



جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص قانون رقمي

مقترح بحث بعنوان

تنظيم العلاقة التعاقدية الإلكترونية في المعاملات التجارية دراسة تحليلية للتحديات التشريعية في النظام

السعودي

إعداد الطالب/ بشاير عوض المالكي

243000849

إشراف

أ.د /

2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾

صدق الله العظيم

سورة المائدة، من الآية رقم (1).

إهداء

بكل الحب والامتنان، أُهدي هذا الجهد المتواضع إلى:

إلى من كانت دعواتهما نور دربي، وسندهما قوّتي، ووجودهما بركة حياتي، والديّ العزيزين،
أطال الله في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية.

إلى شركاء الدرب، وسند الروح، إخوتي وأخواتي، الذين كانوا خير عون وداعم.

إلى من شاركوني هذه الرحلة، فكانوا نعم الزملاء والأصدقاء، الذين لم ييخلوا بدعم أو
نصح.

وإلى كل من علّمني حرفاً، أو أسدى لي نصحاً، فكان لهم أثر بالغ في مسيرتي العلمية.

شكر وتقدير.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

أخص بالشكر الجزيل الأستاذ الدكتور / على توجيهاته القيمة ودعمه المستمر.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام، وإلى أساتذتي الأجلاء، وإلى كل من ساندني من

الأهل والأصدقاء.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة ميدأوشن كلية الإدارة

تخصص قانون - ممثلة في جميع أساتذتي الأجلاء، الذين نهلت من علمهم، فكانوا خير موجه ومعلم

طوال مسيرتي الأكاديمية.

لكم مني خالص الشكر والتقدير.

الملخص.

في ظل الواقع التي نعيشه اليوم والتي يطلق عليه عصر الرقمنة والتحول الرقمي، مما جعل التعاملات الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية والتجارية. فمع تزايد الاعتماد على المنصات الرقمية لإتمام الصفقات والعقود، يصبح وجود إطار تشريعي واضح وفعال أمراً بالغ الأهمية لضمان حقوق الأطراف، تعزيز الثقة، وتحفيز النمو الاقتصادي، فلذلك يهدف البحث لتسليط الضوء كيفية تنظيم العلاقة التعاقدية الإلكترونية في المعاملات التجارية في النظام السعودي، وتحديد الثغرات والتحديات التي تواجه هذه العقود في الممارسة العملية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وتوصل البحث للعديد من النتائج من أبرزها تأكيد النظام السعودي - من خلال نظام التعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية - على الاعتراف بالعقود الإلكترونية ومنحها الحجية القانونية، شريطة استيفاء الأركان النظامية. إن المملكة العربية السعودية قد أحرزت تقدماً تشريعياً ملحوظاً في تقنين العقود الإلكترونية، من خلال أنظمة مثل نظام التعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية ، مما منح هذه العقود الحجية القانونية، متى استوفت شروطها النظامية، إلا أن هناك غموضاً في بعض جوانب تحقق الرضا وعيوب الإرادة (كالغلط والتدليس) في البيئة الرقمية، وصعوبة في التحقق من الأهلية، ولذلك يوصي البحث بضرورة مراجعة وتحديث نظام المعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية ونظام الإثبات بشكل دوري ليشمل التقنيات الناشئة وأنماط العقود المستحدثة.

الكلمات المفتاحية: العقود الإلكترونية - المعاملات التجارية - التحديات التشريعية - النظام السعودي.

Abstract.

In the era of digitization and digital transformation, electronic transactions have become an integral part of our daily and commercial lives. With the increasing reliance on digital platforms to complete transactions and contracts, a clear and effective legislative framework becomes crucial to guarantee the rights of all parties, enhance trust, and stimulate economic growth. Therefore, the research aims to shed light on how to organize the electronic contractual relationship in commercial transactions in the Saudi system, and to identify the gaps and challenges facing these contracts in practical practice. In order to achieve this goal, we relied on the descriptive analytical approach, and the research reached many results, the most prominent of which are: The Saudi system—through the Electronic Transactions Law and the Electronic Commerce Law—emphasizes the recognition of electronic contracts and grants them legal force, provided they meet the legal requirements. The Kingdom of Saudi Arabia has made significant legislative progress in codifying electronic contracts, through laws such as the Electronic Transactions Law and the Electronic Commerce Law. Whenever it meets its regulatory requirements, there is ambiguity in some aspects of achieving satisfaction and defects of will (such as error and fraud) in the digital environment, and difficulty in verifying eligibility. Therefore, the study recommends the necessity of periodically reviewing and updating the electronic transactions system, the electronic commerce system, and the evidence system to include emerging technologies and new contract patterns.

Keywords: Electronic contracts – Commercial transactions – Legislative challenges – Saudi system.

المحتويات

5.....	الملخص
9.....	مقدمة البحث
10.....	أولاً: مشكلة البحث
11.....	ثانياً: أسئلة البحث
11.....	ثالثاً: هدف البحث
11.....	رابعاً: فرضيات البحث
12.....	خامساً: أهمية البحث
13.....	سادساً: منهج البحث
13.....	سابعاً: حدود البحث
14.....	ثامناً: الدراسات السابقة
17.....	تاسعاً: تقسيم البحث
18.....	الفصل الأول:
18.....	الأسس القانونية لتنظيم العقود الإلكترونية التجارية في النظام السعودي
20.....	المبحث الأول: ماهية العقد الإلكتروني وخصائصه
20.....	المطلب الأول: مفهوم العقد الإلكتروني وأهميته
25.....	المطلب الثاني: أنواع العقود الإلكترونية في النظام السعودي
28.....	المبحث الثاني: الإطار القانوني المنظم للعقود الإلكترونية في النظام السعودي
28.....	المطلب الأول: الأسس القانونية المنظمة للعقود الإلكترونية في النظام السعودي
31.....	المطلب الثاني: أركان العقد الإلكتروني
36.....	الفصل الثاني
36.....	إثبات العقود التجارية الإلكترونية وحجيتها القانونية في النظام السعودي

المبحث الأول: القواعد العامة لإثبات العقود الإلكترونية ووسائلها في النظام السعودي.	38
المطلب الأول: قواعد الإثبات	39
المطلب الثاني، نطاق قبول التوقيع الإلكتروني في الإثبات	47
المبحث الثاني: الحجية القانونية لإثبات العقود الإلكترونية في النظام السعودي	52
المطلب الأول: الصعوبات القانونية التي تثيرها عملية استخدام الوسائل الإلكترونية في العقود الإدارية	53
المطلب الثاني: حجية التوقيعات الإلكترونية وفقاً لأحكام نظام المعاملات الإلكترونية السعودي	62
الفصل الثالث:	66
التحديات التشريعية عند تطبيق العقود الإلكترونية عند الممارسة العملية في النظام السعودي.	66
المبحث الأول: التحديات التشريعية عند تنظيم العقود الإلكترونية في النظام السعودي	68
المطلب الأول: الإشكاليات القانونية المرتبطة بصحة العقود الإلكترونية	69
المطلب الثاني: التحديات التنظيمية والإجرائية المرتبطة بتنفيذ العقود الإلكترونية	74
المبحث الثاني: التوصيات والمقترحات لتحسين التنظيم التشريعي للعقود الإلكترونية	82
المطلب الأول: مقترحات تحسين التنظيم التشريعي للعقود الإلكترونية في النظام السعودي	82
المطلب الثاني: توصيات تحسين التنظيم التشريعي للعقود الإلكترونية في النظام السعودي	86
الخاتمة.	88
أولاً: النتائج	88
ثانياً: التوصيات	89
قائمة المصادر:	91

مقدمة البحث.

شهدت العقود الإلكترونية تحولاً جذرياً في بنية التعاملات التجارية الحديثة، إذ أصبحت من أبرز أدوات إنجاز الصفقات وتبادل السلع والخدمات على المستوى المحلي والدولي، ومع تسارع وتيرة التحول الرقمي عالمياً، أضحت العقود الإلكترونية ضرورة حتمية لتعزيز كفاءة العمليات التجارية، لما توفره من سرعة في إبرام الاتفاقيات، وتقليل للتكاليف، وتسهيل عمليات التفاوض والاتفاق، لا سيما في بيئة تجارية تعتمد على التواصل عبر الحدود والأسواق الرقمية. و يتنامى الاعتماد على التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، بوتيرة متسارعة، مدفوعاً برؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى خلق اقتصاد رقمي مزدهر ومتنوع. وقد أظهر تقرير صادر عن هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية عام 2024 أن حجم التجارة الإلكترونية في المملكة تجاوز 100 مليار ريال سعودي، وهو ما يعكس تحولاً كبيراً في أنماط الاستهلاك وبيئة الأعمال. ومع هذا التحول، برزت العقود الإلكترونية كوسيلة محورية لدعم هذه الطفرة الاقتصادية، مما استدعى تدخل المشرع السعودي لإصدار تشريعات حديثة تنظم هذا النوع من العقود، وتضمن تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المتعاقدة .

و على الرغم من هذا التقدم التشريعي، فإن تطبيق العقود الإلكترونية في السعودية لا يزال يواجه تحديات قانونية معقدة. من أبرز هذه التحديات مسألة إثبات العقود الإلكترونية وحجية التوقيعات الرقمية، إلى جانب قضايا حماية البيانات الشخصية ومكافحة الاحتيال الإلكتروني. إذ يتطلب نجاح العقد الإلكتروني أن يحظى بذات القوة القانونية للعقد التقليدي، مع مراعاة خصوصية البيئة الرقمية التي تتسم بالمرونة والانفتاح على مخاطر أكبر، فبناءً على ذلك نسعى من خلال ذلك البحث إلى تقديم تحليل نقدي ومعمق للواقع التشريعي المنظم للعلاقات التعاقدية الإلكترونية في السعودية، مع التركيز على التحديات التي تعترض سبيل التطبيق الفعّال، واقتراح رؤى تطويرية تستند إلى الممارسات الدولية الرائدة ومبادئ العدالة التعاقدية الحديثة.

الإطار المنهجي للبحث.

أولاً: مشكلة البحث.

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة وتنامي الاعتماد على الوسائط الإلكترونية في إدارة الأعمال وإبرام العقود، أصبحت العلاقات التعاقدية الإلكترونية تشكّل نمطاً جديداً ومؤثراً في البيئة التجارية العالمية. وقد أفرز هذا الواقع تحديات قانونية غير مسبقة تتطلب إعادة نظر في المفاهيم التقليدية للعقد، من حيث التكوين، الإثبات، التنفيذ، ومواجهة الإخلال. ويُعد النظام القانوني السعودي من الأنظمة التي سعت إلى مواكبة هذا التطور، من خلال إصدار تشريعات خاصة بتنظيم التجارة الإلكترونية، ك نظام التجارة الإلكترونية الصادر عام 2019 ، فضلاً عن ما تضمنته الأنظمة العامة كالنظام المدني ونظام المعاملات الإلكترونية من أحكام ذات صلة.

في أن العقود الإلكترونية - رغم تنظيمها قانونياً - لا تزال تواجه عراقيل على مستوى التطبيق. فعلى سبيل المثال، قد يشكك أحد الأطراف في صحة العقد بسبب غياب التوقيع اليدوي أو صعوبة التأكد من هوية الطرف الآخر، وهو ما يستدعي تطوير آليات إثبات إلكترونية تتسم بالموثوقية والحماية. علاوة على ذلك، فإن اختلاف نماذج العقود الإلكترونية (كالعقود بالنقر، والعقود الآلية) يفرض على النظام القانوني السعودي التأقلم مع هذه الأشكال المتجددة لضمان سلامة المعاملات دون إحداث فراغ تشريعي. كما يثير التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية تساؤلات جوهرية حول مستقبل التنظيم القانوني لهذه العلاقات، ومدى كفاية الإطار التشريعي السعودي القائم. من هذا المنطلق، تتمثل إشكالية البحث في مدى كفاية وفعالية التنظيم التشريعي في النظام السعودي لضبط العلاقة التعاقدية الإلكترونية في المعاملات التجارية، في ظل التحديات التقنية والقانونية المتجددة. وبناء على ذلك الإشكالية يمكن للبحث طرح عدد من التساؤلات التالية والسعي نحو الإجابة عليها.

ثانياً: أسئلة البحث.

السؤال الرئيسي: مدى كفاية وفعالية التنظيم التشريعي في النظام السعودي لضبط العلاقة التعاقدية الإلكترونية في المعاملات التجارية، في ظل التحديات التقنية والقانونية المتجددة ؟

ويتفرع من هذا السؤال التالي:

- 1- ما هي الأسس القانونية التي يعتمدها النظام السعودي لتنظيم العقود الإلكترونية التجارية؟
- 2- كيف يتم إثبات العقود التجارية المبرمة إلكترونياً أمام القضاء السعودي؟ وما مدى حجيتها القانونية؟
- 3- ما هي أبرز الثغرات أو التحديات التشريعية في النظام السعودي التي تظهر في تطبيق العقود الإلكترونية في الممارسة العملية؟

ثالثاً: هدف البحث.

يهدف البحث بشكل أساسي نحو تسليط الضوء كيفية تنظيم العلاقة التعاقدية الإلكترونية في المعاملات التجارية في النظام السعودي، وتحديد الثغرات والتحديات التي تواجه هذه العقود في الممارسة العملية، ومن أجل تحقيق هدف البحث يسعى للتعرف على:

- 1- طبيعة الأسس القانونية التي يعتمدها النظام السعودي لتنظيم العقود الإلكترونية التجارية.
- 2- كيفية إثبات العقود التجارية المبرمة إلكترونياً أمام القضاء السعودي؟ وما مدى حجيتها القانونية.
- 3- الثغرات أو التحديات التشريعية في النظام السعودي التي تظهر في تطبيق العقود الإلكترونية في الممارسة العملية.

رابعاً: فرضيات البحث.

يسعى البحث إلى اختبار عدد من الفرضيات التي تتسق مع مشكلة البحث وتتناسب مع طبيعة منهجية البحث، ولذلك تتمثل فرضيات البحث في التالي:

الفرضية الرئيسية: يمتلك النظام السعودي أسسًا قانونية قوية لتنظيم العقود الإلكترونية التجارية، غير كافٍ بشكل كامل وغير فعال بما فيه الكفاية لمواجهة التحديات التقنية والقانونية المتجددة.

ويتفرع من هذه الفرضية التالي:

1- يعتمد النظام السعودي في تنظيم العقود الإلكترونية على أسس قانونية متفرقة وغير مكتملة، مما يؤدي إلى فجوات تطبيقية في البيئة التجارية الرقمية.

2- تواجه العقود الإلكترونية صعوبات في الإثبات أمام القضاء السعودي، مما يُضعف من حججيتها القانونية ويُعقد عملية التقاضي.

3. تتمثل أبرز التحديات التشريعية في غياب تنظيم واضح للعقود الذكية، وضعف آليات حماية المستهلك الإلكتروني، وعدم مواكبة بعض النصوص لمستجدات التقنية.

خامساً: أهمية البحث.

في ظل الواقع التي نعيشه اليوم والتي يطلق عليه عصر الرقمنة والتحول الرقمي، مما جعل التعاملات الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية والتجارية. فمع تزايد الاعتماد على المنصات الرقمية لإتمام الصفقات والعقود، يصبح وجود إطار تشريعي واضح وفعال أمراً بالغ الأهمية لضمان حقوق الأطراف، تعزيز الثقة، وتحفيز النمو الاقتصادي. إن فهم التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية الحالية في مواكبة هذا التطور ليس رفاهية، بل ضرورة ملحة لضمان بيئة تجارية آمنة وجاذبة للاستثمار، وتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية الشاملة التي تسعى إليها المملكة العربية السعودية ضمن رؤيتها الطموحة 2030، فبناء على ذلك تكمن أهمية هذا البحث من أهميه موضوعه الحيوي التي يتناوله، وهو التعرف على مدى كفاية وفعالية التنظيم التشريعي في النظام السعودي لضبط العلاقة التعاقدية الإلكترونية في المعاملات التجارية، في ظل التحديات التقنية والقانونية، وبناء على ذلك يمكن تحديد الأهمية البحث في النقاط التالية:

أولاً: الأهمية العلمية.

- 1- يقدم البحث إضافة نوعية للمكتبة القانونية العربية والسعودية تحديداً، من خلال معالجة موضوع حيوي ومتطور مثل العقود الإلكترونية والتحديات التشريعية المرتبطة بها.
- 2- يساهم البحث في تقديم تحليل نقدي معمق للأنظمة واللوائح السعودية ذات الصلة بالعقود الإلكترونية، مما يساعد على تحديد مواطن القوة والضعف فيها، وتقديم رؤى جديدة لفهم كيفية تطبيقها في الواقع العملي.

ثانياً: الأهمية العملية.

- 1- يساعد البحث في تحديد الثغرات التي قد تؤثر سلباً على حقوق المستهلك أو التاجر في البيئة الإلكترونية، ويقدم توصيات عملية لتعزيز هذه الحماية وضمان بيئة تعاقدية عادلة ومتوازنة للجميع.
- 2- يساهم البحث في زيادة الثقة بين الأطراف المتعاقدة إلكترونياً، مما يشجع على المزيد من الانخراط في التجارة الإلكترونية ويدعم نموها.
- 3- يتميز البحث بأنه يتماشى مع التحول الرقمي الذي تسعى إليه المملكة في رؤيتها المستقبلية لسنة 2030، ويعزز البيئة التشريعية الداعمة له.

سادساً: منهج البحث.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مدى كفاية وفعالية التنظيم التشريعي في النظام السعودي لضبط العلاقة التعاقدية الإلكترونية في المعاملات التجارية، في ظل التحديات التقنية والقانونية المتجددة، فالمنهج الوصفي يتم من خلاله استعراض الإطار النظري والتنظيمي للعقود الإلكترونية في النظام السعودي، والتعريف بالمفاهيم الأساسية مثل التوقيع الرقمي، والوسائل الإلكترونية، والرضا الإلكتروني. أما المنهج التحليلي يقوم على تحليل النصوص القانونية السعودية مثل نظام التعاملات الإلكترونية، ونظام التجارة الإلكترونية، لاستخلاص أوجه القوة والقصور.

سابعاً: حدود البحث.

أولاً: الحدود الموضوعية يقتصر البحث على تحليل الإطار القانوني والتنظيمي للعلاقة التعاقدية الإلكترونية في المعاملات التجارية بالنظام السعودي، وتحديد التحديات التشريعية في النظام السعودي، دون التطرق لأي متغيرات أخرى للبحث.

ثانياً: الحدود المكانية. يقتصر البحث على المملكة العربية السعودية ، من خلال تحليل الأنظمة والتشريعات السعودية ذات الصلة، دون التوسع في تطبيقات العقود الإلكترونية في دول أخرى.

ثالثاً: الحدود الزمنية: يقتصر البحث على العام الدراسي 2024 - 2025.

ثامناً: الدراسات السابقة:

يتم عرض البعض من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع ومتغيرات البحث، حيث تمنح هذه الدراسات الباحث في بناء خلفية علمية قوية حول الموضوع، بخلاف أنها تساعد اكتشاف الثغرات التي لم تغطها الأبحاث السابقة، فيسعى لسدها.

دراسة " سعد ناصر العزام وأحمد محمد بشير، 2022"، بعنوان التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية، هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية والتي توضح أهمية تطبيق القوانين الخاصة بالتجارة الإلكترونية، حيث اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي، حيث يدرس ذلك المنهج الظواهر وطبيعتها من حيث تكوينها والعلاقة بين عناصرها، وتوصلت الدراسة بأن التجارة الإلكترونية وإن كانت قد بدأت نموها وازدهارها عبر الإنترنت بجانب أشكال أخرى من التصرفات القانونية المجازة كالتوقيع الإلكتروني والاعتراف بحجته، إلا أن صعوبة أثباتها عبر الإنترنت وتسرب بياناتها رغم حمايتها بوسائل عديدة لازل من المشكلات التي تعترض هذه التارة حتي الآن، على الرغم من التسهيلات والمزايا التي توافرها الأسواق الإلكترونية، إلا أنها مازالت محاطة بالعديد من المخاطر والتحديات التي تواجه المستهلك، وهذا راجع للوسيلة التي يبرم بها العقد أو الصفقات أو المعاملات التجارية الإلكترونية، كما توصلت الدراسة لعدم توافر الضمانات الكافية للمستهلك الإلكتروني خاصة فيما يتعلق بحمايته من الإعلانات الكاذبة أو المضللة، فلذلك توصي الدراسة بضرورة النظر في نظم

الحماية والأمن على نحو شامل ومن جوانب متعددة لأختيار أفضل سبل الحماية والتأمين والاحتياج الفعلي، وذلك بنظرة موضوعية وشاملة¹.

دراسة "نوره محمد الجاسم، 2020"، مدى فعالية العقود الإلكترونية في تحقيق شروط الأمان في المملكة العربية السعودية، هدفت الدراسة إلى التعرف على العقد الإلكتروني والوقوف على خصائصه وطبيعته القانونية في النظام السعودي، وترى الدراسة بأنه نتج عن عصر المعلومات العالمي العديد من التطورات في التعامل التجاري، مما أدى إلى تطور التجارة في جميع نواحيها. وقد نتج عن ذلك ما يُسمى بالعقود الإلكترونية في المجالات التجارية، الأمر الذي ساعد جميع فئات المجتمع. وحتى تُحقّق التجارة الإلكترونية غاياتها وأهدافها، وجب الوقوف على ماهية العقود الإلكترونية، وطبيعتها القانونية، وخصائصها، وكيفية تحقيق شروط الأمان عند إبرامها، كما ترى الدراسة بأن العقد الإلكتروني واقع وحقيقة يقرها القانون ويؤخذ بها التشريعات المختلفة، وذلك باعترافها لرسائل البيانات كوسيلة من وسائل التعبير والإرادة وتطابقها وتأكيدها عبر البريد، فلذلك توصي الدراسة على الدولة ضرورة القيام بتنمية وتزويد الوعي الخاص بأفراد المجتمع بالمعاملات الإلكترونية وأهميتها ودورها من خلال وسائل الإعلام المختلفة وأيضاً عقد ورش ورشات عمل ودورات تدريبية².

دراسة "عزة علي محمد الحسن، 2019" التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في النظام السعودي: نظام التجارة الإلكترونية 1440، هدفت الدراسة إلى التعريف بماهية التجارة الإلكترونية، وبيان القواعد القانونية لحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية، والالتزامات القانونية لمورد الخدمة، والتاجر والممارس في نظام التجارة الإلكترونية للعام 1440 هجرية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات، أن نظام التجارة الإلكترونية لعام 1440 هجرية يطبق على التاجر المقيد في السجل التجاري، وأيضاً الممارس للتجارة الإلكترونية غير المقيد في السجل التجاري على حد سواء، وأن

¹ سعد ناصر العزام وأحمد محمد بشير، 2022، بعنوان التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج 2، ع 6.

² "نوره محمد الجاسم، 2020"، مدى فعالية العقود الإلكترونية في تحقيق شروط الأمان في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لنشر البحوث والدراسات، مج 1، ع 7.

نظام التجارة الإلكترونية 1440 هجرية، كما يطبق داخل المملكة، كما توصي الدراسة التوصية بتكثيف الإعلام حول نظام التجارة الإلكترونية لعام 1440 هجرية، من أجل التعريف به، وبالضمانات التي يوفرها لأطراف التجارة الإلكترونية³.

دراسة " لورنس محمد غبيدات ومحمد فواز مطالقة، 2018" بعنوان العقود الإلكترونية والبيئة الإلكترونية في النظام السعودي، هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة المعاملات الخاصة بالعقود الإلكترونية في البيئة الإلكترونية في النظام السعودي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة على التأكيد بوجوب إخضاع العقود الإلكترونية لأحكام نظام المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ومعاملتها بحسب الأحكام التي حددها النظام وفي حال عدم وجود قواعد كافية يتم إحالة ذلك القواعد العامة لنظرية العقد ليتم إخضاعها لنظام قانوني يبين التصرفات والآثار المترتبة عليها، كما أن عقود التجارة الإلكترونية المبرمة عبر الإنترنت تستمد أحكامها في الأساس من نظام المعاملات الإلكتروني بشكل خاص ومن القواعد العامة لنظرية بشكل عام. فلذلك توصي الدراسة يا حبذا لو أن المنظم السعودي يعدل نظام التجارة ليتناسب القوانين الخاصة بالتجارة الإلكترونية، ومنها نظام التجارة الذي لم يتعرض للأوراق التجارية المعالجة إلكترونياً من خلال بيان شكلها وآلية الوفاء بها وعلى من يتم خصم العمولات التي تتوجب على هذه الأوراق⁴.

من خلال عرض والاطلاع على الدراسات السابقة في مجال موضوع بحثنا ومتغيراته البحثية، تبين وجود درجة من الاهتمام بالمعاملات الإلكترونية، ويرجع ذلك الاهتمام أن هذه المعاملات اليوم لم تعد درب من دروب الخيال، بينما أصبحت واقع نعيشها، فلذلك هناك اهتمام من الأكاديميين والباحثين بالتعرف على الأسس القانونية لهذه المعاملات، وخصوصاً في تخصص العقود الإلكترونية، كما وجدنا من خلال دراستنا البعض من الدراسات التي اهتمت بالتعرف على طبيعة التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية، في البيئات المختلفة،

³ عزة علي محمد الحسن، 2019 " التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في النظام السعودي: نظام التجارة الإلكترونية 1440، مجلة العلوم القانونية، مج5، ع10.

⁴ لورنس محمد غبيدات ومحمد فواز مطالقة، 2018" بعنوان العقود الإلكترونية والبيئة الإلكترونية في النظام السعودي، ملة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشرف - دقهلية،

ويرجع ذلك إلى تحديد هذه التحديات ووضع الآليات القانونية لمواجهتها، ومن ثم زيادة الثقة في معاملات التجارة الإلكترونية، إلا أننا لم نتوصل لدراسة جمعت بين موضوع بحثنا تنظيم العلاقة التعاقدية الإلكترونية في المعاملات التجارية دراسة تحليلية للتحديات التشريعية في النظام السعودي، فلذلك يتميز البحث الحالي بأنه يركز على دراسة التحديات التشريعية في النظام السعودي فيما يتعلق بالمعاملات التجارية في العلاقات التعاقدية الإلكترونية، فبحثنا لم يركز على التحديات القانونية من ناحية التعقيدات القانونية فقط، ولكن أيضاً يدرسها من زاوية تأثيرها على كفاءة التجارة الإلكترونية وفاعلية المعاملات، حيث يعد ذلك تميز لدراستنا لم تتطرق له أي من الدراسات السابقة.

تاسعاً: تقسيم البحث. حيث يحقق البحث الهدف منه وحل مشكلته يقسم على النحو التالي:

الفصل الأول: الأسس القانونية لتنظيم العقود الإلكترونية التجارية في النظام السعودي .

المبحث الأول: ماهية العقد الإلكتروني وخصائصه.

المبحث الثاني: الإطار القانوني المنظم للعقود الإلكترونية في النظام السعودي.

الفصل الثاني: إثبات العقود التجارية الإلكترونية وحجيتها القانونية في النظام السعودي

المبحث الأول: القواعد العامة لإثبات العقود الإلكترونية ووسائلها في النظام السعودي.

المبحث الثاني: الحجية القانونية لإثبات العقود الإلكترونية في النظام السعودي

الفصل الثالث: التحديات التشريعية تطبيق العقود الإلكترونية عند الممارسة العملية في النظام السعودي.

المبحث الأول: التحديات التشريعية عند تنظيم العقود الإلكترونية في النظام السعودي

المبحث الثاني: التوصيات والمقترحات لتحسين التنظيم التشريعي للعقود الإلكترونية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الأسس القانونية لتنظيم العقود الإلكترونية التجارية في النظام السعودي .

تمهيد.

تُعد العقود الإلكترونية التجارية حجر الزاوية في الاقتصاد الرقمي الحديث، وتمثل شرياناً حيويًا للتجارة المحلية والعالمية. ومع التوسع المتسارع للمملكة العربية السعودية في تبني التحول الرقمي ضمن رؤيتها الطموحة 2030، برزت الحاجة الملحة لوجود إطار قانوني متين وواضح ينظم هذه العقود، ويضمن حماية حقوق المتعاملين، ويعزز الثقة في البيئة التجارية الإلكترونية. لم تعد المعاملات التجارية تقتصر على التبادل المادي التقليدي، بل امتدت لتشمل فضاء الإنترنت، حيث تتم عمليات الإيجاب والقبول، التفاوض، وإبرام العقود باستخدام وسائل إلكترونية متنوعة. هذا التطور فرض تحديات جديدة على المنظومة القانونية، إذ كان لزاماً عليها التكيف مع طبيعة هذه العقود التي تتسم بالسرعة، غياب التواجد المادي للأطراف، وصعوبة تحديد مكان وزمان الإبرام في بعض الأحيان.

لم يغيب المشرع السعودي عن إدراك هذه التحديات والمتطلبات، فسارع إلى وضع مجموعة من الأنظمة واللوائح التي تشكل مجتمعةً الأساس القانوني لتنظيم العقود الإلكترونية التجارية. لم يقتصر الأمر على مجرد الاعتراف بالمعاملات الإلكترونية، بل تعداه إلى وضع قواعد تفصيلية لضمان صحتها وحجيتها، وحماية الأطراف، خاصة المستهلك، في هذا الفضاء الجديد. يعتمد النظام السعودي في هذا الصدد على مزيج فريد من مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، التي تتسم بمرونتها وقدرتها على استيعاب المستجدات، إلى جانب التشريعات الحديثة المستوحاة من أفضل الممارسات الدولية، بما يكفل تحقيق التوازن بين متطلبات الابتكار والنمو الاقتصادي من جهة، ومبادئ العدالة وحماية الحقوق من جهة أخرى، ولذلك نناقش في هذا الفصل الأسس القانونية التي يعتمدها النظام السعودي لتنظيم العقود الإلكترونية التجارية، وذلك من خلال بحثين أساسيين يتمثلان في التالي:

المبحث الأول: ماهية العقد الإلكتروني وخصائصه.

المبحث الثاني: الإطار القانوني المنظم للعقود الإلكترونية في النظام السعودي.

المبحث الأول:

ماهية العقد الإلكتروني وخصائصه.

أصبح استخدام الإنترنت اليوم واقع لا محال له، فقد تم استخدامه في العديد من المجالات، وخاصة في المجال الاقتصادي والتجاري⁵، حيث نشأ عنها ما يسمى بالعقود الإلكترونية، وحتى تحقق التجارة الإلكترونية غايتها استوجب الأمر ضرورة الوقوف على مفهوم العقود الإلكترونية وأساسها القانوني، ومن ثم تحديد خصائصها مما يساعد ذلك على تحقيق شروط الأمان عند أبرامها.

المطلب الأول: مفهوم العقد الإلكتروني وأهميته.

يعتبر العقود الإلكترونية أحد التصرفات الإلكترونية المستحدثة التي ظهرت مع التقدم التكنولوجي الناتج عن استخدام وسائل الاتصال الحديثة، فهو يعتمد على دعامة غير مادية، حيث تكون معدة للأثبات والتصرفات القانونية مثل العقود التقليدية، وبناء على ذلك يمكن نحدد ماهية هذه العقود.

أولاً: مفهوم العقد الإلكتروني:

1-معني العقد في اللغة .

العقد هو من " الفعل عقد، والعقد نقيض الحلّ، عَقَدَهُ يَعْقِدُهُ عَقْدًا، يعني شدّه، فانشدّ، وهو نقيض الحل، وفي الأصل هو للحبل وما نحوه من المحسوسات، ثمّ بعد ذلك تم إطلاقه على أنواع العقود في البيع والمواثيق وغيرهما⁽⁶⁾" كما يطلق على "الضمان والعهد يقال: عاقدته على كذا إذا عاهدته عليه. ويطل على الوجوب يقال: عقد البيع إذا أوجبه، وجميع هذه المعاني تدور حول معنى الربط والشد " ⁽⁷⁾ كما ينظر إليها بأنه " نقيض الحل و الجمع المفرد منه عقود، وعاقدته أو عقدت عليه وتأويله، كما يقال وعاقدته وتعاقده

⁵ نورة محمد الجاسم، مصدر سبق ذكره، ص 7.

⁽⁶⁾ بن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم، (1994)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث ، حرف الدال، فصل العين، ص295- 296.

⁽⁷⁾ لسان العرب - 3/296 القاموس المحيط - معجم مقاييس اللغة. 4/86 'نقلاً عن 'محمد، عباس حسني، (2011)، حقيقة العقد في الفقه الإسلامي والقانون، شبكة الألوكة الشريعة- آفاق الشريعة .

القوم: أي تعاقدوا وأتفقوا، والعهد هو كل ما عقد من اتفاق بين طرفين بحيث يلزم العقد الطرفين، ففي حالة الإخلال يلتزم بموجبه من اخل بالتزامه⁸ أي أن كلمة عقد في اللغة الجمع بين الأشياء أو الأجزاء جمعاً خاصاً ، فيقال عقدت الحبل عقد أي جمعت أجزأؤه، ويقال عقدت اليمين، أي عقد الإرادة وتنفيذ ما التزم به (9)

2-معني العقد في الاصطلاح

أما في الاصطلاح فالعقد أي هو ما يقوم " بالربط بين حديثين أو كلاميين ، أو ما يقوم مقامهما وذلك في ظل الإلزام الشرعي لأطراف العقد أحدهما أو كلاهما (10)"العقد عند رجال القانون : " توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني من إنشاء التزام أو نقله، أو تعديله، أو إنهائه (11) " .

يُعد العقد بوجه عام توافق إرادتين أو أكثر بقصد إحداث أثر قانوني معيّن، ويُعتبر العقد شريعة المتعاقدين، وينقسم من حيث تكوينه إلى عقد رضائي ينعقد بمجرد تلاقي الإرادتين، أو عقد شكلي يتطلب شكلاً معيناً لانعقاده، أو عقد عيني لا يتم إلا بتسليم محلّه، أما من حيث الأثر فقد يكون العقد ملزماً للجانبين حيث تترتب التزامات متبادلة، أو ملزماً لجانب واحد فقط، كما يمكن أن يكون عقد معاوضة يتم فيه تبادل المنافع أو عقد تبرع تُمنح فيه المنفعة دون مقابل، ومن حيث الطبيعة يكون العقد إما فوري التنفيذ يُنجز دفعة واحدة أو مستمر يمتد أثره عبر الزمن، وقد يكون العقد محدداً عندما يُعرف فيه محل الالتزام بدقة، أو احتمالياً إذا كان تحقيق أثره يتوقف على ظرف غير مؤكد¹²، وعلى الرغم من أن العقد الإلكتروني يعتمد وسيلة تقنية

⁸ الفيروز آبادي، محمد يعقوب بن إبراهيم الشريازي ، القاموس المحيط، المؤسسة العربية ، دار بيروت للنشر، بيروت، ص 614

⁹ بن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، (2003)، لسان العرب، تحقيق أحمد عامر حيدر، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

¹⁰ الشراعية، عبدالرحمن زغل، (2014)، الضوابط القانونية والشرعية للرضا بالعقود: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق ، ص 8 .

¹¹ السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، نظرية الالتزام، نقلاً عن : عبدالله، أبو بكر مبارك، و أحمد، سهى الفاتح عبدالله. (2018)، مفهوم العقد في الفقه الإسلامي والقانون الإماراتي، الفكر الشرطي، مج 27، ع 1، ص 147 .

¹² نجوي رأفت محمد محمود، (2020)، النظام القانوني لمجلس للعقد الإلكتروني، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، ع5، ص 365.

حديثه، إلا أنه لا يخرج في جوهره وشكله ومضمونه عن الإطار العام للعقود التقليدية. فالعقد الإلكتروني وحسب ما ورد في نصوص نظام المعاملات السعودي، ما هو إلا نوع جديد من أنواع العقود التي ظهرت مع ظهور المعلوماتية، حيث يتميز عن العقد التقليدي في أن إبرامه يتم بواسطة وسائل الكترونية¹³.

فلذلك يعرف العقد الإلكتروني بأنه " اتفاق يلتزم بموجبه ومن خلاله شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما يبرم بوسيلة إلكترونية تربط بين أطراف العقد"¹⁴.

وقد اختلف الفقهاء في الاتفاق على تحديد مفهوم للعقد الإلكتروني، وذلك بحسب الزاوية التي ينظر إليه، منهم من ينظر إليه من الزاوية التقنية، ومنهم من ينظر إليه من زاوية الصفة القانونية لأطراف العقد.

فقد عرفه البعض من الفقهاء من الجانب التقني بأنه " ذلك العقد الذي يتم عبر الوسائل التي تعمل عن طريق الإلكترونيات، ويرون أنه بعد ظهور الحاسب الآلي وانتشار المراسلة والتعاقد بواسطته، خصص هذا المصطلح للعقود التي تتم بهذه الطريقة"¹⁵.

وينظر للعقد الإلكتروني الدولي بأنه ذلك العقد الذي يتم من خلال التقاء عروض السلع أو الخدمات بقبول صادر عن أشخاص يتواجدون في دول مختلفة، وذلك باستخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة، وفي مقدمتها شبكة الإنترنت. ويتميز هذا العقد بكونه قائماً على الإيجاب والقبول عبر شبكة اتصال دولية مفتوحة، باستخدام وسائل سمعية أو مرئية تتيح التواصل عن بُعد، ويُنجز من خلال التفاعل الإلكتروني بين الطرفين باستخدام تقنية تبادل البيانات. لذا، يُنظر إلى هذا العقد على أنه ذو طبيعة دولية، ينشئ التزامات تعاقدية ذات طابع عابر للحدود الجغرافية، مستنداً إلى الوسائل الرقمية كأساس لانعقاده وتنفيذه¹⁶.

¹³ لورنس محمد عبيدات، محمد فواز مطالقة، العقود الإلكترونية في النظام السعودي، مصدر سبق ذكره، ص 843.

¹⁴ نورة محمد الجاسم، مصدر سبق ذكره، ص 3.

¹⁵ نجوي رأفت محمد محمود، (2020)، النظام القانوني لمجلس للعقد الإلكتروني، مصدر سبق ذكره، ص 366.

¹⁶ سند حسن سالم صالح، (2013)/ التعاقد بالطريقة الإلكترونية في التشريع اليمني مقارنة بالتشريع المصري، جامعة أسيوط،

وقد ذهب جانب من الفقهاء إلى تعريف العقد الإلكتروني على أنه " العقود التي يتم إبرامها من خلال عملية تبادل سابقة الأعداد، وتم إعدادها بشكل إلكتروني بين طرفي العقد، ويترتب عليها التزامات تعاقدية في حق كل منها"¹⁷.

تعريف العقد الإلكتروني في الإطار الدولي

عرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي - أنسترا - في 16 ديسمبر، 1996 وكذلك البرلمان والمجلس الأوروبي، في الاتحاد الأوروبي - رقم 9727/الصادر في 20 مايو 1997 باسم التعاقد عن بعد، وجاء في المادة الثانية من هذا التوجيه بأن العقد عن بُعد هو "كل عقد يتعلق بالبضائع أو الخدمات، أبرم بين مورد ومستهلك في نطاق نظام لبيع أو تقديم خدمات عن بُعد، نظمه المورد الذي يستخدم لهذا العقد فقط، تقنية أو أكثر للاتصال عن بعد لإبرام العقد وتنفيذه"¹⁸.

ولذلك فقد عرف العقد الإلكتروني في القانون السعودي على النحو التالي:

كما نصت المادة (31) من نظام المعاملات المدنية على تعريف العقد بشكل عام بأنه ينشأ العقد بارتباط الإيجاب بالقبول لإحداث أثر نظامي، مع مراعاة ما تقرره النصوص النظامية من أوضاع معينة لانعقاد العقد¹⁹.

ولقد عرف نظام المعاملات الإلكترونية في المادة الأولى منه (إن المعاملات الإلكترونية هي أي تبادل، أو تراسل، أو تعاقد، أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ - بشكل كلي أو جزئي - بوسيلة إلكترونية، وهو ما يحمل بداخله تعريف ضمني للتعاقدات الإلكترونية²⁰. وقد عرف نظام التجارة الإلكترونية العقد الإلكتروني

¹⁷ خالد ممدوح، (2006)، إبرام العقود الإلكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، ص 52.

¹⁸ ميريام الأشقر، (2021)، الموسوعة السياسية على شبكة الإنترنت، العقد الإلكتروني ووسائل إثباته. تدقيق أسماء فراج، متاح على الموقع الإلكتروني، <https://political-encyclopedia.org/dic>

¹⁹ نظام المعاملات المدنية السعودي، المرسوم الملكي رقم 191، بتاريخ 29 ذو القعدة 1444 (الموافق 18 يونيو 2023)، المملكة العربية السعودية - هيئة الخبراء، المادة رقم (31).

²⁰ نظام المعاملات الإلكترونية - المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم 80 لسنة 1428 - المادة الأولى.

بأنه (الاتفاق الذي يُبرم إلكترونياً بين الأطراف الذين يتعاملون بالتجارة الإلكترونية. حيث نجد أن تطبيقات العقود الإلكترونية تنشر بكثرة في التجارة الإلكترونية أو ما يعرف بالتسويق الإلكتروني²¹.

ومن الجدير بالذكر النص على أن العقود الإلكترونية مثلها مثل أنواع العقود التقليدية الأخرى ، ولكن الفرق كما ذكرنا إنها تتم عبر وسيلة إلكترونية وتتم بين أطراف متبايعين لا يجمعهم مجلس عقد حقيقي، فيكون التعاقد بين غائبين، ويطبق عليها نظام المعاملات المدنية بشكل عام لأنه هو الذي يشكل وينظم الأحكام القانونية للعقود في السعودية. ولذلك يمكن القول بأن طبيعة العقد الإلكتروني تتسم بسمتين تميزهما عن غيرها من العقود التقليدية ، وهما:-

1. يتم عبر وسائل إلكترونية.

2. يتم بين أطراف متبايعين لا يجمعهم مجلس عقد حقيقي ، فيكون التعاقد بين غائبين.

وبناء على ذلك المفاهيم للعقد الإلكتروني يمكننا تعريفه على أنه عرّف العقد الإلكتروني بأنه اتفاق يتم بين طرفين أو أكثر عبر وسيلة إلكترونية، بهدف إنشاء التزامات قانونية متبادلة ، وذلك باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة مثل الإنترنت أو البريد الإلكتروني أو التطبيقات الرقمية. يتميز هذا النوع من العقود بكونه لا يتطلب حضوراً مادياً للأطراف، بل يتم من خلال تفاعل الإيجاب والقبول عن بُعد، وقد يكون موقعاً بتوقيع إلكتروني معتمد. ويأخذ العقد الإلكتروني صوراً متعددة، مثل العقود التجارية عبر منصات التجارة الإلكترونية، أو اتفاقيات الاستخدام، أو الاشتراكات الرقمية، وجميعها تخضع من حيث المبدأ لقواعد العقود التقليدية، مع مراعاة خصوصية الوسيط الإلكتروني.

ثانياً: خصائص العقود الإلكترونية.

1. وجود وسيط إلكتروني: تعد وسائل الاتصال الحديثة هي الوسيط الإلكتروني في عملية التعاقد؛ حيث

يتم من خلالها القيام بعملية التفاوض على العقد وشروطه . فقد نصت المادة رقم (11) من نظام

²¹ نظام التجارة الإلكترونية قرار مجلس الوزراء رقم (628) بتاريخ 1440/11/6، المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المادة الأولى.

التعاملات السعودي- يجوز أن يتم التعاقد من خلال منظومات بيانات إلكترونية آلية أو مباشرة بين منظومتي بيانات إلكترونية أو أكثر تكون معدة ومبرجة مسبقاً²² للقيام بمثل هذه المهمات بوصفها ممثلة عن طرفي العقد. أ- يكون التعاقد صحيحاً وناظراً ومنتجاً لآثاره النظامية على الرغم من عدم التدخل المباشر لأي شخص ذي صفة طبيعية في عملية إبرام العقد. ب- يجوز أن يتم التعاقد بين منظومة بيانات إلكترونية آلية وشخص ذي صفة طبيعية، إذا كان يعلم - أو من المفترض أنه يعلم - أنه يتعامل مع منظومة آلية ستتولى مهمة إبرام العقد أو تنفيذه²².

2. إنجاز الأعمال بشكل سريع: يعد من أهم خصائص العقود الإلكترونية هو سرعة إنجاز الأعمال، سواء كانت تجارية أو غير ذلك، كما أنها لا تحتاج إلى تكلفة باهظة أو بذل مجهود كبير في عملية التفاوض .

3. عدم التواجد شخصياً في مجلس العقد: تتميز العقود الإلكترونية أنه يتم إبرامها عبر شبكة الإنترنت، دون وجود طرفي العقد في نفس المكان، وبذلك يتم اعتبار طرفي العقد حاضرين حكماً فقط، وذلك ما تم التأكيد عليه بموجب المادة السابعة من نظام التعاملات الإلكترونية بالنص في فقرته الأولى على "يقبل التعامل الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني دليلاً في الأثبات إذا استوفي سجله الإلكتروني متطلبات حكم المادة الثامنة من ذلك النظام"²³.

المطلب الثاني: أنواع العقود الإلكترونية في النظام السعودي.

تتعدد أنواع العقود الإلكترونية بحسب طبيعتها والغرض منها، ومن أبرز هذه الأنواع:

1- عقود البيع والشراء الإلكترونية:

²² نظام التعاملات السعودي- المادة رقم (11).

²³ المادة السابعة من نظام التعاملات الإلكترونية السعودي.

تُعتبر الركيزة الأساسية للتجارة الإلكترونية والأكثر انتشارًا على المستويين المحلي والعالمي. وتُشابه العقود التقليدية من حيث ضرورة توافر أركانها الأساسية، مثل رضا الأطراف، وتحديد محل العقد بوضوح، ووجود سبب مشروع. غير أنها تختلف من حيث الوسيلة، إذ تُبرم عبر الوسائط الإلكترونية دون حاجة لاجتماع الأطراف ماديًا، حيث يتم الإيجاب والقبول في بيئة افتراضية تُعد بمثابة مجلس العقد الرقمي. فعقد البيع عن بعد من العقود المتعددة والمتنوعة، مما يكون هناك اختلاف من عقد لآخر، فالعقد المبرم عبر الهاتف، هو إحدى هذه العقود التي عاها المشرع المدني، وعلى الرغم من معالجة مسائله من خلال مجلس العقد في نصوص القانون، إلا أن هذا العقد يبقى خاضعاً في كافة أركانه للقواعد العامة لنظرية العقد وسلطان الإرادة²⁴.

2- عقد الإيجار الإلكتروني:

يعد هذا العقد إحدى عقود تقديم الخدمات، ويعرف بأنه "التقاء إرادتين على إبرام عقد محل معلوماتي أي بيانات ورسائل يتم تداولها بين مستخدمي هذه المعلومات وإرسالها للغير بأية وسيلة كانت، سواء كانت تقليدية أو الكترونية"²⁵. وفقاً للمادة (407) من نظام المعاملات المدنية، يُعرّف عقد الإيجار بأنه الاتفاق الذي يُمكن المؤجر بموجبه المستأجر من الانتفاع بشيء غير قابل للاستهلاك لمدة محددة مقابل أجر معلومة. ويمكن إبرام هذه العقود إلكترونياً عبر المنصات الرقمية، وقد تبنت المملكة العربية السعودية نموذجاً موحداً لعقود الإيجار من خلال منصة "إيجار"، التي تسهل توثيق العقود السكنية بشكل إلكتروني لكافة الأطراف المعنية²⁶.

3- عقود الشراكة الإلكترونية:

²⁴ لورنس محمد عبيدات، محمد فواز مطالقة، العقود الإلكترونية في النظام السعودي، مصدر سبق ذكره، ص 852.

²⁵ لورنس محمد عبيدات، محمد فواز مطالقة، العقود الإلكترونية في النظام السعودي، مصدر سبق ذكره، ص 856.

²⁶ نظام المعاملات المدنية السعودي، المرسوم الملكي رقم 191، بتاريخ 29 ذو القعدة 1444 (الموافق 18 يونيو 2023)، المملكة العربية السعودية - هيئة الخبراء، المادة رقم (407).

ورد تعريفها في المادة (529) من نظام المعاملات المدنية على أنها اتفاق بين شريكين أو أكثر يساهم كل منهم فيه بمال أو عمل أو بكليهما ضمن مشروع مشترك، بهدف اقتسام الأرباح أو الخسائر الناتجة عنه. وتُعد من العقود المهمة التي باتت تُبرم رقمياً، خاصة في ظل التحول الرقمي للأعمال. فإذا كانت هذه الشراكات خاضعة لأحكام نظام الشركات الجديد لعام 1443هـ، وجب تسجيلها رسمياً في السجل التجاري، أما في الحالات التي لا يشملها نظام خاص، فتُطبق عليها القواعد العامة المنصوص عليها في نظام المعاملات المدنية²⁷.

أصبحت العقود الإلكترونية جزءاً أساسياً من البيئة القانونية والاقتصادية، ومع التنوع الكبير في أنواع هذه العقود، من التعاقدات التجارية إلى عقود العمل وعقود التجارة الإلكترونية، برزت الحاجة إلى تنظيمها بوضوح لضمان حقوق الأطراف وتعزيز الثقة في التعاملات الرقمية، ولذلك نوضح الأساس القانوني لهذه العقود في النظام السعودي.

²⁷ نظام المعاملات المدنية السعودي، المرسوم الملكي رقم 191، بتاريخ 29 ذو القعدة 1444 (الموافق 18 يونيو 2023)، المملكة العربية السعودية — هيئة الخبراء، المادة (529).

المبحث الثاني:

الإطار القانوني المنظم للعقود الإلكترونية في النظام السعودي.

نتيجة لما يشهده العالم من تطور تكنولوجي، وتقنياً سريعاً ومستمر على كافة المستويات الاقتصادية والتجارية، ومن أجل مواكبة عصر السرعة، فقد ساعد ذلك على تبادل المعاملات إلكترونياً، حيث بات أغلب الأفراد والمؤسسات والشركات في مختلف بقاع العالم يستخدمون الإنترنت في تعاملاتهم اليومية²⁸، فلذلك قامت معظم الدول بتشريع قواعد قانونية خاصة تحكم العلاقات التعاقدية، التي تعتمد على الوسائل والتقنيات التكنولوجية الجديدة كونها ذات طبيعة خاصة عن العلاقات التعاقدية التي تتم بالوسائل التقليدية، ولذلك قامت السعودية بتشريع قواعد قانونية جديدة لضمان صحة وسلامة التعاقدات التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية بالإنترنت، وذلك من أجل إضافة المشروعية عليها²⁹.

المطلب الأول: الأسس القانونية المنظمة للعقود الإلكترونية في النظام السعودي.

إن الإطار القانوني الذي يحكم العقود الإلكترونية في النظام السعودي هو إطار متكامل نسبياً، يسعى لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة في عالم التجارة الرقمية. يعتمد هذا الإطار على مزيج من مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تُعد المصدر الأساسي للتشريع، والأنظمة القانونية الحديثة التي تهدف إلى تنظيم المعاملات الإلكترونية وحماية الأطراف المعنية. ولذلك تستند العقود الإلكترونية في النظام السعودي إلى عدة تشريعات رئيسية، بالإضافة إلى المبادئ العامة للقانون والشريعة الإسلامية، وسوف نوضح ذلك من خلال التالي:

1. نظام المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) وتاريخ 08/03/1428هـ: هذا

النظام هو الركيزة الأساسية لاعتماد المعاملات الإلكترونية في المملكة، حيث يضيف هذا النظام على العقود الإلكترونية المشروعية القانونية مما يجعلها من السهل التعامل بها وأثبتها، وقد نصت المادة الثانية

²⁸ محمد إبراهيم أبو الهيجاء، (2002)، التعاقد في البيع بواسطة الإنترنت، عمان، ص 53.

²⁹ حسين بن ناصر عقيل، (2020)، الاختصاص القضائي للعقود الإلكترونية في القانون السعودي، المجلة العلمية للنشر العلمي،

من هذا النظام على ضبط التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، وتسهيل تطبيقها في القطاعين العام والخاص، بواسطة سجلات الكترونية يعول عليها³⁰:

أ. **إضفاء الحجية القانونية على التعاملات الإلكترونية:** نصت المادة التاسعة منه على أن "يعد كل من التعامل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والسجل الإلكتروني حجة يعتد بها في التعاملات وأن كلا منها على أصله (لم يتغير منذ إنشائه) ما لم يظهر خلاف ذلك". هذا يعني أن العقود المبرمة إلكترونياً لها نفس قوة العقود المكتوبة التقليدية.

ب. **تنظيم التوقيع الإلكتروني:** يحدد النظام أنواع التوقيع الإلكتروني المختلفة (مثل التوقيع الإلكتروني الآمن) وشروط الاعتراف به وحجته كدليل إثبات، مما يعزز من موثوقية هذه العقود، فقد أكدت المادة الخامسة من نظام المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي لسنة 1428، على أن يكون التعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية حجتها الملزمة، فلا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ.

ت. **تنظيم الوثائق والسجلات الإلكترونية:** يضع قواعد لحفظ السجلات والوثائق الإلكترونية والاعتراف بها قانونياً، حيث أكدت على ذلك نص المادة السادسة (1) منها فقد أشارت لفقرة رقم (أ) يتم حفظ السجل بالشكل الذي أنشئ أو أرسل أو تسلم به، أو تم تسلمه به، ومن ثم يبقى السجل الإلكتروني محفوظاً على نحو يتيح استخدامه والرجوع إليه لاحقاً.

ث. **إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي:** للإشراف على منظومة الثقة الرقمية وإصدار شهادات التصديق الرقمي، مما يساهم في بناء بيئة تعاقدية آمنة، فقد حددت المادة السادسة عشر من ذلك القانون دور المجلس الوطني للتصديق الرقمي، والتي تضمنت الإشراف على المهمات المتعلقة بإصدار شهادات التصديق الرقمي وإدارتها.

³⁰ نظام المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) وتاريخ 08/03/1428هـ. الموافق 2007/3/27. المادة الثانية.

قد أطلقت المملكة العربية السعودية خدمات خاصة لتوثيق جميع أنواع العقود الإلكترونية ، -وعلى سبيل المثال- منهم:- وزارة التجارة والعدل أطلقا خدمة التوثيق الإلكتروني لعقود تأسيس الشركات والتي تمكن العملاء من توثيق عقود التأسيس للشركات إلكترونياً دون الحاجة لحضور الشركاء ومراجعة وزارة التجارة أو زيارة كاتب العدل.

2. نظام التجارة الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/126) وتاريخ 07/11/1440 هـ :

يهدف هذا النظام إلى تنظيم قطاع التجارة الإلكترونية وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المستهلكون والتجار ومقدمو الخدمات .يركز النظام على توفير بيئة قانونية آمنة وشفافة للمعاملات الإلكترونية، وتعزيز الثقة في التجارة عبر الإنترنت³¹، ولعل من أبرز ما جاء فيه:

أ. **حماية المستهلك الإلكتروني**: يفرض التزامات على موفري الخدمات الإلكترونية تتعلق بالإفصاح عن المعلومات (مثل بيانات المنتج أو الخدمة، بيانات موفر الخدمة، إجراءات إبرام العقد). وذلك ما تضمنته نص المادة العاشرة والمادة الحادية عشر من نظام التجارة الإلكترونية، والمادة العاشرة من لائحته التنفيذية³².

ب. **تنظيم الإعلان الإلكتروني**: يضع ضوابط للإعلانات الإلكترونية لمنع الخداع أو التضليل.

ت. **حق المستهلك في فسخ العقد (حق العدول)**: يمنح المستهلك حقاً في التراجع عن الشراء في حالات معينة وخلال مدة محددة.

ث. **آليات تسوية النزاعات**: يحدد آليات للتعامل مع شكاوى المستهلكين والمخالفات في التجارة الإلكترونية، بما في ذلك العقوبات على المخالفين.

³¹ عبد العزيز فتحى العلواني، (2021)، حماية المستهلك الإلكتروني وفق نظام التجارة الإلكترونية السعودي - دراسة تحليلية، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، ع7، ص 2.

³² نظام التجارة الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/126) لسنة 1440

وبناء على ذلك يتبين بأن ذلك النظام ساعد على تحفيز عمليات التجارة الإلكترونية، وتحفيز السوق، وزيادة الثقة في تعاملاتها وحماية كافة حقوق المتعاملين فيها، فالتاجر من خلال إعلاناته التجارية عبر الوسائل الإلكترونية لجذب المستهلكين إلى موقعه الإلكتروني، ومن حق المستهلكين أن يستلموا إعلانات آمنة خالية من الكذب والتضليل.

3- نظام الإثبات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/43) وتاريخ 26/05/1443 هـ: يعد هذا النظام

تحديثاً مهماً لقواعد الإثبات في السعودية، وقد أولى اهتماماً خاصاً للدليل الرقمي:

أ. الإقرار بحجية الدليل الرقمي: نص صراحة على أن "الدليل الرقمي" يعد حجة في الإثبات، مما يعزز من قوة العقود الإلكترونية والمراسلات الرقمية أمام القضاء.

ب. تحديد شروط قبول الدليل الرقمي: يضع قواعد لضمان سلامة الدليل الرقمي وموثوقيته (مثل سلامة السجلات الإلكترونية، وعدم التلاعب بها).

المطلب الثاني: أركان العقد الإلكتروني.

يُعد العقد، في جوهره، توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني معين، وهو أساس المعاملات المدنية والتجارية على حد سواء. ومع التطور الهائل في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ظهر إلى الوجود نمط جديد من العقود يُعرف "العقد الإلكتروني". هذا العقد، وإن اختلفت وسائله عن تلك التقليدية، إلا أنه لا يزال يستند إلى ذات الأركان الأساسية التي يقوم عليها أي عقد صحيح في القانون. فالتحول من الورق والقلم إلى الشاشات ولوحة المفاتيح لا يلغي ضرورة توافر الأركان الجوهرية للعقد من رضا ومحل وسبب، ولذلك تتمثل أركان العقد الإلكتروني في التالي:

1- ركن الرضا في العقد الإلكتروني

يُعد الرضا، المعروف بمبدأ "الإيجاب والقبول"، الركيزة الأساسية للعقد الإلكتروني، حيث يُعبّر عن اتفاق إرادتين على إنشاء التزامات قانونية. كما أشار نظام المعاملات السعودي لسنة (1444 هجرية) للإيجاب

في الفصل الأول العقد في مادته رقم (31) على أنه " يتحقق الرضا بتوافق أرادتین أو أكثر لديهما أهلية التعاقد". ونظرًا لأن هذا النوع من العقود يُبرم ويُوقع إلكترونياً، فيمكن إرساله من طرف إلى آخر عبر وسائل التكنولوجيا المتاحة، ليتولى الطرف الآخر التوقيع عليه وبدء تنفيذ بنوده. وتجدر الإشارة إلى أن عملية إعداد العقد وإرساله تُعرف بـ "العرض أو الإيجاب"، بينما يُطلق على استقبال العقد ومراجعته والتوقيع عليه مصطلح "القبول"، وبما أنهما كما يلي:

أ- الإيجاب في العقود الإلكترونية

يُعد الإيجاب الخطوة الابتدائية لإبرام العقد الإلكتروني، ويتم عادةً عبر وسائل إلكترونية نظراً للطبيعة الرقمية للعقد. ويمكن تعريفه بأنه اتصال عن بُعد يتضمن العناصر الجوهرية التي تُمكن الطرف الآخر من إدراك مضمون العقد وقبوله. ويُشترط في هذا الإيجاب أن يكون جازماً ونهائياً دون تراجع، بمعنى اتجاه نية الموجب إلى إبرام العقد بمجرد اقتران القول بها³³، ويسقط في حالة (إذا تم تعليقه على شرط وتخلف هذا الشرط، عند انقضاء المدة المحددة للقبول، أو إذا صدر رفض صريح من الطرف الآخر).

ويتميّز الإيجاب في العقود الإلكترونية بعدة خصائص، أهمها:

- أنه يتم عن بُعد باستخدام وسائل اتصال إلكترونية، تماشيًا مع طبيعة العقد.

- غالبًا ما يكون إيجابًا دوليًا نظرًا لعدم ارتباطه بحدود جغرافية محددة.

- يتم عبر وسيط إلكتروني، مثل مقدم خدمة الإنترنت أو منصة إلكترونية مختصة.

ب- القبول في العقود الإلكترونية

³³ رامي علوان، (2002)، التعبير عن الإرادة عن طريق الإنترنت وإثبات التعاقد الإلكتروني، مجلة الحقوق جامعة الكويت، ع4، السنة 26، ص 248.

يُعدّ القبول المرحلة الثانية لإبرام العقد، ويعبّر عن الإرادة الجازمة بإتمام الاتفاق. ويجري القبول إلكترونياً عبر أي وسيلة تكنولوجية متاحة، ويجب أن يكون محدداً وبناتاً، وأن يصدر خلال فترة سريان الإيجاب³⁴. ويمكن التعبير عن القبول بعدة صور، أبرزها:

-التوقيع الإلكتروني المعتمد.

-التلفظ بالموافقة ضمن إحدى غرف المحادثة الإلكترونية.

-الضغط على أيقونة أو خيار رقمي يدل على القبول والموافقة على العرض.

وبالرجوع إلى نظام التعاملات الإلكترونية السعودي فقد تبين بأن المادة العاشرة منه نصت على "يجوز التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود طويلة الأجل بوساطة التعامل الإلكتروني، وبالتالي يعد العقد صحيحاً وقابلاً للتنفيذ متى تم وفقاً لأحكام هذا النظام"، كما نصت المادة رقم 11 من نظام التعاملات الإلكترونية السعودي على أن: يجوز أن يتم التعاقد من خلال منظومات بيانات إلكترونية آلية أو على مباشرة بين منظومتي بيانات إلكترونية أو أكثر تكون معدة ومبرمة مسبقاً للقيام بمثل هذه المهمات بوصفها ممثلة عن طرفي العقد³⁵.

كما تضمنت المادة "31" نظام التعاملات الإلكترونية السعودي في فقرتها الأولى والثانية النص على تحقق الإيجاب والقبول في العقود الإلكترونية على النحو التالي³⁶:

- أ- أن يكون الإيجاب والقبول بكل ما يدل على الإرادة.
- ب- يجوز أن يكون التعبير عن الإرادة باللفظ أو الكتابة أو الإشارة المفهومة، وأن يكون صريحاً أو ضمناً، وذلك ما لم تقتضي النصوص النظامية أو طبيعة المعاملة على خلاف ذلك.

34 أنور سلطان، (1995)، الموجز في مصادر الالتزام، منشأة المعارف - الإسكندرية، ص 72

35 نظام التعاملات الإلكترونية السعودي - المادة العاشرة

36 نايف بن ناشي العثماني، (2024)، إثبات البيع في عقود التارة الإلكترونية في ضوء النظام السعودي، مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية، مج 11، ع2، ص 295.

ج- الأهلية في إبرام العقود الإلكترونية.

العقد الإلكتروني في السعودية يعد كأى عقد آخر يبرم في المملكة، فيجب أن يتوافر في المتعاقدين الأهلية القانونية التي تؤهلهم من إبرامه، ومثلها مثل العقود التقليدية، إلى جانب خلو الإرادة من أي عيب يُبطلها، مثل: الغبن، التدليس، أو الإكراه.

2- ركن المحل في العقد الإلكتروني.

يشترط في محل أو موضوع العقد الإلكتروني في المملكة العربية السعودية أن يكون مشروعاً وممكنًا، ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإلا عُد العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً. ويقع العقد باطلاً كذلك إذا كان محل الالتزام فيه مخالفاً للنظام العام أو للآداب العامة السائدة في المملكة، أو إذا تعارض مع القيم والأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية. كما يجب أن يكون محل الالتزام في العقد الإلكتروني موجوداً بالفعل أو ممكن الوجود في المستقبل. وفي حال كان محل العقد يتعلق بعمل، فينبغي أن يكون هذا العمل مشروعاً، ممكن الأداء، وغير مخالف للنظام العام أو الآداب العامة، ولا يكون خارجاً عن دائرة التعامل المسموح به في المملكة. وكما هو الحال في العقود التقليدية، يجب أن يكون محل العقد الإلكتروني محدداً تحديداً دقيقاً ومعلومًا للطرفين، وأن يكون المعقود عليه موجوداً وقابلًا للتعين وسليماً من العيوب الجوهرية التي قد تؤثر على صلاحيته للتعامل.

3- ركن السبب في العقد الإلكتروني:

يُعد السبب من الأركان الجوهرية في تكوين العقد، إذ يُعبّر عن الدافع أو الغرض القانوني الذي من أجله يلتزم كل طرف بتنفيذ ما تعهّد به. وفي العقود الإلكترونية، لا يختلف ركن السبب من حيث المفهوم عن نظيره في العقود التقليدية، إذ يجب أن يكون مشروعاً ومطابقاً للنظام العام والآداب العامة، ومتفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية³⁷. ويُشترط في السبب في العقد الإلكتروني ما يلي:

³⁷ زيد بن عبد الكريم الزيد، (1436)، العقود الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة للملتقى السنوي للحقوقيين، ص 11.

-أن يكون حقيقياً وغير صوري ، أي أن الدافع وراء التعاقد ليس مزيفاً أو مغايراً للحقيقة.

-أن يكون مشروعاً ، أي لا يتعارض مع القوانين والأنظمة المرعية أو القيم الأخلاقية أو الأوامر الشرعية.

-أن يكون معلوماً للطرفين ولو ضمناً، بحيث يدرك كل طرف الغرض القانوني الذي يدفع الطرف الآخر إلى الالتزام.

وفي حال كان السبب غير مشروع - كأن يكون الغرض من التعاقد التستر على نشاط محظور أو الإخلال بالنظام العام - فإن العقد يُعد باطلاً بطلائعاً مطلقاً. كما أن العقود الإلكترونية التي تنعدم فيها هذه الركيزة لا ترتب أي آثار قانونية، ولو استوفت باقي الشروط الشكلية أو الإجرائية.

وبناء على ما تقدم من مناقشة محاور هذا الفصل يتبين بأن تنظيم العقود الإلكترونية يستند إلى أنظمة المملكة، مثل نظام التجارة الإلكترونية الصادر عام 2019م و نظام التعاملات الإلكترونية ، التي تضع الإطار القانوني لإنشاء العقود وتوثيقها إلكترونياً. مما يؤدي ذلك للقول بأن هذه العقود الإلكترونية تتمتع بذات الحجية القانونية للعقود التقليدية، ما دامت مستوفية لأركان العقد الشرعي (الرضا، المحل، السبب)، ويتم إبرامها عبر وسائل إلكترونية موثوقة مع الالتزام بقواعد الإثبات والمشروعية. يُبرز الفصل مكانة التوقيع الإلكتروني كوسيلة لإثبات الرضا والتعاقد، ومدى اعتراف النظام السعودي بحجته، شريطة أن يكون معتمداً ومتوافقاً مع الضوابط التقنية والقانونية المعتمدة من الهيئة الوطنية .

الفصل الثاني

إثبات العقود التجارية الإلكترونية وحجيتها القانونية في النظام السعودي

تمهيد.

أثناء تصفح الإنترنت والتسوق منه، تُبرم عقود لا حصر لها، شفهيّة كانت أم كتابية. فمن يشتري كتابًا أو صحيفةً أو قلمًا أو أي سلعة أخرى، يكون قد أبرم عقد بيع وبالمثل، من يستأجر خادمًا ويشتريه مع جهاز كمبيوتر للاتصال بشبكة الإنترنت، تُعتبر هذه الأفعال عقودًا منفصلةً ومتميزة.

ورغم تعدد العقود، إلا أنها جميعًا متشابهة في عناصرها، وتُبرم في اجتماع العقد، سواءً عُقد هذا الاجتماع بحضور الطرفين في مكان واحد أو بدونهما. وفي الحالة الأخيرة، عُقد اجتماع العقد باستخدام وسائل تُسهّل إبرامه. قد تكون هذه الوسائل تقليدية، كالرسائل عبر الفاكس أو البريد العادي، أو وسائل حديثة كاستخدام الإنترنت، أو أي وسيلة إلكترونية تُشكل عقودًا إلكترونية. جميع هذه الأفعال، التي تختلف في تسمياتها وأغراضها، تشترك في عنصر واحد: عناصر العقد، التي تقوم على التقاء إرادة الطرفين والموافقة التي هي موضوع السبب³⁸. تُعد عقود التجارة الإلكترونية من العقود الحديثة في عصرنا لأنها: ظهرت نتيجة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتغلغلها في جميع مناحي الحياة. إلا أننا نجد أن مثل هذه العقود تحتاج إلى دراسة مستفيضة وبقدر من الدقة، لأنها حديثة التداول، مما يتطلب التمعن فيها وفي القواعد العامة لنظرية العقود للبحث من خلالها عن أوجه التشابه وما يميز هذا العقد عن غيره. إلا أنه على الرغم من الاختلافات التي يمكن التوصل إليها بين هذا العقد وغيره من العقود، نجد أن هذا العقد يقوم على أساس واحد، وهو أصل جميع العقود، وهو ارتباط إرادة طرفي العقد في محل العقد وآثاره³⁹.

المبحث الأول: القواعد العامة لإثبات العقود الإلكترونية ووسائلها في النظام السعودي.

المبحث الثاني: الحجية القانونية لإثبات العقود الإلكترونية في النظام السعودي

³⁸ المحاسنة، عبد الله جاسم، (2023)، العقود الإدارية الإلكترونية. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع50، ص389.

³⁹ السليم، عبير عيسى تليان الشايب، محمد وغيطان يوسف علي محمود، (2013)، ضمان العقود التجارية الإلكترونية: دراسة

فقهية مقارنة بالقانون رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، ص23.

المبحث الأول:

القواعد العامة لإثبات العقود الإلكترونية ووسائلها في النظام السعودي.

يشهد العالم تطوراً تقنياً متسارعاً ومستمرّاً على جميع المستويات الاقتصادية والتجارية وغيرها، لمواكبة عصر السرعة الذي نعيش فيه. وقد ساهم التبادل السريع للمعلومات بين أطراف تفصلها آلاف الأميال عبر الإنترنت في ازدياد المعاملات الإلكترونية بمختلف أنواعها وأشكالها، مما أثر على اقتصاديات مختلف الدول، لذلك، بدأت تظهر وسائل تقنية وتكنولوجية جديدة لتسهيل المعاملات التي تتم عبر الإنترنت، وأصبح غالبية الأفراد والمؤسسات والشركات حول العالم يستخدمون الإنترنت في معاملاتهم اليومية⁴⁰.

نتيجةً لذلك، تغيرت مفاهيم تعاقدية كثيرة، مدنية كانت أم تجارية أم غيرها، مما استدعى سنّ نظام قانوني جديد لحماية مستخدميها. ولذلك، سنّت معظم الدول، ومنها المملكة العربية السعودية، قواعد قانونية خاصة تُنظّم هذه العلاقات التعاقدية، التي تُعقد باستخدام وسائل تقنية وتكنولوجية حديثة، نظراً لطبيعتها الفريدة وتميزها عن العلاقات التعاقدية التقليدية. ولذلك، سنّت الحكومة السعودية قواعد قانونية جديدة لضمان سلامة وصحة العقود والأنشطة الإلكترونية التي تُعقد عبر الإنترنت، إلى جانب الوسائل القانونية التقليدية القائمة، بهدف تنظيم هذا الواقع الجديد⁴¹.

بعد التطور الإلكتروني الهائل المذكور آنفاً، أصبح من الصعب تجاهل الواقع الإلكتروني الجديد في المملكة، حيث تُعقد معظم العقود، وخاصة التجارية منها، إلكترونياً. تجدر الإشارة إلى تصريح رئيس لجنة ريادة الأعمال بغرفة جدة (ثامر الفرشوطي) في صحيفة مكة بتاريخ 1440/06/28هـ، حيث أفاد بأن حجم التجارة الإلكترونية في المملكة بلغ أكثر من 33 مليار ريال سعودي في عام 2019م حتى 1440/06/28هـ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم مستقبلاً. كما بلغ عدد المتاجر الإلكترونية المسجلة رسمياً في المملكة 25,501 متجرًا إلكترونيًا.

⁴⁰ ابو الهيجاء محمد إبراهيم، (2002)، التعاقد في البيع بواسطة الانترنت - عمان - ط1، ص 53.

⁴¹ عقيل، حسين بن ناصر، (2019)، الاختصاص القضائي للعقود الإلكترونية في القانون السعودي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد السادس عشر، ص 316.

نتيجةً لذلك، اهتمت الهيئة السعودية للتنظيم والرقابة المالية بوضع أنظمة قانونية جديدة لسد الفجوة القانونية في التعاملات أو العقود الإلكترونية، مثل نظام المعاملات الإلكترونية، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ومؤخرًا نظام التجارة الإلكترونية وغيرها، وقد عرّفت المادة الأولى من نظام المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) وتاريخ 1428/3/8هـ، في فقرتها العاشرة، المعاملات الإلكترونية بأنها: "أي تبادل أو مراسلة أو عقد أو أي إجراء آخر يُبرم أو يُنقذ - كليًا أو جزئيًا - بوسائل إلكترونية"، وتُعدّ الوسيلة الإلكترونية والمجال الذي يُبرم فيه العقد موضوع الاختلاف الجوهرى بين العقود الإلكترونية والتقليدية⁴².

المطلب الأول: قواعد الإثبات

القواعد الموضوعية للإثبات هي تلك القواعد التي تُحدد الأدلة والقرائن، وظروف استخدام كل دليل، وقوة الدليل، ومكان الإثبات، والطرف الذي يقع عليه عبء الإثبات. أما القواعد الإجرائية، فهي تلك القواعد التي تُحدد الإجراءات والظروف الواجب اتباعها عند تقديم الأدلة أمام المحكمة، كإجراءات سماع الشهود، أو حلف اليمين، أو استجوابهم⁴³.

يجوز الاتفاق على عدم التقيد بالقواعد الموضوعية للإثبات، سواءً أبرم هذا الاتفاق قبل النزاع أو أثناءه، وسواءً كان هذا الاتفاق صريحًا أم ضمنيًا. وعليه، يجوز الاتفاق على نقل عبء الإثبات من المدعي إلى المدعى عليه. هذا الاتفاق على نقل عبء الإثبات أمرٌ مرتبطٌ بطرفي النزاع وحدهما، فلا يجوز للقاضي نقل عبء الإثبات من الطرف المكلف به إلى خصمه. أما القواعد الإجرائية، فهي تتعلق بالتأكيد بالنظام العام، بما في ذلك نظام التقاضي في الدولة، وهو تشريع تحكمه قواعد قانونية ملزمة سارية. هذه القواعد القانونية هي الحاكمة، وبالتالي لا يجوز للأفراد أو المتنازعين الاتفاق على ما يخالف أحكامها⁴⁴.

⁴² نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) وتاريخ 1428/08/03هـ، المادة الأولى، فقرة 10.

⁴³ البية، محسن عبد الحميد، (٢٠١٣)، قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية وفقا للقانون الإثبات وقانون التوقيع الإلكتروني المنصورة مكتبة الجلاء الجديدة، ص 5.

⁴⁴ الهوييني، عبد الله علي محمد، والسيد، هدى محمد عبد الرحمن، (2024)، حجية الإثبات بالوسائل الإلكترونية في العقود الإدارية في النظام السعودي - دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون تفهنا لأشرف، العدد (٢٩)، الجزء الرابع، ص 4059.

يؤكد ما سبق وجود اختلافات بين القواعد الموضوعية والإجرائية في مجال الأدلة القانونية. تتضمن القواعد الموضوعية تعريف الأدلة والقرائن، وقوتها، والأطراف المسؤولة عن تقديمها. تتميز بمرونة نسبية، مما يسمح بالتفاوض والاتفاق على تعديلها بين الأطراف المعنية. من ناحية أخرى، تنظم القواعد الإجرائية كيفية تقديم الأدلة أثناء الإجراءات القضائية. غالبًا ما تكون ملزمة وإلزامية وصارمة ومتعلقة بالنظام العام، مما يجعلها غير قابلة للتعديل أو الإلغاء من قبل الأطراف الخاصة.

أولاً: الشروط اللازمة للتوقيع الإلكتروني.

تنص المادة 10/1 من اللائحة التنفيذية لنظام المعاملات الإلكترونية السعودي على صحة التوقيع الإلكتروني إذا توافرت الضوابط والشروط التالية⁴⁵:

- (1) أن يكون التوقيع مرتبطاً بشهادة تصديق إلكتروني صادرة عن مقدم خدمات تصديق مرخص له من الهيئة، أو بشهادة تصديق إلكتروني معتمدة من المركز.
- (2) أن تكون شهادة التصديق المرتبطة بالتوقيع سارية المفعول وقت التوقيع.
- (3) يجب الحفاظ على سلامة بيانات هوية الموقع وتوافقها مع شهادة التصديق الإلكتروني.
- (4) توافر حد أدنى من البنية التقنية والإدارية، بالإضافة إلى الموارد ذات الصلة، لضمان التحكم في عملية التوقيع وضمان سرية البيانات، وفقاً للمتطلبات التقنية المنصوص عليها في إجراءات التصديق الرقمي لمقدم خدمات التصديق⁴⁶.
- (5) إذا تم التوقيع بالتزامن مع نظام البيانات الإلكتروني الخاص بالموقع، فيجب أن يكون الارتباط المنطقي والفني بين نظام التوقيع الإلكتروني ونظام البيانات الإلكتروني سليماً، وخالياً من العيوب الفنية التي قد تؤثر على صحة التوقيع ونقله.

⁴⁵ المادة 10/1 من اللائحة التنفيذية لنظام المعاملات الإلكترونية السعودي.

⁴⁶ الخالدي، إناس بنت خلف، (2012)، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات: دراسة في نظام المعاملات الإلكترونية السعودي. مجلة كلية الآداب، ع60، ج2، ص447.

(6) التزام الموقع بجميع الشروط الواردة في إجراءات التصديق الرقمي لمقدم خدمات التصديق فيما يتعلق بإجراء التوقيع الإلكتروني، شريطة ألا تتعارض مع القواعد والأنظمة.

تنص المادة 31 من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على أنه إذا أثبتت نتائج تطبيق إجراءات التصديق المستخدمة أنها معتمدة أو مقبولة تجارياً أو متفق عليها بين الطرفين، يُعتبر التوقيع الإلكتروني مصدقاً عليه إذا استوفى المعايير التالية⁴⁷:

- متميز بشكل فريد بارتباطه بالشخص المعني.
- كافي لتحديد هوية الشخص الذي أنشأه.
- مُنشأ بوسائل خاصة بالشخص وتحت سيطرته.
- مرتبط بالسجل الذي يتعلق به بشكل لا يسمح بتعديل القيد بعد توقيعه، دون إحداث تغيير في التوقيع.

لكي يكون التوقيع الإلكتروني صحيحاً قانونياً، لا بد من استيفاء عدة شروط، هذه الشروط هي:

الشرط الأول: أن يكون التوقيع الإلكتروني مرتبطاً بصاحبه بدرجة تسمح بتمييزه عن غيره.

يتطلب هذا الشرط أن يكون التوقيع الإلكتروني، كما هو الحال في التوقيع التقليدي، مميزاً لصاحبه ومرتبئاً بمن وقَّعه. وكما ذكرنا سابقاً، يُعتبر التوقيع علامة شخصية مميزة لصاحبه، تُمكنه من التعبير بوضوح وتحديد عن هوية من وقَّعه. لذلك، عند استيفاء هذا الشرط في التوقيع الإلكتروني، يشهد التوقيع على نية الموقع، من خلال إعداد العقد، الإقرار بمحتواه، ونية الطرف الآخر الالتزام بمضمونه. وهذا يُظهر بوضوح إدراكه للتبعات القانونية المحتملة لعملية التوقيع على الموقع. لذلك، من أهم خصائص التوقيع نفسه أنه يُميز من وقَّعه. وبالتالي، لكل شخص توقيعه الخاص. إذا تم توثيق التوقيع الإلكتروني وفقاً لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، فإنه يُعد علامة مميزة للموقع، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً، وبالتالي فهو يشير إليه إشارة واضحة لا لبس فيها.⁴⁸

الشرط الثاني: أن يكون التوقيع الإلكتروني كافياً لتحديد هوية صاحبه.

⁴⁷ المادة 31 من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني.

⁴⁸ الخالدي، إناس بنت خلف، (2012)، مصدر سبق ذكره ص 455.

هذا ما ذكرناه سابقاً عند الحديث عن وظيفة التوقيع، ومنه تتضح أهمية تمييز هوية الموقع، بحيث يكون أي إجراء حجة على من يقوم به. فطريقة التوقيع تدل على هوية الموقع وتحددّها، وهذه إحدى الوظائف الأساسية والمهمة للتوقيع. فكل شكل من أشكال التوقيع، سواء أكان توقيعاً أم بصمة إصبع أم توقيعاً إلكترونياً أم أي شكل آخر، يُحدد هوية الموقع، لأنه يعود إليه، بالإضافة إلى أن الموقع هو من اختار هذا الشكل للتعبير عن نفسه وتحديد هويته. ومن أمثلة هذا الشرط التوقيع بالرقم السري على بطاقات الصراف الآلي، حيث يُدخل حامل البطاقة رقمه السري في الصراف الآلي، فيتعرف الأخير على الرقم السري ويدخل الشخص في حسابه، لتكون هذه الإجراءات كافية لبيان هويته ليتمكن من إجراء المعاملات التي يريدّها. إن تحديد هوية الطرف المبرم للعقد ضروري، وخاصةً في مجال الوفاء بالالتزامات التعاقدية، وذلك لتحديد أهلية الموقع. من غير المعقول منح توقيع إلكتروني لشخص فاقد الأهلية القانونية أو ناقصها، لأن هذا الأمر يترتب عليه التزامات عديدة، إذ يجب أن يتمتع حامل التوقيع الإلكتروني بالأهلية القانونية الكاملة للوفاء بهذه الالتزامات، وحتى تتمكن الجهة المصدرة من منحه التوقيع⁴⁹.

الشرط الثالث هو أن يكون الموقع مُفعلاً بشكل خاص في نظام التوقيع.

أي أن يكون الموقع مسؤولاً وحده عن توقيعه، بحيث لا يمكن لأي شخص فك تشفيره أو الوصول إليه دون إذنه. هذا يعني أن بيانات إنشاء التوقيع يجب أن تكون تحت سيطرة الموقع وحده وقت الاستخدام. يتكون التوقيع الرقمي من أحرف وأرقام لا يمكن لأحد سواه معرفتها. لذلك، عند تحويل الأحرف إلى أرقام باستخدام رموز فك تشفير محددة، يكون الموقع هو الوحيد الذي يمكنه استخدام هذه الرموز للوصول إلى التوقيع، لأنه أنشأ التوقيع الإلكتروني بطريقته الخاصة. قد يُطرح سؤال حول مفهوم السيطرة المنفردة للموقع: هل يمكن للموقع الاحتفاظ بالقدرة على تفويض شخص آخر لاستخدام بيانات التوقيع نيابةً عنه⁵⁰.

الشرط الرابع: أن يكون التوقيع الإلكتروني وثيق الصلة بالمستند.

⁴⁹ حجازي، شادي محمد عرفه، (٢٠٢٠)، الإثبات بالوسائل الإلكترونية في العقود الإدارية دراسة مقارنة بين النظامين المصري والسعودي مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية إدارة الأعمال جامعة الأمير سطام العدد (٧٣)، ص ٢١٤.

⁵⁰ بندق، وائل أنور، موسوعة القانون الإلكتروني وتكنولوجيا الاتصالات، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، لعام

٢٠٠٧ صفحة ١٧٣.

يتناول هذا الشرط مسألة مهمة، وهي ضرورة وجود صلة بين التوقيع والمعلومات الموقّعة. لا يمكن أن يكون التوقيع مستقلاً عن المعلومات المصاحبة له، إذ لا يمكن الوصول إلى المستند دون معرفة التوقيع الإلكتروني إذا تغيّر التوقيع نفسه. لذلك، نجد أن هذا الشرط يشترط سلامة البيانات المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني، بحيث يمكن اكتشاف أي تغيير في رسالة البيانات أو المستند بعد توقيعه. وبالتالي، فإن أي تعديل في التوقيع الموضوع على المستند الإلكتروني يؤدي إلى تغيير كامل في بياناته، مما يجعل المستند غير مقبول كدليل، إذ يُفوّض سلامة البيانات والتوقيع الإلكتروني⁵¹.

الشرط الخامس: المصادقة المُعتمدة

لضمان سلامة العقود الإلكترونية، يجب التحقق من صحة التوقيع الإلكتروني وسلامته. كما يُصادق على التوقيع اليدوي شهود أو مختار أو كاتب عدل، يُصادق على التوقيع الإلكتروني جهة أو إدارة عامة أو خاصة مخولة بالتحقق من صحة التوقيعات ومنح شهادة التصديق. وهذا يمنع جرائم الاحتيال أو التزوير التي قد تُرتكب في حال تحريف التوقيع أو تزويره، مما يؤثر على مصداقية المعاملات الإلكترونية ويزيد من الشكوك لدى المتعاملين بها. ويعود هذا الشرط إلى نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، الذي يُحدد صلاحية إنشاء وتوثيق التوقيع الإلكتروني⁵².

ثانياً: القانون الواجب التطبيق على العقد الإلكتروني في النظام السعودي

إذا كان العقد الإلكتروني يتضمن عنصراً أجنبياً، أي أن أحد الأطراف أو كلاهما مقيم خارج المملكة، أو أن محل العقد يقع خارجها، فإن مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق تصبح أكثر تعقيداً وتخضع لقواعد القانون الدولي الخاص في النظام السعودي هنا تبرز النقاط التالية:

1- معيار إدارة الأطراف

⁵¹ الخالدي، إناس بنت خلف، (2012)، مصدر سبق ذكره ص 459.

⁵² تنص المادة ٢ من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على أن المقصود بشهادة توثيق هي الشهادة التي تصدر عن جهة مختصة أو معتمدة لإثبات نسبة توقيع إلكتروني إلى شخص معين استناداً إلى إجراءات توثيق معتمد.

تشير إرادة الأطراف إلى حرية اختيار قانون محدد لتطبيقه على النزاع الناشئ بين أطراف العقد الإلكتروني. والمبدأ الأساسي هو أنه إذا اتفق المتعاقدان على تطبيق قانون محدد على عقد إلكتروني، فإن هذا القانون المتفق عليه هو القانون الواجب التطبيق. وذلك لأن إرادة المتعاقدين هي أساس العقد وشروطه. ولكن ماذا لو كان القانون الذي اتفق عليه الطرفان يخالف النظام العام في بلد قاضي الموضوع؟ المبدأ الأساسي هو أن يطبق القاضي القانون الذي اتفق عليه الطرفان. ومع ذلك، إذا كان يخالف النظام العام، فيجب على القاضي إثبات ذلك وعدم تطبيقه.

يشير النظام العام إلى مجموعة المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد القاضي، والتي يجب حمايتها. القاضي هو حارس النظام العام في بلده⁵³.

وفقاً لهذا المبدأ، إذا وجد القاضي السعودي أن قانون الطلاق يخالف النظام العام، فله الحق في استبعاد ذلك القانون من التطبيق. وينتج عن ذلك تطبيق القانون السعودي على النزاع، بدلاً من القانون الأجنبي المستثنى لمخالفته النظام العام⁵⁴.

2- معيار الموطن المشترك الأطراف العقد:

يُعرّف الموطن بأنه "المكان الذي يقيم فيه الشخص عادةً". ويختلف مفهومه في القانون الدولي الخاص عنه في القانون الداخلي، إذ يُعرّف دولياً بأنه صلة الوصل بين الفرد والدولة، تعتمد معظم الأنظمة القانونية هذا المعيار، الذي يُشير إلى اختصاص محاكم الدولة التي يقيم فيها الأجنبي المرفوعة ضده الدعوى⁵⁵.

⁵³ المصري، محمد وليد، (2002)، الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص، دراسة مقارنة للقانون الأردني مع التشريعات العربية

والقانون الفرنسي، ط1، دار ومكتبة الجامعة للنشر والتوزيع عمان، ص 275.

⁵⁴ عقيل، حسين بن ناصر، (2019)، مصدر سبق ذكره ص 340.

⁵⁵ المادة (١٤ و ١٥) من القانون المدني الفرنسي الصادر عام ١٨٠٤ م والمعدل بمرسوم رقم

كما اعتمدت اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام 1983 هذا المعيار في المادة 28، التي نصت على أنه في مجال تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية، يجب استيفاء شرط صدورها من محكمة مختصة إذا كان موطن المدعى عليه أو محل إقامته وقت نظر الدعوى واقعاً في إقليم الدولة التي أصدرت الحكم. كما اعتمد المجلس التشريعي السعودي هذا المعيار في المادة 25، التي نصت على: "تختص محاكم المملكة بنظر الدعاوى المقامة على غير السعودي الذي له محل إقامة عام أو مختار في المملكة، باستثناء الدعاوى العقارية المتعلقة بالعقارات خارج المملكة"⁵⁶.

نلاحظ أن نظام المرافعات الشرعية الجديد ولائحته التنفيذية قد أوليا هذا المعيار أهمية بالغة. فإذا كان طرفا العقد الإلكتروني يقيمان في مكان أو منطقة واحدة، فإن القانون الواجب التطبيق على العقد الإلكتروني هو قانون تلك المنطقة، بغض النظر عن جنسية الطرفين، ما لم ينص العقد على خلاف ذلك.

ولعل من المنطقي تطبيق هذا المعيار عند غياب معيار إرادة الطرفين، باعتبار أن الطرفين مطلعان على قوانين المكان المشترك الذي يقيمان فيه وعلى البيئة التشريعية السائدة، يحق للقاضي الامتناع عن تطبيق قانون مكان الإقامة المشترك لأطراف العقد الإلكتروني إذا كان يخالف النظام العام. وهناك حالة أخرى قد تمنح القاضي الحق في الامتناع عن تطبيق قانون مكان الإقامة، وهي حالة "عدم مراعاة القانون".

يُقصد بعدم الامتثال للقانون قيام أحد طرفي عقد إلكتروني بتغيير محل إقامته عمداً إلى نفس محل إقامة الطرف الآخر بقصد إخضاع العقد لقانون محل إقامته. ومع ذلك، يصعب إثبات ذلك، أن هذا الوضع غير مُجدٍ عملياً؛ إذ يُمكن للأطراف المتعاقدة ممارسة سلطتها التقديرية واختيار قانون أحد موطنهم إذا كان ذلك يخدم مصالحهم.⁵⁷

3- معيار المكان

(١٣١/٢٠١٦م) انظر: متولي عبد المؤمن المرسي، الوجيز في القانون الدولي الخاص ط ٢ (الرياض: دار الإجادة، ٢٠١٨م)، ص

١٩٢

⁵⁶ اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام ١٩٨٣م، مادة ٢٨ فقرة أ.

⁵⁷ شعبان، حسام أسامة (٢٠١٩م)، الاختصاص بمنازعات التجارة الإلكترونية بين القضاء الوطني والتحكيم عبر الانترنت، ط ١

(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ٢٠١٩م).

كما هو معلوم، يُرم العقد الإلكتروني في الفضاء الإلكتروني، ويكون مكانه افتراضياً خالياً من الفضاء. ومن هنا برزت الحاجة إلى هذا المعيار، مما دفع الجهة التنظيمية السعودية إلى وضعه لتحديد الموقع الافتراضي لذلك العقد، ونظرًا لأن العقد الإلكتروني، كأى عقد آخر، يُرم بمطابقة الإيجاب والقبول، فإن هذا يعني أن مكان العقد الإلكتروني هو محل إقامة القابل. فإذا كان للقابل أكثر من محل إقامة، فإن محل الإقامة المعتاد هو الأكثر شيوعاً، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقد الإلكتروني الذي يتضمن عنصراً أجنبياً.⁵⁸

4- جنسية المدعى عليه.

يُقر القانون المقارن بالاختصاص الدولي للمحاكم الوطنية في الدعاوى المرفوعة ضد رعاياها. تنظر المحاكم السعودية في الدعاوى المرفوعة ضد السعوديين، والمحاكم المصرية في الدعاوى المرفوعة ضد المصريين، وهكذا⁵⁹. ويستند اعتماد هذه القاعدة إلى مبدأ امتداد اختصاص كل دولة على رعاياها، إذ يُعد ذلك مظهرًا من مظاهر السيادة⁶⁰.

تنص المادة 24 من نظام المرافعات المدنية على ما يلي: "تختص محاكم المملكة بنظر الدعاوى المرفوعة على السعودي، ولو لم يكن له محل إقامة عام ومحدد في المملكة، باستثناء الدعاوى العقارية المتعلقة بالعقارات الواقعة خارج المملكة".

اعتمدت المادة السابقة على الجنسية السعودية للمدعى عليه، مانحةً المحاكم السعودية اختصاصاً بنظر أى دعوى تتعلق بنزاع ذي عنصر أجنبي مرفوع ضد سعودي، كما حصرت صفة المدعى عليه في الجنسية السعودية وقت رفع الدعوى، ولم تشترط أى روابط أخرى لدعم شرط الجنسية⁶¹.

⁵⁸ عقيل، حسين بن ناصر، (2019)، مصدر سبق ذكره ص 341.

⁵⁹ سلامة، أحمد عبد الكريم وإسلام، أحمد عبد الكريم، (2020)، القانون الدولي الخاص السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، ط ٢ (الرياض: مكتبة الرشد، ص ٤٢٢).

⁶⁰ عوض، هشام موفق، (2017)، أصول المرافعات الشرعية في النظام القضائي السعودي، ط ٢ (الرياض: مكتبة الشقري، ص ١١٠).

⁶¹ مادة (٢٤/١) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية.

هذه القاعدة شخصية وليست إقليمية، إذ تستند إلى وضع الفرد. وهي أيضاً قاعدة قانونية تستند إلى المفهوم القانوني للجنسية، وهي أيضاً قاعدة عامة، لا تقتصر على فئة محددة من النزاعات، إلا ما استثناه القانون، وهو دعاوى العقارات الواقعة خارج أراضي المملكة.

نجد أن النظام القانوني السعودي قد اعتمد قاعدة الجنسية للمدعى عليه، بغض النظر عن جنسية المدعي، وقد اعتمدت بعض التشريعات هذه القاعدة، سواء كان مواطن النزاع هو المدعي أو المدعى عليه، كالتشريع الفرنسي.

المطلب الثاني، نطاق قبول التوقيع الإلكتروني في الإثبات

في نطاق التوقيعات الإلكترونية، مدى قبولها في جميع المعاملات، وما إذا كانت هناك معاملات لا تُقبل فيها التوقيعات الإلكترونية لطبيعتها الخاصة، وفقاً لأحكام نظام المعاملات الإلكترونية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المعاملات التي تُقبل فيها التوقيعات الإلكترونية

تنص المادة 3 من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي على أن هذا القانون ينطبق على المعاملات والتوقيعات الإلكترونية، مع الاستثناءات التالية:

- المعاملات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية.

- إصدار الصكوك المتعلقة بالمعاملات العقارية.

يُسمح بإجراء هذه المعاملات إلكترونياً، ما لم تُصدر الجهة المختصة بهذه المعاملات ضوابط نضعها بالاتفاق مع الوزارة، وتنص المادة 4 من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على أنه تسري أحكام هذا القانون على ما يلي:-

(1) تُعتبر المعاملات الإلكترونية والسجلات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية رسائل معلومات إلكترونية.

(2) المعاملات الإلكترونية التي تعتمد على أي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية، كلياً أو جزئياً.

كما تنص المادة (5) من القانون نفسه على أنه: "تسري أحكام هذا القانون على المعاملات التي يتفق أطرافها على إجراء معاملاتهم إلكترونياً ما لم يرد نص صريح بخلاف ذلك". أما قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية، فيُطبق فقط على المعاملات التجارية تحديداً. ويُستدل على ذلك من نص المادة الأولى منه التي تنص على: "يُطبق هذا القانون على أي نوع من المعاملات التي تتخذ شكل رسالة بيانات تُستخدم في سياق الأنشطة التجارية". يُذكر أن الجهة التنظيمية السعودية، في قانون المعاملات الإلكترونية، وكذلك المشرع الأردني، قد خوّلت الدوائر الحكومية والرامية إجراء كل أو جزء من معاملاتها إلكترونياً⁶².

فإذا قامت أي دائرة بذلك، يُطبق قانون المعاملات الإلكترونية على جميع هذه المعاملات، سواءً كانت ذات طابع تجاري أو مدني. وعليه، لم يُحدد المُنظّم السعودي أن نظام المعاملات الإلكترونية ينطبق فقط على الأنشطة التجارية، كما فعل قانون الأونسيترال، بل جاء النص عاماً دون تحديد. ويُعدّ هذا توسعاً من المُنظّم في سياق التوجه الحديث نحو الحكومة الإلكترونية، وقد طُبّق في العديد من دول العالم، وحيث إن المعاملات التي تُجرى عبر الحكومة الإلكترونية تتطلب استخدام توقيع إلكتروني مُدعّم بشهادة تصديق من الجهات المختصة للتحقق من هوية المتعامل معها، كما تحتاج الجهة الحكومية المقدّمة للخدمة إلى استخدام توقيع إلكتروني ليكون إجراءها قانونياً، يُلاحظ أيضاً من ظاهر نص مادة نظام المعاملات الإلكترونية جواز تنظيم السندات الرسمية كمبدأ عام، إلا أن المُنظّم السعودي ربط هذا الاحتمال بمدى اعتماد الجهات الحكومية على إجراء وتنظيم معاملاتها إلكترونياً، فأجاز للمُنظّم وفقاً لضوابط مُحدّدة أن تُنظّم إحدى الجهات الحكومية أموالها إلكترونياً⁶³.

ثانياً: المعاملات التي لا تُقبل فيها التوقيعات الإلكترونية

تُحدّد المادة 3 من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي قائمةً بالمعاملات المستثناة من الوسائل الإلكترونية، بما في ذلك المعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية والصكوك المتعلقة بالمعاملات العقارية. وأعتقد أن القانون يُراعي سهولة وصول معظم الدوائر الحكومية، كالمحاكم ووزارة الداخلية وهيئة الترخيص وغيرها، إلى أجهزة

⁶² الخالدي، إناس بنت خلف، (2012)، مصدر سبق ذكره ص 459.

⁶³ الأحمد، خالد، (٢٠١٣م)، مدى كفاية قواعد الاختصاص القضائي الدولي لفض منازعات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه كلية القانون جامعة عمان العربية الأردن..

الحاسوب الإلكترونية. وتُخزّن المعاملات والقضايا وتُؤرشف داخل النظام، بحيث يُمكن الوصول إليها في أي وقت. في المقابل، تنص المادة 6 من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني على أن أحكام هذا القانون لا تُطبّق على ما يلي:

أ- العقود والوثائق والأوراق المنظّمة وفقاً لتشريعاتٍ مُحددة أو التي تُنفَّذ بإجراءاتٍ مُحددة، بما في ذلك:

(1) إنشاء وتعديل الوصية.

(2) إنشاء الوقف وتعديل شروطه.

(3) الوكالات والمعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية.

(4) لوائح الدعاوى، والمرافعات، وإخطارات التبليغ القضائي، وقرارات المحاكم.

(5) الإخطارات المتعلقة بإلغاء أو إنهاء عقود خدمات المياه والكهرباء، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة.

(6) المعاملات المتعلقة بالتصرف في الأموال غير المنقولة، بما في ذلك التوكيلات وسندات الملكية المتعلقة بها، وإنشاء حقوق عينية عليها، باستثناء عقود إيجار هذه الأموال⁶⁴.

ب- الأوراق المالية، إلا ما نص عليه في تعليمات خاصة تصدرها الجهات المختصة بموجب قانون الأوراق المالية النافذ.

ويلاحظ من هذا النص أن المشرع الأردني استثنى صراحةً بعض المعاملات من نطاق التكنولوجيا الحديثة، حتى لو استوفت جميع الشروط والأحكام القانونية التي نص عليها القانون. كما ذكر هذه المعاملات على سبيل المثال لا الحصر. وقد أدرج المشرع هذه الاستثناءات لأنها تمس حقوق الأفراد عمومًا ولا تتعلق بالعلاقات الفردية. فلا يجوز لمن أوصى ثم مات، بأي حال من الأحوال، تحديد صحة توقيعه الإلكتروني على

⁶⁴ البشير، تناح (٢٠٢٠م)، قواعد الاختصاص الدولي لفض منازعات عقود التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق العلوم السياسية الجزائر..

الوثيقة الإلكترونية لوفاته، لا سيما أنه يمكن استخدام أكثر من نوع من التوقيعات الإلكترونية، بالإضافة إلى الخطورة العملية لمثل هذه المعاملات⁶⁵.

وينطبق الأمر نفسه على الأوقاف، إذ تمس هذه المعاملات شريحة واسعة من المجتمع، كبيع المنقولات، والتوكيلات العامة أو الخاصة، وعقود اشتراكات المياه والكهرباء، وغيرها. لذلك، ونظرًا لأهمية وخطورة هذه المعاملات، استثنى المشرع منها، مما حال دون إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية لإنشائها أو تعديلها أو إلغائها، كما هو الحال في تشريعات العديد من الدول الأخرى، كحالة الوقف. وقد استثنى المشرع في إمارة دبي بعض هذه الحالات القانونية من القانون الواجب التطبيق على المعاملات، بينما ذهب المشرع الفرنسي إلى أبعد من ذلك، فرأى أنه يمكن الاعتماد على الكتابة الإلكترونية في إبرام المعاملات القانونية التي تتطلب شكلية، كبيع الأراضي أو السيارات.

ثالثًا: المشاكل العملية التي يثيرها التعاقد الإلكتروني

تُثير التجارة الإلكترونية والعلاقات القانونية الناشئة في بيعتها العديد من الإشكاليات القانونية للأنظمة القانونية القائمة، والتي تتمثل في الوسائل الإلكترونية لممارسة الأنشطة التجارية. فقد وُجدت العلاقات التجارية التقليدية منذ فجر النشاط التجاري على أساس الإيجاب والقبول لأي عقد، حيث يدفع المشتري الثمن إما مباشرةً (نقدًا) أو باستخدام أدوات الدفع بدلاً من الدفع المباشر عبر الأوراق التجارية أو وسائل الدفع المصرفية التقليدية⁶⁶. ولهذا السبب، لا تزال القواعد المنظمة للنشاط التجاري، المحلي والأجنبي، على الرغم من تطورها، عاجزة عن استيعاب متطلبات تنظيم التجارة الإلكترونية في الواقع، تُثير المرحلة التي تسبق التعاقد العديد من الإشكاليات والتحديات وتتمثل في التالي:-

أولًا: يجب على المستخدم أو العميل التحقق من وجود الموقع الإلكتروني أو السلع أو الخدمات.

⁶⁵ الخالدي، إيناس بنت خلف، (2012)، مصدر سبق ذكره ص 459.

⁶⁶ الجمل، فواد، (١٩٩٨م)، رؤية قانونية نحو التجارة الإلكترونية، تقرير مقدم لرئاسة مجلس الوزراء المصري مركز دعم واتخاذ القرار، القاهرة الصفحة 12.

ثانيًا: شرعية العمل من حيث ملكية الأشياء غير الملموسة وقضايا الملكية الفكرية.

ثالثًا: تحديات حماية المستهلكين من الاحتيال، والمواقع المزيفة، أو المحتوى غير القانوني للخدمات والمنتجات المعروضة. وتُصاحب هذه التحديات المراحل اللاحقة من نشاط التجارة الإلكترونية. الثقة وحماية المستهلك تحديان متوازيان مع جميع المراحل الأخرى لنشاط التجارة الإلكترونية. إبرام العقود، الذي يتم من خلال التقاء العرض والقبول عبر الإنترنت، يتخذ أشكالًا مختلفة، تبعًا لمحتوى النشاط التجاري وأساليب التعاقد المتبعة على الموقع الإلكتروني، وأكثرها شيوعًا العقود الإلكترونية على الإنترنت والتعاقد عبر البريد الإلكتروني. عمومًا، تلتقي إرادة المورد أو المنتج أو البائع مع إرادة العميل، ويُبرم العقد إلكترونيًا. وهذا يُثير مشكلتين رئيسيتين⁶⁷:

- 1- أولاً، يجب على كل طرف التحقق من هوية الطرف الآخر وشخصه ووجوده، أي التحقق من هوية الطرف المتعاقد. إحدى طرق مواجهة هذا التحدي هي إنشاء هيئات محايدة تتوسط بين الأطراف المتعاقدة، مثل هيئات التصديق الوسيطة، لضمان صحة هوية كل طرف وأن المعلومات المتبادلة بينهما حقيقية وليست وهمية، تعمل هذه الهيئات إلكترونيًا من خلال إرسال خطابات تأكيد أو شهادات مصادقة إلى كل طرف، لتأكيد هويته.
- 2- ثانيًا، القوة القانونية الملزمة للعقد الإلكتروني وطريقة التعاقد. يُضمن ذلك في التجارة التقليدية بتوقيع الشخص على العقد المكتوب، أو على طلبية البضائع، أو ما شابه، أو بشهادة شخصية - في حالة العقود غير المكتوبة، بشهادة شاهد على الوقائع الجوهرية المتعلقة بالعقد، سواءً أثناء جلسة التعاقد أو فيما يتعلق بتنفيذ الطرفين لالتزاماتهما بعد إبرام العقد. كيف يُجرى التوقيع؟ وما مدى صحته في حال استخدام الوسائل الإلكترونية؟ وكيف تُقبل الأدلة كإثبات؟ تُوفر التجارة الإلكترونية أساليب تتوافق مع طبيعتها، بما في ذلك التوقيعات الرقمية⁶⁸.
- 3- وأخيرًا، هناك مرحلة وفاء الطرفين المتعاقدين بالتزاماتهما: البائع أو مُقدم الخدمة مُلزم بتسليم السلعة المباعة أو أداء الخدمة، والمشتري مُلزم بدفع المقابل، يُثير الالتزام بالتسليم مشاكل تتعلق بعدم التسليم

⁶⁷ غبيدات، لورنس محمد، (2020)، العقود الإلكترونية والبيئة الإلكترونية في النظام السعودي، ص 860.

⁶⁸ مجاهد، أسامة أبو الحسن، (٢٠٠٠م)، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 32.

أو التأخير أو تسليم عقار لا يُلبّي المواصفات المتفق عليها. أما دفع المقابل، فيُثير مسألة طرق الدفع التقنية، مثل الدفع ببطاقة الائتمان أو تقديم رقم البطاقة عبر الإنترنت. قد يُعرضك إبرام المعاملات التجارية للاحتيال، وهناك مشاكل أخرى تواجه من يُبرم عقودًا إلكترونية عبر الإنترنت، مثل أمان تبادل البيانات عبر هذه الشبكة، بالإضافة إلى درجة الثقة في المعاملات المالية عبرها. هناك العديد من المشاكل القانونية التي قد يواجهها المستخدم، سواءً فيما يتعلق بإثبات العقد وآلية الوفاء به والقانون الواجب التطبيق، أو المشاكل الاقتصادية وتقلبات الأسواق المالية⁶⁹.

المبحث الثاني:

الحجية القانونية لإثبات العقود الإلكترونية في النظام السعودي

تعتبر التجارة الإلكترونية هي أحد أهداف التحول الوطني الذي يدعم تحقيق رؤية المملكة 2030. ويقدر إنفاق المملكة على التجارة الإلكترونية بنحو 26.8 مليار ريال سعودي في عام 2019⁷⁰، مما يجعلها واحدة من أكبر أسواق التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولمواكبة التطورات والمخاطر المرتبطة بها، وافقت الهيئة السعودية على إصدار قانون التجارة الإلكترونية في عام 2019. ويهدف قانون التجارة الإلكترونية إلى تنشيط هذا السوق وزيادة الثقة في معاملاته وحماية حقوق المتعاملين فيه.

⁶⁹ غبيدات، لورنس محمد، (2020)، مصدر سبق ذكره ص 860.

⁷⁰ انظر موقع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني إرشادات الأمن السيبراني المفوري خدمة التجارة الإلكترونية، عبر الرابط التالي:

<https://mc.gov.sa/ar/ECC/Pages/default.aspx>

ويهدف التاجر أو الممارس من خلال إعلاناتهم التجارية عبر الوسائط الإلكترونية إلى جذب المستهلكين إلى موقعه الإلكتروني من خلال الاستفادة من سمعته أو شهرته. ول هؤلاء المستهلكين الحق في تلقي إعلانات صادقة خالية من أي أكاذيب أو معلومات مضللة. ويجب أن تكون المعلومات التي يقدمها التاجر أو الممارس في إعلاناته دقيقة ومتوافقة مع الواقع، ويجب أن تكون المعلومات الواردة في الإعلان صادقة ولا تضلل الجمهور أو تضر به. ومن ثم يجب حماية المستهلك الإلكتروني، باعتباره الطرف الضعيف الذي يقع تحت سيطرته في المرحلة التي تسبق العقد الإلكتروني وفي مرحلتي إبرام العقد⁷¹.

المطلب الأول: الصعوبات القانونية التي تثيرها عملية استخدام الوسائل الإلكترونية في العقود الإدارية

1- المشكلة: نشوء وانتشار العقود الإلكترونية

قد لا يُخَلَّف استخدام وسائل الاتصال عن بُعد لإتمام المعاملات القانونية أثرًا ملموسًا أو موثقًا يُضاهي في طبيعته العقود المكتوبة، مما يجعلها عرضة للتغيير أو التعديل أو الحذف دون دليل على ذلك. ومن خصائص العقود الإلكترونية أيضًا طابعها الدولي، إذ إن وسيلة إبرامها هي الإنترنت، وهو أمرٌ مشترك بين معظم الدول. وتُثير هذه الخاصية إشكاليات قانونية عديدة، مثل تحديد القانون الواجب التطبيق: القانون الدولي، أو قانون دولة الاستثمار، أو قانون دولة المستثمر. كما يُثير هذا إشكاليات قانونية عديدة، مثل تحديد المحكمة المختصة بالنظر في النزاعات المتعلقة بإبرام العقود الإلكترونية.

ولأن العقود الإدارية الإلكترونية تُبرم بوسائل إلكترونية، تُطرح إشكالية كيفية إثبات هذا العقد أمام المحاكم، على الرغم من مزايا العقود الإلكترونية في تسهيل التجارة والمعاملات العابرة للحدود، إلا أنها تُعقد الإجراءات القانونية المتعلقة بالإثبات والتقاضى، نظرًا لعدم وجود أثر ملموس يُضاهي العقود المكتوبة. هذا يُصعب تقديم الأدلة في القضايا القانونية بشكل متزايد. لذلك، ومع تزايد اعتماد الأنشطة التجارية والإدارية على الوسائل الإلكترونية، أصبح من الضروري وضع أطر قانونية تُنظّم هذه العقود وتُنظّمها بفعالية.

2- ظهور الوثائق الإلكترونية التي تحل محل الوثائق الورقية التقليدية

⁷¹ العلواني، عبد العزيز فتحي، (2021)، حماية المستهلك الإلكتروني وفق نظام التجارة الإلكترونية السعودي "دراسة تحليلية" مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية العدد السابع، ص3.

أدت التطورات التكنولوجية إلى ظهور كتابات ووثائق جديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الوثائق الورقية التقليدية، سواءً من حيث الوسائط التي تُنظّمها أو من حيث طريقة إنشائها وتبادلها وحتى توقيعها. وقد فرضت هذه الوثائق نفسها بقوة في مجال الإثبات القانوني واليقين. ومع تزايد استخدام التقنيات الحديثة في إبرام المعاملات القانونية، ظهرت عقبات وصعوبات في إثباتها وقبولها، نظراً لحدوثها وعدم ملموسيتها. علاوة على ذلك، يحتل الدليل الكتابي المكانة الأولى في الإثبات.

ومع انتشار الوثائق الإلكترونية التي تعتمد على الكتابة الإلكترونية أصبح من الضروري، بفعل التطور التكنولوجي والمعلوماتي، إدراج مثل هذه الأساليب في النظام القانوني للدولة والاعتراف بها كوسيلة لإبرام المعاملات القانونية والاعتماد عليها كدليل و يقين⁷².

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وُضعت الوثائق الإلكترونية في مرتبة أدنى من الوثائق المكتوبة الأخرى في النزاعات المعروضة على المحاكم الفرنسية. ونتيجةً لذلك، وقع عبء إثبات صحتها وأهميتها على عاتق الطرف الملتزم بها. علاوةً على ذلك، أصبح تقييم صحة هذه الوثائق الإلكترونية خاضعاً لتقدير القاضي، مما هدد الثقة في المعاملات التي تُجرى عبر الوسائط الإلكترونية.

ومن التحديات التي برزت مع انتشار الكتابة الإلكترونية والوثائق الإلكترونية أنه لكي تُقبل الكتابة كدليل، يجب تسجيلها على وسيط يسمح ببقاء الكتابة في مكانها ونفاذها، مما يسمح بالرجوع إلى الوثيقة كلما دعت الحاجة لمراجعة شروط العقد أو لعرضها على المحكمة في حالة نشوء نزاع بين الطرفين. لذلك، يثير استخدام الوسائط الإلكترونية تساؤلات حول مدى استيفاء هذا الشرط، حتى يمكن اعتبارها وثائق مكتوبة. إن الخصائص الفيزيائية للوسائط الإلكترونية، مثل الأقراص المغناطيسية المستخدمة في التعاقدات الإلكترونية، حساسة، مما يجعلها عرضة للتلف السريع عند تقلب شدة التيار الكهربائي أو تغير درجة حرارة تخزين هذه الوسائط. وبالتالي، فهي أقل قدرة من الورق على حفظ المعلومات لفترات طويلة⁷³.

⁷² الهويرني، عبد الله علي محمد، والسيد، هدى محمد عبد الرحمن، (2024)، مصدر سبق ذكره ص 4074.

⁷³ التونسي، محمد مصطفى، (٢٠١٨)، الطبيعة القانونية للمحركات الإلكترونية ومدى حجيتها في الإثبات، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، كلية الحقوق جامعة دمشق، المجلد ٤٠، العدد ٦، ص ٢٥٩.

يتضح من العرض السابق أن التحول في طبيعة المستندات من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الإلكترونية يواجه تحديات في الاعتراف القانوني بها على قدم المساواة مع المستندات الورقية. لذلك، يمثل تطوير المستندات الإلكترونية تحديًا وفرصة في آن واحد للأنظمة القانونية العالمية. من الضروري تحديث التشريعات وممارسات الإثبات لتعكس التغيرات التكنولوجية وضمان حماية الأطراف في المعاملات الإلكترونية.

3- ظهور التوقيعات الإلكترونية بديلاً عن التوقيعات اليدوية التقليدية

تكمن المشكلة في مدى إمكانية الاعتماد على التوقيعات الإلكترونية. فرغم شيوع استخدام تقنيات الاتصال الحديثة في إبرام العقود عن بُعد، بدأ ينتشر شكل جديد من التوقيعات، لم يكن مألوفًا من قبل. أصبح هذا الشكل من التوقيع واقعًا ملموسًا، وتزايد أهميته يومًا بعد يوم. وقد بدأ يتغلغل في مجال المعاملات المصرفية، حيث انتشر استخدام بطاقات الائتمان المصرفية في التعامل مع البنوك. كما ترسخ هذا النوع من التوقيع في ظل انتشار التجارة الإلكترونية وازدهارها، مما دفع المشرعين في العديد من الدول إلى تنظيم هذا النوع من التوقيعات. ويهدف ذلك إلى حل الإشكاليات القانونية التي بدأت تفرض نفسها بقوة في مجال إثبات العقود الإلكترونية، وتوفير قدر من الثقة والحماية للأطراف المتعاقدة، ومواكبة التطورات التكنولوجية والمعرفية في مجال الاتصالات ونظم المعلومات⁷⁴.

ولكي يكون التوقيع الإلكتروني صحيحًا، يجب أن يكون قادرًا على أداء المهام والوظائف نفسها المنوطة بالتوقيع التقليدي. وعليه، تشمل الوظائف الموكلة إلى التوقيع الإلكتروني تحديد هوية الأطراف المتعاقدة، والتحقق من مشاركة ذلك الشخص في عملية التوقيع، وتوفير تأكيد للعلاقة بين ذلك الشخص ومحتوى الوثيقة الإلكترونية، يوضح العرض التقديمي السابق أن التوقيع الإلكتروني ودوره في العقود الحديثة المبرمة عبر الاتصالات الإلكترونية يمثل حلاً تكنولوجيًا يسمح بإبرام العقود دون الحاجة إلى التوقيع اليدوي التقليدي. لذلك، على الرغم من أن التوقيع الإلكتروني يمثل حلاً تكنولوجيًا متقدمًا يتماشى مع الاحتياجات المعاصرة،

⁷⁴ حامدي، بلقاسم، (٢٠١٣)، التوقيع الإلكتروني كوسيلة حديثة للإثبات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٧ جامعة

باتنة، الجزائر، ص ٣٦٢.

إلا أنه يتطلب تحديثات قانونية لضمان أمنه وفعاليته. يجب على المشرعين أيضاً توفير إطار قانوني واضح يتناول الجوانب الأمنية والقانونية المتعلقة به، مثل تحديد معايير التحقق من الهوية وحماية البيانات⁷⁵.

أولاً: كيفية استخدام المستندات الإلكترونية كوسيلة إثبات في العقود الإدارية

نظراً لأن مبدأ التكافؤ بين المستندات الإلكترونية والمستندات الورقية أساسي لضمان مساواة المستندات الإلكترونية بالمستندات الورقية من حيث الطبيعة القانونية والحجية، أي أن للمستندات الإلكترونية نفس القوة والحجية القانونية للمستندات الورقية، ومع مراعاة التحديات التي قد تنشأ نتيجةً للبيئة الإلكترونية، يسعى الباحث في هذا المبحث إلى تناول حجية المستندات الإلكترونية أو السجلات الإلكترونية كوسيلة إثبات في القانون المقارن والنظام السعودي.

1- مبدأ التكافؤ بين المستندات الإلكترونية والورقية

سعت التشريعات القانونية في دول العالم، من خلال قوانينها أو أنظمتها، إلى تحقيق المساواة بين المستندات الإلكترونية والورقية في الإثبات. وقد برز مبدأ التكافؤ والتوازن بين المستندات الإلكترونية والورقية، انعكاساً للتطورات التكنولوجية، حيث عُدلت النصوص والقواعد القانونية لاستيعاب هذا التطور واحتوائه. ويسعى هذا المبدأ إلى اعتبار المستندات الإلكترونية مساوية للمستندات الورقية من حيث حجية الإثبات، وعدم التمييز بينهما أو التفريق بينهما رغم اختلاف الدعامات التي سُجّلت عليها. وأول قانون أرسى هذا المبدأ هو قانون الأونسيترال النموذجي، الذي وضع إطاراً قانونياً للدول لإصدار تشريعات تمنحها حجية قانونية كاملة في مجال الإثبات.

وتنص المادة 5 من القانون على الاعتراف القانوني برسائل البيانات، حيث توضح أن المعلومات لا تفقد أثرها القانوني أو صحتها أو قابليتها للتنفيذ لمجرد كونها في شكل رسالة بيانات. وتوضح المادة 9 من القانون، بشأن الإجراءات القانونية لإثبات المستندات الإلكترونية، قبول رسائل البيانات، أي المستندات الإلكترونية، وصلاحياتها كدليل، حيث تنص على منع قبول رسالة البيانات كدليل لمجرد أنها رسالة بيانات أو على أساس

⁷⁵ الهويريني، عبد الله علي محمد، والسيد، هدى محمد عبد الرحمن، (2024)، مصدر سبق ذكره ص 4074.

أنها ليست في شكلها الأصلي، إذا كانت أفضل دليل يمكن أن يتوقع الشخص الذي يستشهد بها الحصول عليه بشكل معقول⁷⁶.

2- شروط تطبيق مبدأ التكافؤ بين الوثائق الإلكترونية والورقية

لتطبيق هذا المبدأ وتطبيقه على المساواة وعدم التمييز بين الوثائق الإلكترونية والورقية، كان لا بد من وجود ضوابط قانونية، منها سهولة القراءة والوصول إلى محتواها. وقد أتاحت البرامج التقنية الحديثة لأي شخص الاطلاع على الوثيقة الإلكترونية وقراءتها وفهم معناها. علاوة على ذلك، يجب الحفاظ على سلامة الوثيقة الإلكترونية. وقد أقرّ التشريع صحة الوثائق الإلكترونية، شريطة أن تكون كتابتها في ظروف وملابسات تضمن سلامتها للمدة اللازمة للاحتجاج بها كدليل وقرينة أمام المحاكم في إجراءات التقاضي. علاوة على ذلك، يجب معرفة هوية مصدر الكتابة الإلكترونية للوثيقة الإلكترونية، والمعروفة بالتوقيع الإلكتروني. تتكون الوثيقة الإلكترونية من عنصرين: الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، وهو الوسيلة التي يمكن من خلالها نسب محتوى الوثيقة الإلكترونية إلى الشخص الذي أصدرها. وتستمد هذه الوثيقة صحتها من التوقيع، شريطة أن يُحدد هوية صاحبها. وأخيراً، هناك جهة محايدة تمنح التوقيع الإلكتروني، وهي عملية مصادقة حكومية تُقدم شهادات بعد التحقق من مطابقة التوقيع الإلكتروني وصلاحيته. وبذلك، تكون للمستند حجية قانونية تجاه أطرافه والغير من تاريخ ثبوت المصادقة.

ويمكن تناول شروط صحة المحررات الإلكترونية بتحديد هوية مُنشئ الكتابة الإلكترونية، وإنشاء وحفظ الكتابة التي تُشكل المستند الإلكتروني في ظل ظروف تضمن سلامته. وقد أكد كل من المشرعين المصري والفرنسي على تحديد هوية مُنشئ الكتابة الإلكترونية لضمان صلاحية المحرر الإلكتروني للإثبات. كما أكدوا على إنشاء وحفظ الكتابة والمستند الإلكتروني في ظل ظروف تضمن سلامتهما، وذلك لضمان سلامة بيانات المحرر الإلكتروني، أي أن تكون البيانات الواردة في المحرر الإلكتروني خالية من أي تعديل أو تشويه، سواء بالحذف أو الإضافة، أثناء إنشائه أو نقله أو إرساله أو تخزينه أو استرجاعه⁷⁷.

⁷⁶ الامم المتحدة، قانون الاونستيرال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، في ٢٠١٦،

⁷⁷ ايدك، محمد طلعت، (٢٠٢١)، الحجية القانونية لتوثيق المحررات الإلكترونية دراسة مقارنة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة،

العدد (٥٠)، مركز جيل البحث العلمي، ص ٨٥.

3- الآثار القانونية لإثبات صحة المستندات الإلكترونية في العقود الإدارية في النظام السعودي

تُقبل المستندات أو الوثائق الإلكترونية كدليل لإثبات الحق المدعى به، شريطة استيفائها لشروط صحتها وتوافر وسائل حماية محتواها من العبث. وفي هذا الصدد، سعت معظم الدول إلى مواكبة التطور والانتقال من الورقي إلى الإلكتروني، مما هيا بيئة قانونية موثوقة لقبول رسائل البيانات الإلكترونية كدليل. ومن ذلك قيام الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بإجازة المعاملات الإلكترونية في جوانب قانونية مختلفة من خلال نظام المعاملات الإلكترونية، واللائحة التنفيذية لقانون التنفيذ، واللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الشرعية، واللائحة التنفيذية لقانون الإفلاس. كما أجازت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة العقود الإلكترونية، مُقرّةً بصحة التعبير عن الإيجاب والقبول إلكترونياً. وبناءً عليه، لا يفقد العقد صحته أو قابليته للتنفيذ لمجرد إبرامه عبر سجل إلكتروني أو أكثر⁷⁸.

4- نطاق تطبيق الإثبات الإلكتروني في العقود الإدارية في الأنظمة السعودية

بالإشارة إلى نظام المعاملات الإلكترونية الصادر عام ١٤٢٨ هـ ومواده الثانية والثالثة والرابعة، فإنه ينطبق على المعاملات والتوقيعات الإلكترونية. وهذا يدل ويؤكد أنه شمل جميع المعاملات الإلكترونية، مدنية كانت أم تجارية، سواء بين الأفراد أو بين الأفراد والجهة الحكومية. وبناءً عليه، فإنه يشمل ضمناً العقود الإدارية الإلكترونية. واستناداً إلى أحكام نظام المعاملات الإلكترونية، فقد تم الاعتراف بالإثبات الإلكتروني ومنحه حجية قانونية ملزمة. ولا يجوز إنكار صحته ونفاذه بحجة أنه تم كلياً أو جزئياً إلكترونياً، شريطة أن يستوفي الإثبات الإلكتروني الشروط النظامية المنصوص عليها في هذا النظام، كما هو محدد في المادة التاسعة، الفقرة ٤. ويراعى في تقييم صحة المعاملة الإلكترونية درجة الثقة في الطريقة المستخدمة لإنشاء السجل الإلكتروني أو تخزينه أو إرساله، وإمكانية تعديله، والطريقة المستخدمة للحفاظ على سلامة المعلومات، والطريقة المستخدمة لتحديد هوية المنشئ⁷⁹.

يوضح العرض السابق صحة المستندات الإلكترونية أو السجلات الإلكترونية كوسيلة إثبات في القانون المقارن والنظام السعودي، استناداً إلى مبدأ التكافؤ بين المستندات الإلكترونية والمستندات الورقية. ووفقاً

⁷⁸ الهويريني، عبد الله علي محمد، والسيد، هدى محمد عبد الرحمن، (2024)، مصدر سبق ذكره ص 4099.

⁷⁹ الحلو، ماجد، (٢٠٠٧)، العقد الإداري الإلكتروني الإسكندرية دار الجامعة الجديدة.

لأحكام هذا المبدأ، تمت دراسة الآثار القانونية لإثبات صحة المستندات الإلكترونية، وخلصت إلى أهمية وجود توقيع إلكتروني موثق لإثبات صحة السجل الإلكتروني، ووجود تراضي بين طرفي العقد، مع تأكيد هويتهما، وأن الآثار القانونية المترتبة على إثبات صحة المستندات القانونية تشمل القبول القانوني للمستند الإلكتروني، وأن المستند الإلكتروني يُعد دليلاً قانونياً لإثبات العقد وشروطه، وأن العقد الإلكتروني قابل للتنفيذ بنفس طريقة تنفيذ العقد الورقي⁸⁰.

ثانياً: كيفية استخدام التوقيعات الإلكترونية كوسيلة إثبات في العقود الإدارية

لكي يُعتبر التوقيع الإلكتروني موثقاً به وصالحاً في نظام الإثبات أمام جهات التقاضي، يجب أن يكون قادراً على أداء نفس وظائف التوقيع اليدوي التقليدي. وبناءً على ذلك، يشرح الباحث في هذا القسم كيفية استخدام التوقيعات الإلكترونية كوسيلة إثبات من حيث صحتها في العقود الإدارية⁸¹.

1- شروط التوقيع الإلكتروني لإثبات العقود الإدارية الإلكترونية

ينص قانون التوقيع الإلكتروني المصري على شروط صحة التوقيعات الإلكترونية والمحركات الإلكترونية والمستندات الإلكترونية، وفقاً للمادة 18. وتشمل هذه الشروط: ارتباط التوقيع بالموقع وحده؛ وتحكمه المنفرد في الوسيط الإلكتروني؛ والقدرة على كشف أي تعديل أو تغيير في بيانات المستند الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني. وتُحدد هذه الشروط وتُثبت في ضوء اللائحة التنفيذية المعمول بها لهذا القانون. تنص الضوابط على وجوب توافر وقت وتاريخ إنشاء المحركات الإلكترونية أو الوثائق الإلكترونية الرسمية أو العرفية تقنياً، وأن يتم ذلك من خلال نظام تخزين إلكتروني مستقل، وتحديد مصدر الإنشاء ومدى سيطرة المنشئ

⁸⁰ الهويريني، عبد الله علي محمد، والسيد، هدى محمد عبد الرحمن، (2024)، مصدر سبق ذكره ص 4099.

⁸¹ حسن، يحيى يوسف فلاح، (٢٠٠٧)، التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عليه وعلى الوسائط المستخدمة في إنشائه. علاوة على ذلك، إذا أنشئت وصدرت المحررات الإلكترونية أو الوثائق الإلكترونية الرسمية أو العرفية دون تدخل بشري جزئي أو كلي، تُثبت صحتها عند إمكانية التحقق من وقت وتاريخ إنشائها، وعدم تعرضها للعبث⁸².

شروط التوقيع الإلكتروني لإثبات العقد الإلكتروني، هي أن يكون التوقيع مميزاً لشخص صاحبه، حتى يكون للتوقيع الإلكتروني آثاره القانونية، ويجب أن يعبر عن هوية صاحبه؛ يجب أن يكون التوقيع الإلكتروني تحت السيطرة الوحيدة للموقع، ويجب أن يكون التوقيع مقروءاً ومستمرّاً. التوقيع هو شكل من أشكال الكتابة، وبالتالي يخضع لنفس شروط الكتابة، من حيث إمكانية الاطلاع عليه وقراءته، سواء بشكل مباشر أو عبر الكمبيوتر. يجب أن يكون التوقيع مكتوباً بطريقة تسمح بالرجوع إليه لفترة كافية لاستخدامه كدليل. يجب أن يكون التوقيع الإلكتروني مرتبطاً مادياً ومباشراً بالوثيقة المكتوبة. من المعتاد وضع التوقيع في نهاية الوثيقة، ولكن هذا ليس شرطاً لوجود التوقيع وصحته. من الضروري أن يشير التوقيع إلى إقرار المالك أو قبوله لمحتوى الوثيقة.

نظراً لأهمية الأدلة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية وحجيتها في الإثبات، تنص المادة 17 من قانون التوقيع الإلكتروني المصري على تطبيق أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية على إثبات صحة المحررات الإلكترونية الرسمية والعرفية والتوقيعات الإلكترونية. وقد صادقت الجهة الرقابية السعودية على صحة البيانات والسجلات الإلكترونية في المادة 5 من القانون. نظام المعاملات الإلكترونية: في الفقرة (1)، تكون للمعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية قوة الإلزام، ولا يجوز إنكار صحتها أو نفاذها، ولا منع تنفيذها لكونها أُجريت إلكترونياً كلياً أو جزئياً، شريطة أن تُجرى هذه المعاملات والسجلات والتوقيعات وفقاً للشروط المنصوص عليها في النظام⁸³.

2- حجية استخدام التوقيعات الإلكترونية كدليل في المعاملات الإلكترونية

⁸² المرسى، متولي عبد المؤمن محمد سليمان إيمان مأمون أحمد، (٢٠٢٣)، قواعد الإثبات في النظام القانوني السعودي والقانون المقارن السعودية دار الإجادة للطباعة والنشر والتوزيع.

⁸³ مجلس الوزراء، نظام التعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٨/م) تاريخ (١٤٢٨/٣/٨)، المملكة العربية السعودية.

ساوت الجهة الرقابية السعودية، في نظام المعاملات الإلكترونية، التوقيعات الإلكترونية بالتوقيعات اليدوية، وفرضت عليها نفس الآثار التنظيمية والقانونية (2). يتحمل كل من يطعن في توقيع إلكتروني بحجة عدم صحته عبء إثبات عدم استيفائه لشروط الصحة. ومن أهم شروط صحة التوقيع الإلكتروني، وفقاً للأنظمة السعودية، ارتباطه بشهادة التصديق، سواءً كانت صادرة عن مقدم خدمة مرخص له أو معتمد من المركز الوطني للتصديق، مع صلاحية شهادة التصديق وقت التوقيع الإلكتروني، مع الحفاظ على سلامة بيانات هوية الموقع وتوافقها مع شهادة التصديق الإلكتروني. أما إذا كان التوقيع مرتبطاً بنظام البيانات الإلكتروني الخاص به، فينبغي في هذه الحالة ضمان اتصال سليم بين نظام التوقيع الإلكتروني ونظام البيانات الإلكتروني الخاص به. كما يلزم توفير حد أدنى من البيئة التقنية والإدارية والموارد اللازمة لضمان ضبط إجراءات التوقيع وضمان سرية البيانات، مع الالتزام بإجراءات التصديق الرقمي الخاصة بمقدم خدمة التصديق، وبما لا يتعارض مع القواعد واللوائح المنظمة⁸⁴.

3- حجية استخدام التوقيع الإلكتروني في الإثبات للعقود الإدارية

عند إتمام عمليات التوقيع الإلكتروني وفقاً للشروط والأحكام التنظيمية، يُمنح التوقيع الإلكتروني للعقود الإدارية حجية قانونية كدليل، كقاعدة عامة، ما لم يثبت خلاف ذلك، أو يتفق أطراف العقود على خلاف ذلك. وقد أجازت الجهة التنظيمية السعودية، في المادة 14، الفقرة (1) (3)، للأطراف الاتفاق على خلاف ذلك بشأن صحة التوقيع الإلكتروني. ويتمثل ذلك في آثاره، بما يتفق مع عدم إلزامهم بالتعامل الإلكتروني من البداية إلا إذا اتفقوا على هذا النوع من التعامل⁸⁵.

وبناءً عليه، يُمنح التوقيع الإلكتروني حجية قانونية كدليل في جميع المعاملات والعقود المدنية والتجارية، وخاصة العقود الإدارية. ويُعتمد عليه عند: ثبوت صحة التوقيع الإلكتروني؛ وعند التأكد من صدور التوقيع من صاحبه مع التأكد من أنه هو؛ وعند التأكد من موافقة الشخص على ما وقعته إلكترونياً؛ وأيضاً عند سلامة المعاملة الإلكترونية وعدم خضوعها لأي تغيير، مما يدل على استمرار حفظها بشكل آمن. بناءً على ما

⁸⁴ الهويرني، عبد الله علي محمد، والسيد، هدى محمد عبد الرحمن، (2024)، مصدر سبق ذكره ص 4115.

⁸⁵ لموشي، خولة ٢٠٢١م، الإثبات في العقد الإلكتروني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خير بسكرة، الجزائر.

سبق، يرتبط التوقيع حصريًا بالموقع، وسيطرته المنفردة على الوسيط الإلكتروني، وإمكانية كشف أي تعديل أو تغيير في بيانات المستند الإلكتروني أو التوقيع الإلكتروني. وقد ساوى المنظم السعودي بين التوقيعات الإلكترونية والتوقيعات اليدوية في نظام المعاملات الإلكترونية، ومنحها نفس الآثار القانونية والتنظيمية، شريطة إتمام عمليات التوقيع الإلكتروني وفقًا للشروط والأحكام التنظيمية. ويُمنح التوقيع الإلكتروني في العقود الإدارية حجية قانونية كإثبات، كمبدأ عام وقاعدة عامة، ما لم يثبت خلاف ذلك⁸⁶.

المطلب الثاني: حجية التوقيعات الإلكترونية وفقًا لأحكام نظام المعاملات الإلكترونية السعودي

إدراكًا لما يثيره غياب التنظيم القانوني للتوقيعات الإلكترونية من إشكالات قانونية عديدة نظرًا لعدم قبولها من قبل القضاء، مما يحرم الأفراد من أدلة إثبات تصرفاتهم التعاقدية، صدر نظام المعاملات الإلكترونية السعودي. وتشير المادة الخامسة صراحةً إلى صحة التوقيعات الإلكترونية، حيث تنص على:

للمعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية قوة قانونية ملزمة. ولا يجوز إنكار صحتها أو نفاذها، ولا منع تنفيذها، بحجة أنها أُجريت، كليًا أو جزئيًا، إلكترونيًا، شريطة أن تُجرى هذه المعاملات والسجلات والتوقيعات الإلكترونية وفقًا للشروط المنصوص عليها في هذا النظام. تنص المادة 10 من اللائحة التنفيذية للقانون، والتي تحدد شروط صحة التوقيع الإلكتروني، على أن عُشر التوقيع الإلكتروني يكون مُلزمًا إذا توافرت الضوابط والشروط التالية⁸⁷:

- أن يكون التوقيع مرتبطًا بشهادة تصديق رقمي صادرة عن مُقدم خدمات تصديق مُرخّص من الهيئة، أو بشهادة تصديق رقمي مُعتمدة من المركز.
- أن تكون شهادة التصديق المرتبطة بالتوقيع سارية المفعول وقت التوقيع.
- أن تكون بيانات هوية الموقع مُطابقة لشهادة التصديق الرقمي.

⁸⁶ الهويرني، عبد الله علي محمد، والسيد، هدى محمد عبد الرحمن، (2024)، مصدر سبق ذكره ص 4116

⁸⁷ الأيوبي، محمد (٢٠٢١م)، تنازع الاختصاص القضائي الدولي في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، ع ١٠: ٣٤-٧٣.

- في حال التوقيع باستخدام نظام البيانات الإلكتروني الخاص بالموقع، يجب أن يكون الارتباط المنطقي والفني بين نظام التوقيع الإلكتروني ونظام البيانات الإلكتروني سليماً، وخالياً من العيوب الفنية التي قد تؤثر على صحة التوقيع ونقله.

- توافر حد أدنى من البنية التقنية والإدارية، بالإضافة إلى الموارد اللازمة، لضمان التحكم في عملية التوقيع وضمان سرية البيانات، وفقاً للمتطلبات التقنية المنصوص عليها في إجراءات المصادقة الرقمية لتقديم خدمات المصادقة.

- يجب على الموقع الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها في إجراءات المصادقة الرقمية لتقديم خدمات المصادقة المتعلقة بعملية التوقيع الإلكتروني، بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المعمول به⁸⁸.

10/2 يجب أن يتكون التوقيع الإلكتروني المرتبط بشهادة التصديق الرقمي من العناصر الفنية التالية كحد أدنى: -

1- الجهة المصدرة لشهادة التصديق الرقمي، والتي يجب أن تتضمن جميع المعلومات التي تُعرّف مُقدم خدمات التصديق وتوقيعه الإلكتروني.

2- نوع التوقيع ونطاقه ورقمه التسلسلي.

3- تاريخ التوقيع ومدة صلاحيته.

4- نطاق استخدام التوقيع، وحدود مسؤوليته القانونية، وشروط حماية سرية المعلومات.

5- نوع خوارزمية التشفير المستخدمة ومفتاح التشفير العام، وفقاً لسياسة الشهادة الرقمية وإجراءات التصديق الرقمي.

6- بيانات هوية الموقع، بما في ذلك اسمه الكامل وعنوانه.

⁸⁸ البلوشي، عدنان (٢٠١٢م)، الاختصاص القضائي والتشريعي في المنازعات الناتجة عن العقود الإلكترونية وسبل حلها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة عمان العربية، الأردن.

أولاً: الأثر القانوني لنظام المعاملات الإلكترونية السعودي

توضح المادة التاسعة من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي الأثر القانوني لاستيفاء جميع الشروط القانونية للتوقيع الإلكتروني، وخاصةً شرط مصادقة التوقيع الإلكتروني. وتنص على ما يلي⁸⁹:

1- تُقبل المعاملة الإلكترونية أو التوقيع الإلكتروني دليلاً إذا استوفى سجله الإلكتروني متطلبات المادة الثامنة من هذا النظام.

2- تُعتبر كل معاملة إلكترونية وتوقيع إلكتروني وسجل إلكتروني دليلاً يُعتمد به في المعاملات، ويبقى كل منها على حاله الأصلي (دون تغيير منذ إنشائه) ما لم يُنص على خلاف ذلك.

3- يجوز قبول المعاملة الإلكترونية أو التوقيع الإلكتروني دليلاً حتى لو لم يستوفِ سجله الإلكتروني متطلبات المادة الثامنة من هذا النظام⁹⁰.

يتضح من المادة السابقة أن الجهة التنظيمية السعودية اشترطت توافر توقيع إلكتروني مُعتمد مُستوفي جميع الشروط القانونية ليكون مُساوياً في صحته لنظيره العادي. ولذلك، فإن من يتمسك بتوقيع إلكتروني مُعتمد من جهة تصديق إلكتروني بشهادة مصادقة إلكترونية يتمتع بنفس الصحة الممنوحة للتوقيع العادي. ومن هنا، نلاحظ أن الجهة الرقابية السعودية تأثرت أيضاً بالنظير الوظيفي الذي اعتمدته لجنة الأونسيترال في القوانين النموذجية الصادرة عنها بشأن التوقيعات الإلكترونية. وعليه، فما دام التوقيع الإلكتروني المستوفي لجميع شروطه القانونية يؤدي نفس وظائف التوقيع العادي، فإنه يساوي في صحته نظيره الكتابي. كما أوضحت الجهة الرقابية السعودية مصير التوقيع الإلكتروني في حال عدم توافر شرط التصديق عليه، حيث اعتمدت الفقرة الثانية من مادتها التاسعة نهجاً مشابهاً للتوجيه الأوروبي في قبول التوقيع الإلكتروني غير

⁸⁹ المادة التاسعة من نظام المعاملات الإلكترونية السعودي.

⁹⁰ المهدي، محمد ومهداوي عبد القادر (٢٠١٨م)، الطبعة القانونية للعقد الإلكتروني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ١٨: ٣٦٠ - ٣٧٥.

الموثوق به ومنحه قرينة الإثبات. وعليه، فإن من لا يتمسك بشرط التصديق على التوقيع الإلكتروني لا يفقد قرينة الثقة⁹¹.

وهذا يعني أن إنكار أثر التوقيع الإلكتروني أمام القضاء لا يُقبل لمجرد عدم تصديقه من جهة التصديق. بل يُقبل بشرط أن يُثبت من يتمسك بذلك التوقيع توافر الثقة فيه، إلا أن قبول توقيع إلكتروني غير مُعتمد أمام المحكمة لا يعني وجوب حكم القاضي بصحة هذا التوقيع، لأن الغرض من القبول هو أن القاضي لا يحكم برفض الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني إذا لم يكن مُعتمداً، وإنما يطرحه للبحث والمناقشة بحيث يُعطي الحق لمن اعتمد عليه في إثبات موثوقيته، ويستحق التمتع بصحة الإثبات، إلا أن قبول القاضي للتوقيع الإلكتروني لا يؤثر على حكمه في الدعوى، لأنه يحكم لاحقاً بعدم وجود أي أثر قانوني لهذا التوقيع. وهذا يُخالف وجهة نظر قانون التجارة الإلكترونية البحريني الذي رفض الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني غير المعتمد بشهادة مصادقة إلكترونية، أي أنه أنكر الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني غير المعتمد بشهادة مصادقة معتمدة، مما يعني أنه لا يتمتع بأي حجية في الإثبات⁹².

⁹¹ الأسدي، عبد الرسول، وأبو كطفية، علي عبد الستار، (٢٠١٥ م)، الضوابط العامة للاختصاص القضائي الدولي في منازعات التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية، مج ٢٢ ع ٤: ١٥٧٦ - ١٦٢٧.

⁹² الماحي، حسين عبده، (٢٠٠٢ م)، نظرات قانونية في التجارة الإلكترونية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، العدد ٣١: ٢٦٨ - ٣٤٦.

الفصل الثالث:

التحديات التشريعية عند تطبيق العقود الإلكترونية عند الممارسة العملية في النظام السعودي.

تمهيد:

قد أحدث التطور التكنولوجي المتسارع، لا سيما في مجال الإنترنت والذكاء الاصطناعي، تحولاً جذرياً في طبيعة المعاملات التجارية، دافعاً بها نحو الفضاء الرقمي. فبعد أن كانت العقود تُبرم في حيز مادي ملموس، أصبحت الآن تُعقد وتنفذ عبر الشبكات الإلكترونية، مما أفرز ما يُعرف بـ العقود الإلكترونية. هذه العقود التي تتسم بالسرعة، السهولة، وتجاوز الحدود الجغرافية، باتت عصب الاقتصاد الرقمي العالمي والمحلي على حد سواء. المملكة العربية السعودية، في سعيها الحثيث لتحقيق مستهدفات رؤية 2030 وبناء اقتصاد رقمي مزدهر، أولت اهتماماً خاصاً لتنظيم هذه المعاملات من خلال إصدار تشريعات مهمة كنظام المعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية. وعلى الرغم من الجهود التشريعية المبذولة لتقنين هذه التعاملات وإضفاء الحجية القانونية عليها، إلا أن التطبيق العملي للعقود الإلكترونية في النظام السعودي لا يزال يواجه تحديات تشريعية كبيرة. هذه التحديات لا تقتصر على مجرد وجود فراغات قانونية، بل تتعداها إلى قصور في مواكبة التطور التقني الهائل، أو غموض في بعض النصوص، أو صعوبة في تكييف المبادئ القانونية التقليدية مع البيئة الرقمية المتغيرة باستمرار. إن طبيعة العقود الإلكترونية التي غالباً ما تتم بين أطراف مجهولة الهوية في فضاء افتراضي، وتستخدم تقنيات معقدة كالذكاء الاصطناعي والبلوكشين، تفرض تحديات غير مسبقة على المشرع والقاضي على حد سواء في مسائل كالإثبات، تحديد المسؤولية، وحماية الأطراف.

وبناء على ذلك نتناول من خلال هذا الفصل التعرف على أبرز التحديات التشريعية التي تواجه تطبيق العقود الإلكترونية في الممارسة العملية ضمن النظام السعودي. سيتم تحليل هذه التحديات من منظورين رئيسيين: الأول يتعلق بقصور التغطية التشريعية للتقنيات الناشئة وأنماط العقود المستحدثة، والثاني سيتناول التحديات الإجرائية والتطبيقية المتعلقة بحماية الأطراف في هذه البيئة الرقمية. إن فهم هذه التحديات يعد خطوة أساسية نحو اقتراح حلول تشريعية تساهم في تعزيز الثقة في التعاملات الإلكترونية، وضمان بيئة قانونية عادلة وفعالة تدعم النمو المستدام للتجارة الرقمية في المملكة.

المبحث الأول:

التحديات التشريعية عند تنظيم العقود الإلكترونية في النظام السعودي

تُثير التجارة الإلكترونية وما ينشأ عنها من علاقات تعاقدية في البيئة الرقمية العديد من التحديات القانونية للنظم التشريعية التقليدية، حيث إن تنفيذ الأنشطة التجارية عبر الوسائل الإلكترونية يستدعي مراجعة للأسس القانونية الراسخة التي نشأت في ظل المعاملات الورقية والمباشرة. فالعلاقات التجارية التقليدية منذ نشأتها تستند إلى مبدأ "الإيجاب والقبول" المتبادل بين الأطراف، حيث يُبرم العقد غالبًا من خلال تلاقي الإرادتين وجهًا لوجه، ويتم الوفاء بالثمن مباشرة نقدًا أو باستخدام وسائل تقليدية مثل الشيكات أو الحوالات. أما في البيئة الإلكترونية، فإن هذا النمط التقليدي من التعاقد بات غير عملي، حيث تُبرم العقود عبر وسائط اتصال غير متزامنة، ويُستخدم التوقيع الإلكتروني عوضًا عن التوقيع التقليدي⁹³، وتُتم عمليات السداد باستخدام وسائل دفع رقمية⁹⁴، ولذلك نوضح التحديات التي تواجه العقود الإلكترونية على النحو التالي:

المطلب الأول: الإشكاليات القانونية المرتبطة بصحة العقود الإلكترونية.

تواجه العقود الإلكترونية في المملكة العربية السعودية عددًا من التحديات القانونية التي تتعلق بصحتها، نظرًا لطبيعتها غير التقليدية واعتمادها على الوسائل التقنية الحديثة، فأن قواعد النشاط التجاري (الداخلية أو الخارجية) بالرغم من تطورها، إلا أنها تبقى قادرة على الإحاطة بمتطلبات تنظيم التجارة الإلكترونية. فلذلك تعد صحة العقد الركيزة الأساسية لاعتباره منتجًا لآثاره القانونية وملزمًا لأطرافه. فالعقد الباطل أو القابل للإبطال يفقد قيمته القانونية أو يُمكن التحلل منه. وفي سياق العقود الإلكترونية، تبرز العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بصحة هذه العقود، نابعة من طبيعتها الرقمية واختلاف وسائل إبرامها عن العقود التقليدية. هذه الإشكاليات تتطلب تكييفًا قانونيًا دقيقًا لضمان استيفاء الأركان الأساسية للعقد، لا سيما في ظل التطورات التقنية المتلاحقة.

93 لورانس محمد عبيدات، محمد فواز مطالقة، مصدر سبق ذكره، ص 859.

94 سعد ناصر العزام، أحمد محمد بشير، التحديات القانونية والعلمية التي تواجه التجارة الإلكترونية، مصدر سبق ذكره، ص 719.

أولاً: **تكييف الإيجاب والقبول الإلكتروني:** على الرغم من استقرار فكرة "الإيجاب والقبول" في الفقه التقليدي، إلا أن ترجمتها في السياق الإلكتروني تثير صعوبات، مثل تحديد الزمن والمكان اللذين يُعتدّ بهما لانعقاد العقد، خاصة إذا أُبرم عبر وسائط غير متزامنة كالرسائل الإلكترونية أو المواقع الإلكترونية المؤتمتة، ومعيار انعقاد العقد وطريقة التعبير عن الإرادة. وقد تناولت المادة (5) من نظام التعاملات الإلكترونية هذه المسألة، مشيرة إلى أن الرسائل الإلكترونية تُعد وسيلة مقبولة للتعبير عن الإرادة، شريطة إمكانية التحقق من هوية المرسل وسلامة المحتوى⁹⁵.

بالإضافة إلى ذلك فقد أقرّت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقد البيع الدولي للبضائع التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري. حيث أجازت أن يكون الإيجاب والقبول بالهاتف، أو التلكس، أو غير ذلك من وسائل الاتصال الفوري، والفقرة الأخيرة هذه وضعت لإدخال أي وسيلة اتصال يمكن اختراعها مستقبلاً، ويدخل فيها الشبكة الإلكترونية. كما نص قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة 1996م على جواز التعبير عن الإرادة من خلال تبادل البيانات الإلكترونية في الأعمال التجارية. حيث نص على أنه: في سياق تكوين العقد - وما لم يتفق الطرفان على غير ذلك - يجوز استخدام رسائل البيانات للتعبير عن العرض، وقبول العرض، وعند استخدام رسائل البيانات في تكوين العقد، لا يفقد ذلك العقد صحته أو قابليته للتنفيذ بمجرد استخدام رسالة بيانات لذلك الغرض. وهذا يستفاد منه جواز التعبير عن الإرادة العقدية بطريقة إلكترونية⁹⁶.

ثانياً: التحقق من الإرادة وعيوب الرضا:

التعبير عن الإرادة العقدية يصح بكل ما يدل على مقصود المتعاقدين، شريطة أن يكون مفهوماً لذيها، فأساس وجود العقد ومناط صحته بشكل عام يتمثل في تحقق شروط تكوين العقد، وهي ركن التراضي لدى طرفي العقد، وذلك بالتعبير عن الإرادة سواء بالإيجاب أو القبول أو التراضي، فلا يكون صحيحاً إلا بصدوره من شخص ذي أهلية قانونية على إبرام العقد، وأن يكون من ذي أهلية سليمة خالية من عيوب الرضا من

⁹⁵ المادة (5) من نظام التعاملات الإلكترونية

⁹⁶ قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة 1996م، الأمم المتحدة، نيويورك 2000. - ص 7.

غلط أو إكراه أو استغلال، بالإضافة إلى شروط تتعلق بمضمون العقد⁹⁷، وفي ظل غياب الاتصال المباشر بين الأطراف قد يؤدي إلى غموض في إدراك نية أحد الأطراف، وقد يفتح المجال أمام التدليس أو الإكراه الإلكتروني، خصوصاً في حالة العقود التي تبرم عبر رسائل مضللة أو مواقع مشبوهة. وقد أكدت المادة (6) من نظام التجارة الإلكترونية السعودي على ضرورة وضوح بيانات مقدم الخدمة، كوسيلة لحماية رضا المستهلك ومنع التضليل.

ثالثاً: مشروعية الحل والسبب: ينبغي أن يكون محل العقد والسبب المشروع متوافقين مع أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المعمول بها في السعودية، وهو ما يطرح تساؤلات بشأن العقود المرتبطة بمنتجات رقمية أو خدمات افتراضية قد تكون مخالفة للآداب أو النظام العام. قد نصت المادة (4) من نظام التجارة الإلكترونية على ضرورة التزام العقود الإلكترونية بالأنظمة المرعية، بما في ذلك الالتزام بالمشروعية.

رابعاً: الأهلية القانونية في البيئة الرقمية:

فحتى تكون العقود بوجه عام والعقود الإلكترونية بوجه خاص صحيحة، فلا بد من توافر الأهلية القانونية للأطراف المتعاقدة، لتحقيق ركن التراضي في إبرام العقود، وبغايها يعد العقد باطلاً⁹⁸، تُقسّم الأهلية في الفقه والنظام إلى نوعين رئيسيين: أهلية الوجوب وأهلية الأداء. ف أهلية الوجوب تعني صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وتثبت للإنسان بمجرد ولادته حياً. أما أهلية الأداء ، فهي قدرة الشخص على مباشرة التصرفات القانونية بنفسه على وجه يُعتدّ به شرعاً، وتترتب عليها آثار قانونية، سواء بتمليك الحقوق أو بتحمل الالتزامات. ونظراً لأن التصرف القانوني هو إرادة تستهدف إنشاء أثر قانوني معين، فإن الإدراك والتمييز يُعدان شرطين أساسيين لصحة هذه الإرادة، حيث يُفترض في الشخص المميز أن يكون قادراً على تقدير نتائج تصرفه، وما يترتب عليه من نفع أو ضرر⁹⁹.

⁹⁷ سناء بالحسن عامر، (2024)، الأحكام القانونية للتراضي في العقود الإلكترونية في ضوء التشريع الليبي، مجلة أبحاث قانونية،

مج 11، ع1، ص 129.

⁹⁸ محمد علي البدوي الأزهرى، (2020)، النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ص

169. نقلاً عن المصدر السابق، ص 129.

⁹⁹ المصدر السابق، ص 96 – 97.

التحقق من هوية المتعاقدين وأهليتهم القانونية يُعد تحديًا كبيرًا في العقود الإلكترونية، خصوصًا في ظل إمكانية استخدام بيانات مزورة أو هوية رقمية غير موثوقة، مما يهدد صحة الالتزام الناتج عن العقد. وقد أشار نظام التعاملات الإلكترونية إلى أهمية وجود آليات تحقق رقمية موثوقة، مثل التوقيع الإلكتروني المعتمد من جهات مصدقة رسمية.. رغم أن المادة (14) من نظام التعاملات الإلكترونية تمنح التوقيع الإلكتروني نفس الحجية القانونية للتوقيع الخطي، إلا أن:

- بعض الجهات القضائية قد تردد في قبوله كدليل قاطع.

- هناك حاجة لتوافر شهادة تصديق إلكتروني صادرة من جهة معتمدة لضمان صحة التوقيع

وقد أكدت هيئة الحكومة الرقمية و الهيئة الوطنية للأمن السيبراني على ضرورة اعتماد التوقيعات الرقمية وفق معايير أمنية وتقنية محددة لضمان سلامة التعاملات.

خامساً: حجية التوقيع والمحرر الإلكتروني.

التوقيع الإلكتروني معتمد وله صفة قانونية في المملكة العربية السعودية .يتم تنظيم استخدام التوقيعات الإلكترونية بموجب “نظام المعاملات الإلكترونية” الذي صدر في عام 2007، ويُعتبر التوقيع الإلكتروني معادلاً قانونياً للتوقيع اليدوي طالما تم استيفاء الشروط المطلوبة التي تضمن صحته وأمانه. رغم اعتراف النظام السعودي بالتوقيع الإلكتروني وفقاً لنظام التعاملات الإلكترونية، لا يزال الجدل قائماً حول مدى قوته القانونية مقارنة بالتوقيع التقليدي، لا سيما في حال إنكار أحد الأطراف صحة البيانات. هناك تحديات قانونية وتقنية قد تؤثر على تقبل واستخدام هذه التكنولوجيا¹⁰⁰:

- الاعتراف القانوني: في بعض الدول، قد لا تزال هناك تحديات في الاعتراف القانوني للتوقيعات الإلكترونية، خاصة في المعاملات التي تتطلب مصادقات رسمية عالية المستوى.

¹⁰⁰ إباد رضا، حجية التعاملات الإلكترونية قراءة موجزة في نظام التعاملات الإلكترونية السعودي،

<https://erlf.com/ar/publications/force-of-evidence>

• **التوافق بين الأنظمة:** قد تواجه المؤسسات تحديات في التكامل بين الأنظمة الإلكترونية المختلفة التي تدعم التوقيع الإلكتروني.

• **الأمان والتزوير:** التحديات التقنية مثل خطر القرصنة أو التزوير الإلكتروني يمكن أن تشكل تهديدات جدية للمعاملات.

أولاً: مرحلة تأكد العميل من حقيقة وجود الموقع أو البضاعة أو الخدمة المعلن عنها. ففي النظام التقليدي كانت الوجود المادي للخدمة أو السلعة دليلاً للأثبات، أما الوضع في العقود الإلكترونية مجرد من الركيزة المادية، حيث أن عملية الأثبات تتم عبر الوثائق الإلكترونية، فالتجارة الإلكترونية تثير تحدي حجية وقانونية الدليل، في ظل الطبيعة الرقمية التي تميزها، ظهرت التوقيعات الإلكترونية التي تتصل بمسألة الأثبات القانوني¹⁰¹.
فلذلك نجد بأن نظام التجارة الإلكترونية لسنة 1440 الزام (موفر الخدمة) أن يقوم عند التعاقد الإلكتروني بتقديم كافة البيانات للمستهلك، مع توضيح أحكام وشروط العقد المزمع إبرامه وذلك من أُل تحقيق نزاهة وشفافية المعاملات التجارية¹⁰².

ومن خلال عرض الإشكاليات القانونية المرتبطة بصحة العقود الإلكترونية يمكن القول إن الإشكاليات القانونية المرتبطة بصحة العقود الإلكترونية تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه تطور التجارة الرقمية في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل الطبيعة غير المادية لهذه العقود والاعتماد الكامل على الوسائط التقنية. وعلى الرغم من أن النظام السعودي خطا خطوات مهمة في تنظيم هذا المجال من خلال سن أنظمة كـ “نظام المعاملات الإلكترونية” و “نظام التجارة الإلكترونية”، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة لمزيد من التأصيل التشريعي والتقني لضمان صحة أركان العقد الإلكتروني، وتجاوز التحديات المرتبطة بالإيجاب والقبول، والتحقق من الإرادة، والتوقيع الإلكتروني، ومشروعية المحل والسبب، وأهلية الأطراف. وتعد المعالجة القانونية المتوازنة بين متطلبات التطور التكنولوجي ومبادئ العدالة الشرعية ضرورة ملحة تضمن استقرار المعاملات الرقمية وحماية أطرافها من الغبن أو التغير أو الإكراه الرقمي.

¹⁰¹ سعد ناصر العزام، أحمد محمد بشير، التحديات القانونية والعلمية التي تواجه التجارة الإلكترونية، مصدر سبق ذكره، ص 720.

¹⁰² يرجع لنص المادة السابعة من نظام التجارة الإلكترونية لسنة 1440 هجرية.

المطلب الثاني: التحديات التنظيمية والإجرائية المرتبطة بتنفيذ العقود الإلكترونية

على الرغم من الاعتراف التشريعي بالعقود الإلكترونية في النظام السعودي، إلا أن تنفيذ هذه العقود يواجه عددًا من التحديات التنظيمية والإجرائية، لا سيما مع الاعتماد المتزايد على الوسائط الرقمية والتقنيات الحديثة في إتمام المعاملات التجارية. ويُعد تجاوز هذه التحديات أمرًا ضروريًا لتعزيز الأمن التعاقدي وضمان الثقة في البيئة الرقمية. ومن أبرز هذه التحديات:

1- صعوبة إثبات العقد ومحتواه

رغم تنظيم الإثبات الإلكتروني في نظام المعاملات الإلكترونية، لا تزال هناك تحديات مرتبطة بتقديم العقد الإلكتروني كدليل أمام القضاء، خاصة في حال غياب التوقيع الإلكتروني الموثق أو استخدام صيغ تعاقدية غير محفوظة بطريقة موثوقة أو معترف بها رسميًا.

وعلى الرغم من الجهود التشريعية المبذولة في نظام المعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية ونظام الإثبات الجديد التي أقرت بحجية الدليل الرقمي، إلا أن الممارسة العملية لا تزال تشهد تحديات كبيرة في هذا الصدد.

1- إشكالية حجية الدليل الرقمي وموثوقيته.

يُعد الدليل الرقمي الأساس في إثبات وجود العقد الإلكتروني ومحتواه. ورغم أن نظام الإثبات السعودي قد نص صراحة على حجية الدليل الرقمي¹⁰³، إلا أن هناك تحديات تتعلق بموثوقيته وقوته في الإثبات:

أ- تعدد أشكال الدليل الرقمي: يشمل الدليل الرقمي السجلات الإلكترونية، المحررات الرقمية، التوقيعات الإلكترونية، المراسلات الرقمية (كالبريد الإلكتروني ورسائل تطبيقات التواصل)، وسائل الاتصال، والوسائط الرقمية. هذا التنوع يطرح تساؤلات حول المعايير الموحدة لتقييم حجيتها، خصوصًا أن بعضها قد يكون

¹⁰³ مبارك بن محمد الخالدي، (2024)، الإثبات بالدليل الرقمي وتطبيقاته القضائية - دراسة فقهية مقارنة بنظام الأثبات

السعودي، مجلة قضاء، 1، ع34، ص330.

سهل التعديل أو التزوير¹⁰⁴. فقد تضمنت المادة (53) من نظام الإثبات "يعد دليلاً رقمياً كل دليل مستمد من أي بيانات تنشأ أو تصدر أو تسلم أو تحفظ أو تبلغ بوسيلة رقمية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بصورة يمكن فهمها". أما المادة (54) من نظام الإثبات: تُعدد أنواع الدليل الرقمي وتشمل: السجل الرقمي، المحرر الرقمي، التوقيع الرقمي، المراسلات الرقمية (بما فيها البريد الرقمي)، وسائل الاتصال، الوسائط الرقمية، وأي دليل رقمي آخر.

ب-ضمان سلامة الدليل الرقمي وعدم التلاعب به: يُعد الحفاظ على سلامة الدليل الرقمي من أي تغيير أو تعديل بعد إنشائه أمراً بالغ الأهمية. ففي البيئة الرقمية، يمكن التلاعب بالبيانات بسهولة أكبر مما هو الحال في المستندات الورقية. يتطلب ذلك استخدام تقنيات مثل التشفير، البصمات الرقمية، أو سلاسل الكتل لضمان أصالة الدليل، لكن تطبيق هذه التقنيات وإثبات استخدامها بشكل صحيح أمام المحكمة قد يكون معقداً. وقد أشارت المادة (8) من نظام المعاملات الإلكترونية: "يعد السجل الإلكتروني أصلاً بذاته عندما تستخدم وسائل وشروط فنية تؤكد سلامة المعلومات الواردة فيه من الوقت الذي أنشئ فيه بشكله النهائي على أنه سجل إلكتروني، وتسمح بعرض المعلومات المطلوب تقديمها متى طلب ذلك، وتحدد اللائحة الوسائل والشروط الفنية المطلوبة¹⁰⁵". أما المادة (55) من نظام الإثبات تنص على شروط قبول الدليل الرقمي، ومنها "ألا يكون قد لحقه أي تغيير أو تعديل أو عبث أو اختراق، أو أي عيب من شأنه أن يفقده حجتيه".

• تحديد مصدر الدليل الرقمي وتاريخه: معرفة من أنشأ الدليل ومتى تم ذلك أمر حاسم لإثبات العقد. في الفضاء الرقمي، قد يكون من الصعب تحديد الهوية الحقيقية للمرسل أو المنشئ، خصوصاً في حال استخدام أسماء مستعارة أو حسابات وهمية. كما أن التوقيت الدقيق للمعاملة قد يكون محل نزاع.

2- تحديات إثبات التوقيع الإلكتروني

¹⁰⁴ مبارك بن محمد الخالدي، (2024)، الإثبات بالدليل الرقمي وتطبيقاته القضائية - دراسة فقهية مقارنة بنظام الأثبات

السعودي، المصدر السابق، ص 344.

¹⁰⁵ نظام المعاملات الإلكترونية- المادة (8)

أ- **التوقيع الإلكتروني** هو المعادل الرقمي للتوقيع اليدوي، وهو ركيزة أساسية في إثبات الرضا وإسناد العقد إلى أطرافه، فقد جاء تعريفه في نظام التعاملات الإلكترونية بأن التوقيع الإلكتروني " بيانات الكترونية مدرجة في تعامل الكتروني أو مضافة إليه أو مرتبطة به منطقياً تستخدم لأثبات هوية الموقع وموافقته على التعامل الإلكتروني واكتشاف أي تعديل يطرأ على التعامل بعد التوقيع عليه¹⁰⁶، لكن إثباته يواجه تحديات:

ب- **أنواع التوقيع الإلكتروني وقوتها الإثباتية**: تختلف حجية التوقيع الإلكتروني باختلاف نوعه (بسيط، متقدم، مؤهل). التوقيع المؤهل، المدعوم بشهادة تصديق رقمي من جهة مرخصة، يتمتع بأقوى حجية. لكن العديد من العقود الإلكترونية تُبرم بتوقيعات بسيطة (كالنقر على زر الموافقة) التي قد تكون قابلة للإنكار أو الطعن بسهولة أكبر. وقد نصت المادة (9) من نظام المعاملات الإلكترونية¹⁰⁷: "يعد كل من التعامل الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والسجل الإلكتروني حجة يعتد بها في التعاملات وأن كلا منها على أصله (لم يتغير منذ إنشائه) ما لم يظهر خلاف ذلك". أما المادة (1/10) من اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية: "توضح شروط حجية التوقيع الإلكتروني، مثل "أن يكون التوقيع مرتبطاً بشهادة تصديق رقمي صادرة من مقدم خدمات تصديق مرخص له من قبل الهيئة، أو بشهادة تصديق رقمي معتمدة من المركز" و "الحفاظ على سلامة بيانات هوية الموقع¹⁰⁷".

أما ربط التوقيع الإلكتروني بالموقع: التحدي الأكبر يكمن في إثبات أن التوقيع الإلكتروني يعود بالفعل إلى الشخص الذي يدعي توقيعه، أو ينكره. يتطلب ذلك آليات تحقق من الهوية الرقمية تكون موثوقة وقابلة للإثبات أمام القضاء، مثل الربط بأنظمة الهوية الوطنية (كمنصة أبشر في السعودية).

• **الحماية من التزوير أو الانتحال**: سهولة انتحال الشخصيات أو تزوير التوقيعات الإلكترونية (خاصة البسيطة) يمثل خطراً حقيقياً، ويتطلب من المحاكم خبرة فنية لتقييم مدى صحة التوقيعات المطروحة كدليل.

¹⁰⁶ ينظر إلى نظام التعاملات الإلكترونية، المادة الثانية، الفقرة الرابعة عشرة.

¹⁰⁷ اللائحة التنفيذية لنظام التعاملات الإلكترونية: قرار مجلس إدارة هيئة الحكومة الرقمية رقم (م-8-6) وتاريخ 03/ 09/

1445هـ.

المادة (1/10)،

3-التحديات المتعلقة بمحتوى العقد الإلكتروني

لا يكفي إثبات وجود العقد، بل يجب إثبات محتواه بالتفصيل، وهو ما يطرح تحديات:

- **تعدد الإصدارات والتعديلات:** قد يتم تعديل محتوى العقد الإلكتروني بسهولة بعد إبرامه، أو قد توجد منه إصدارات متعددة. تحديد أي إصدار هو العقد النهائي الملزم يتطلب آليات حفظ سجلات دقيقة وموثوقة لجميع التعديلات والنسخ. كما تضمنت المادة (53) من نظام الإثبات: يعد دليلاً رقمياً كل دليل مستمد من أي بيانات تنشأ أو تصدر أو تسلم أو تحفظ أو تبلغ بوسيلة رقمية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بصورة يمكن فهمها.. أي إلا يكون قد لحقه أي تغيير أو تعديل أو عبث أو اختراق". هذا يضع عبء إثبات السلامة على من يحتج بالدليل¹⁰⁸.
- **عدم وضوح الشروط والأحكام:** في بعض عقود التجارة الإلكترونية، قد تكون الشروط والأحكام مكتوبة بخط صغير، أو في صفحات فرعية، أو بلغة قانونية معقدة، مما يجعل من الصعب على المستخدم العادي استيعابها بالكامل. هذا يفتح الباب للنزاعات حول ما إذا كان المتعاقد قد أحيط علماً بكافة بنود العقد. وأشارت المادة (7) من نظام التجارة الإلكترونية: تُوجب على موفر الخدمة الإفصاح عن "بيانات العقد وشروطه وأحكامه".¹⁰⁹.
- **الروابط التشعبية والمحتوى الخارجي:** قد يحتوي العقد الإلكتروني على روابط تشعبية تشير إلى شروط أو سياسات موجودة في صفحات أخرى أو حتى مواقع خارجية. يثير هذا تساؤلات حول ما إذا كان المحتوى المشار إليه بالروابط جزءاً لا يتجزأ من العقد، وكيفية إثبات محتوى تلك الصفحات الخارجية في لحظة إبرام العقد.

¹⁰⁸ نظام الأثبات، مرسوم ملكي رقم (م/43) وتاريخ 26/5/1443هـ - قرار مجلس الوزراء رقم (283) وتاريخ

24/5/1443هـ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية - المادة 55.

¹⁰⁹ نظام التجارة الإلكترونية لسنة 1440 - 2019، وزارة التجارة والاستثمار، المملكة العربية السعودية، المادة السابعة.

- **التقنيات الحديثة العقود الذكية:** مع ظهور العقود الذكية المبنية على تقنيات البلوكتشين، يبرز تحدٍ جديد يتمثل في صعوبة قراءة وفهم محتوى هذه العقود المكتوبة بلغة برمجية لغير المختصين. فكيف يمكن للمحكمة فهم هذه العقود وتكييفها قانونيًا عند النزاع.

إن مواجهة هذه التحديات تستدعي تطويرًا مستمرًا للأطر التشريعية، وتأهيل القضاة والخبراء القانونيين للتعامل مع الأدلة الرقمية، بالإضافة إلى توعية الأفراد والشركات بأهمية حفظ وتوثيق تعاملاتهم الإلكترونية بشكل يضمن حجيتها أمام القضاء.

4- ضعف التنظيم القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني

ساعدت ظهور تكنولوجيا الاتصال في ظل العملة الرقمية لحدوث نقلة نوعية في وسائل الدفع، إذ لم تبق تقنيات انتقال الأموال في منأى عن هذا التطور، مما أدى إلى تزايد أهمية وسائل الدفع الرقمي¹¹⁰، حيث يعتبر الدفع الإلكتروني من أهم التزامات المشتري في العقد الإلكتروني، والذي يتم في بيئة الكترونية بهدف تسهيل المعاملات التجارية خصوصاً في التجارة الإلكترونية، فبقدر أهمية الوسائل الحديثة في تسوية المعاملات التجارية والمالية وإتمامها دول بذل مجهود كبير، بقدر ما يواجه استخدامها مخاطر مختلفة تجعل المتعامل الإلكتروني متخوفاً من التعامل بها، مما يستدعي ذلك إيجاد ضمانات قانونية وفنية ضد هذه المخاطر لتسجيع التعامل بها.¹¹¹

فبناءً على ذلك يمكن القول أن بطاقات الدفع عبر الإنترنت، تمثل أحد التحديات الفعالة التي تواجه العقود الإلكترونية عند التعاملات الإلكترونية، فلذلك تظهر الحاجة لتشريعات واضحة تُنظم حماية البيانات المالية، وتُحدّد التزامات مقدمي خدمات الدفع، وتُعالج حالات النزاع أو الانقطاع التقني أثناء تنفيذ المعاملة.

5- غياب منصات وطنية موحدة لتوثيق العقود التجارية الإلكترونية

¹¹⁰ حوالف عبد الصمد، (2015)، النظام القانوني لنظام الدفع الإلكتروني، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص2.

¹¹¹ لعماري وليد، لوحايدية عبد الناصر، (2019)، الضمانات القانونية ضد مخاطر استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، الملتقي الوطني المنظم بقسم كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 1.

في الوقت الحالي، تُبرم بعض العقود التجارية عبر مواقع أو تطبيقات خاصة غير خاضعة لرقابة تنظيمية، مما يصعب ضمان مصداقيتها. وفي إطار سعي المملكة العربية السعودية لتعزيز التحول الرقمي، أنشئت العديد من المنصات الإلكترونية الخدمية، منها ما تُشرف عليه وزارة العدل لتيسير عمليات إبرام العقود وتوثيق الوكالات، وهي خطوة تعكس اهتمام المشرع بتسهيل الخدمات العدلية وتعزيز الثقة في العقود الإلكترونية. إلا أن انتشار هذه المنصات وتنوعها مؤخرًا أثار تحديًا تشريعيًا جديدًا، يتمثل في غياب مخطط تنظيمي موحد يخضع لهذه العقود ضمن إطار نظامي واضح. فرغم وجود نظام المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم الملكي م/18 لعام 1428هـ وتعديلاته بموجب المرسوم الملكي م/28 بتاريخ 1436/7/29هـ، لا تزال بعض العقود المبرمة عبر هذه المنصات لا تتماشى بشكل دقيق مع المخطط التشريعي المعتمد، ما يُربك تطبيق أحكام النظام عند حدوث نزاعات. ويلاحظ في التطبيق العملي أن القضاء السعودي غالبًا ما يضطر إلى الاجتهاد القضائي الفردي لتفسير مدى انطباق النظام على هذه العقود، في ظل الفراغ التنظيمي في بعض الجوانب الفنية والإجرائية المرتبطة بها¹¹².

بخلاف ذلك يعتمد تنفيذ العقد الإلكتروني على قدرة الأطراف على التعامل مع المنصات الرقمية، وقد يؤدي التفاوت في الوعي الرقمي أو الكفاءة التقنية إلى إخلال بالتنفيذ أو إلى تفسير خاطئ لشروط العقد، وهو ما يستلزم تعزيز برامج التثقيف القانوني والتقني.

وبالتالي، فإن عدم وجود إطار تنظيمي واضح وموحد لهذه المنصات يشكّل تحديًا مؤسسيًا ينعكس على استقرار المعاملات الرقمية ويُضعف الثقة القانونية، وهو ما يتطلب مبادرة تشريعية لتقنين قواعد توثيق وتنظيم العقود عبر المنصات الإلكترونية الرسمية وفقًا لمبادئ الحوكمة الرقمية وأمن المعاملات الإلكترونية. وبناء على ذلك تبرز الحاجة إلى إنشاء منصات رسمية وطنية معتمدة لتوثيق العقود وحفظها، بما يكفل الحماية القانونية للأطراف.

6-بطء آليات التسوية في حال النزاع

¹¹² حسين بن ناصر عقيل، (2020)، الإختصاص القضائي للعقود الإلكترونية في القانون السعودي، المجلة العلمية للنشر العلمي، ع 16، ص 327.

تُعد المملكة العربية السعودية من الدول التي تتخذ من الشريعة الإسلامية مرجعاً أساسياً في كافة أنظمتها القانونية، ولا سيما في أنظمة القضاء والتقاضي. وفي سبيل تسهيل إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة، عمدت المملكة إلى تنويع المحاكم واختصاصاتها، بهدف تمكين القضاة وأطراف الدعوى من التركيز على نوع القضية المعروضة، ما يُسهم في إصدار أحكام عادلة ومتخصصة. وقد جاء هذا التوجّه واضحاً في نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1435/1/22هـ، وتحديداً في المادة الحادية والثلاثين التي نصّت على أن:

"تختص المحاكم العامة بالنظر في جميع الدعاوى والقضايا والإثباتات الخارجة عن اختصاص المحاكم الأخرى وكتابات العدل وديوان المظالم، ولها بوجه خاص النظر في" ¹¹³.

ويأتي هذا التخصيص ضمناً لتوزيع العمل القضائي على أسس منهجية، تعكس حرص النظام القضائي السعودي على المواءمة بين مبادئ الشريعة ومتطلبات التنظيم القضائي الحديث. ولذلك تتمثل اختصاصات المحاكم العامة كما وردت في النظام

أ- الدعاوى المتعلقة بالعقارات، في المنازعة الملكية، أو أي حق متصل بها، أو دعوى الضرر من العقار أو من المنتفعين به.

ب- إصدار صكوك الاستحكام بملكية العقار أو وقفه.

ج- الدعاوى الناشئة عن حوادث السير وعن المخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية.

114

فبناءً على ذلك يتبين بأن الاختصاص النوعي ينعقد للمحاكم العامة بشرط عدم وجود محكمة مختصة بنوع معين من القضايا في المنطقة التي تقع فيها المحكمة العامة. فبالنسبة لقضية من نوع جديد كتلك التي تنور عن

¹¹³ نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/1 بتاريخ 1435/1/22 في مادته الحادية والثلاثون

¹¹⁴ نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/1 بتاريخ 1435/1/22 في مادته السادسة والأربعون.

العقود الإلكترونية أو أي قضية جديدة من نوع جديد آخر، لا يوجد لها اختصاص نوعي معين، فتعد المحاكم العامة هي المحاكم المختصة بنظرها حسب المادة 31 من نظام المرافعات الشرعية¹¹⁵.

وفي هذا الصدد ففي حال الإخلال بشروط العقد الإلكتروني، قد يجد المتعاقد صعوبة في اللجوء السريع إلى القضاء، لا سيما في ظل تعقيد الإجراءات الإلكترونية، أو التداخل في الاختصاص بين الجهات. كما أن ضعف تفعيل التحكيم أو الوساطة الرقمية يسهم في إطالة أمد النزاع.

فبناء على ما تقدم يمكن القول بأن المملكة العربية السعودية بدء في تدارك التحديات التي تواجه العقود الإلكترونية فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية، فعلى الرغم من إصدار أنظمة متخصصة، مثل نظام التعاملات الإلكترونية و نظام التجارة الإلكترونية لعام 2019م ، إلا أن التطورات التقنية المتسارعة تفرض الحاجة المستمرة لتحديث التشريعات وتطوير أدوات الرقابة القانونية على المعاملات الرقمية.

¹¹⁵ حسين بن ناصر عقيل، (2020)، الاختصاص القضائي للعقود الإلكترونية في القانون السعودي، مصدر سبق ذكره، ص

المبحث الثاني:

التوصيات والمقترحات لتحسين التنظيم التشريعي للعقود الإلكترونية.

مع تسارع وتيرة التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية واعتماد القطاعات المختلفة على الوسائط الإلكترونية في إبرام وتنفيذ العقود، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير الإطار التشريعي المنظم للعقود الإلكترونية، بما يتواءم مع متطلبات العصر ويعزز من الثقة القانونية في البيئة الرقمية. فرغم صدور عدد من الأنظمة ذات الصلة، مثل نظام التعاملات الإلكترونية و نظام التجارة الإلكترونية ، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن بعض الفجوات التشريعية والإجرائية التي قد تؤثر على سلامة المعاملات وصحة التزاماتها. من هذا المنطلق، نناقش في هذا المبحث عرض لبعض المقترحات والتوصيات التشريعية والتنظيمية، كحلول للتحديات التي تتعلق بالعقود الإلكترونية في التعاملات الإلكترونية في سبيل الوصول إلى منظومة قانونية أكثر فاعلية في تنظيم العقود الإلكترونية، وضمان حقوق الأطراف، وتحقيق العدالة في البيئة الرقمية.

المطلب الأول: مقترحات تحسين التنظيم التشريعي للعقود الإلكترونية في النظام السعودي.

من منطلق التحديات التشريعية التي تواجه العقود الإلكترونية في التعاملات الإلكترونية، وبالأخص فيما يتعلق بصحة العقود الإلكترونية وإثباتها، مما استوجب ذلك منا ضرورة البحث عن حلول أو تقديم مقترحات بناءة تهدف إلى تحسين وتطوير التنظيم التشريعي في المملكة العربية السعودية. حيث أن هذه المقترحات ليس بهدف التغلب على سد الفجوات القانونية، بل إلى بناء إطار تشريعي مرن ومستقبلي قادر على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، وتعزيز الثقة في التعاملات الرقمية.

أولاً: تعزيز اليقين القانوني في صحة العقود الإلكترونية

الثابت إن نجاح التجارة الإلكترونية يتوقف بدرجة كبيرة على تطوير التشريعات القائمة على صيغت نصوصها على أساس الأوراق في كتابة العقود، وضرورة توقيع هذه العقود من المتعاقدين، فلذلك فأن الأمر يستلزم

ضرورة تهيئة المناخ القانوني المناسب لنمو التجارة التجارية، مما يفرض عليها صعوبات قانونية¹¹⁶، ولذلك فقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة مشروع قانون المسمى بالأون سترال ، فهو مشروع قانون نموذجي بشأن التجارة الإلكترونية لعام 1996، أوصت من خلاله الدول الأخذ بعين الاعتبار بتطوير تشريعاتها الوطنية حتي تتلاءم مع طبيعة البيئة الإلكترونية والتحول الرقمي¹¹⁷، فلا بد أن تقوم الجهات المتخصصة بتطوير بنية قانونية تسمح بإجراءات " وضع العقود عن بعد" موضوع التنفيذ ، ووضع الحلول للمشاكل التي قد تظهر نتيجة ذلك¹¹⁸، ففي هذا السياق فأن ضمان صحة العقود الإلكترونية وسلامة تكوينها، ينبغي التركيز على الجوانب التالية:

1- تحديد معايير واضحة لرضا المتعاقد الإلكتروني: يجب أن تتضمن اللوائح التنفيذية أو الأنظمة تفصيلاً لمعنى "النقر بقبول" و"الموافقة الصريحة"، وما إذا كان ذلك يُعد قبولاً صريحاً كافياً لتكوين العقد. يمكن أن يشمل ذلك اشتراط ظهور رسائل تحذيرية واضحة أو إلزام النقر على عدة خطوات لتأكيد الرضا، خصوصاً في العقود عالية القيمة. من الضروري أيضاً تنظيم العقود المبرمة بواسطة الأنظمة الذكية، وتحديد المسؤولية عن العقود التي تُبرم تلقائياً بين الأنظمة الإلكترونية، وكيفية إثبات الرضا أو التعبير عن الإرادة في هذه الحالات، مع توضيح ما إذا كانت هذه الأنظمة تُعتبر "وكيلاً" أو "مثلاً" قانونياً للمستخدم.

2- معالجة عيوب الإرادة في البيئة الرقمية: يجب وضع نصوص تشريعية تفصل كيفية تطبيق مفاهيم الغلط مثال: بيانات خاطئة عن المنتج، والتدليس مثال: تضليل بصري أو نصي في تصميم الموقع، والإكراه الإلكتروني مثال: تهديد بانتشار بيانات شخصية) في البيئة الرقمية، وتوضيح آليات إثباتها. يمكن أيضاً

¹¹⁶ أحمد بكري محمد عبد التواب، (2024)، العقد الإلكتروني ووسائل إثباته في القانون المصري- دراسة مقارنة مع القوانين العربية، المجلة القانونية ، ص 2280.

¹¹⁷ ميريام الأشقر، (2021)، الموسوعة السياسية على شبكة الإنترنت، العقد الإلكتروني ووسائل إثباته. تدقيق أسماء فراج، متاح على الموقع الإلكتروني، <https://political-encyclopedia.org/dic>

¹¹⁸ الياس بن ياسي، (2003)، التعاقد الإلكتروني والمسائل القانونية المتعلقة به، مجلة الباحث، ع2 ص 60.

إلزام مزودي الخدمات بتبني إجراءات تقنية معينة (مثل التحقق متعدد العوامل) لتقليل فرص الاحتيال أو الإكراه، مع تحديد مسؤوليتهم في حال التقصير.

3- ضوابط التحقق من الأهلية القانونية: يجب تعزيز الربط التقني بين منصات التجارة الإلكترونية وأنظمة الهوية الرقمية الوطنية (للتحقق من أهلية المتعاقدين (السن القانوني، الحالة المدنية)، خاصة في المعاملات التي تتطلب ذلك¹¹⁹. كما يجب وضع ضوابط أكثر صرامة لحماية القصر في المعاملات الإلكترونية، مثل إلزام الحصول على موافقة ولي الأمر بوسائل رقمية موثوقة في بعض أنواع العقود.

ثانياً: تعزيز قوة الإثبات للأدلة الرقمية: يعد الأثبات هو الأساس الأول لحماية حقوق طرفي العقد¹²⁰، لضمان حجية الأدلة الرقمية وتسهيل إثبات العقود الإلكترونية ومحتواها، تُقترح الإجراءات التالية:

1- تفعيل دور خدمات الثقة الإلكترونية: لتحقيق الثقة والأمان لدى المتعاملين عبر وسائل التواصل والاتصال الحديثة وشبكة الإنترنت، وتشجيع التعامل بالمحركات الموقعة إلكترونياً، جرت الاستعانة بطرف ثالث محايد وموثوق به. يقع على عاتق هذا الطرف مهمة التحقق من سلامة المعاملات الإلكترونية وصحة صدورهما ممن تُنسب إليه، والتأكد من جدية هذه المعاملات وخلوها من الغش والاحتيال. يتمثل هذا الطرف في أفراد أو شركات أو جهات مستقلة تعمل كوسيط بين المتعاملين لتوثيق تعاملاتهم الإلكترونية¹²¹. ففي هذا السياق فلا بد من تفعيل دور الموثقين وتفعيل الخدمات التي يقدموها، فلذلك لا بد من تشجيع الاستثمار وتوسيع نطاق مقدمي خدمات التصديق الرقمي المرخصين لتقديم خدمات التوقيع الإلكتروني المؤهل والحفظ الرقمي الموثوق، والختم الزمني، مما يعزز حجية الأدلة الرقمية. كما

¹¹⁹ إياس فايز داود خليل، (2024) أحكام الأهلية في العقود الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ص 9.

¹²⁰ عثمان عارف مصلح حسن، (2024)، إثبات العقد الإلكتروني، ملة كلية الشريعة والقانون تفهنا الأشراف، ع 29، ج 3، ص 3124

¹²¹ الزهرة برة، (2019)، شهادة التصديق الإلكتروني كآلية لتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج 10، ع 1، ص 892.

يمكن للمشرع تشجيع الشركات على التعاقد مع جهات خارجية موثوقة لحفظ السجلات الإلكترونية والعقود، مما يضمن سلامتها وحجيتها في حال النزاع.

2- وضع معايير فنية محددة لقبول الأدلة الرقمية : الأثبات بالأدلة الرقمية أحد أهم تطورات العصر

الحديث في كل النظم القانونية المختلفة، فقد ظهرت أهمية أحدث وسائل الأثبات التي يتحتم على أجهزة العدالة التعامل معها، فالدليل الرقمي أصلاً بذاته عندما تستخدم طرق ووسائل فنية تؤكد سلامة المعلومات الواردة فيه، فلذلك فقد نظمت التشريعات على العديد من الشروط التي يتضمنها تلك الدليل¹²²، حيث أن خصائص ذلك الدليل تعتمد بشكل أساسي على ارتباطه بالبيئة التي نشأ فيها، وهذا ما يقصد به البيئة الافتراضية¹²³، يمكن للجهات التنظيمية (مثل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية) إصدار معايير فنية تفصيلية تحدد كيفية ضمان سلامة الدليل الرقمي من التعديل أو التزوير، بما في ذلك متطلبات التشفير، واستخدام البصمات الرقمية، وسلاسل الكتل للتحقق من عدم العبث بالبيانات. بالإضافة إلى ذلك، يجب فرض إلزام قانوني على مزودي الخدمات الإلكترونية بالاحتفاظ بسجلات المعاملات الإلكترونية بشكل يضمن سلامتها وحجيتها لفترة زمنية محددة، مع توضيح شروط الوصول إليها من قبل الجهات القضائية.

3- تطوير وتدريب الكوادر القضائية والفنية : يجب إطلاق برامج تدريب مكثفة ودورية للقضاة وأعضاء

النيابة العامة على الجوانب التقنية المعقدة للعقود الإلكترونية والأدلة الرقمية، بما في ذلك كيفية تحليل بيانات الميَّتا داتا، وفهم تقنيات التشفير، وآليات عمل التوقيعات الرقمية. كما يُفضل إنشاء دليل إرشادي عملي للقضاة يوضح كيفية التعامل مع أنواع مختلفة من الأدلة الرقمية، وكيفية تقييم حجيتها، والاستعانة بالخبراء الفنيين. يجب أيضاً تطوير مناهج التدريس في المعاهد القضائية لتشمل تخصصات في القانون الرقمي والأدلة الإلكترونية.

¹²² عبد الهادي بن موفق الهنري، (2024)، أحكام الدليل الرقمي وفق نظام الأثبات السعودي، مجلة كلية الشريعة، ع28، ج3،

ص 696.

¹²³ المصدر السابق، ص 705.

4- توضيح حجية التوقيعات الإلكترونية البسيطة: ن التوقيع الإلكتروني يلي حاجات المتعاقدين الكترونياً

ويزيد من الثقة والضمان في معاملاتهم القانونية، كما انه يعتبر مصدراً موثوقية المعاملات الإلكترونية، فضلاً عن تمتعه بالحجية القانونية تساوي ما للتوقيع التقليدي والسندات التقليدية من قوة في الإثبات متى كانت مستوفية للشروط القانونية الخاصة بها¹²⁴. على الرغم من أن التوقيع الإلكتروني المؤهل يتمتع بأقوى حجية، يمكن للمشرع وضع شروط إضافية لتعزيز حجية التوقيعات الإلكترونية البسيطة (مثل النقر بقبول) عندما تكون مصحوبة بأدلة أخرى تعزز اليقين بالرضا، مثل سجلات الدخول للمستخدم، وعنوان IP، وتاريخ ووقت القبول، واستخدام خاصية "تسجيل الدخول الموحد."

وبناء على ما تقدم وبالرغم الإشكالات التي تعترى العقود الإلكترونية، فقد اكتسبت هذه العقود أهمية بالغة نظراً لتوسع حجم التجارة الدولية. هذا التوسع دفع بالتشريعات إلى تطوير مجموعة من القواعد والآليات لحماية الحقوق المتعلقة بهذا النوع من التجارة، سواء على الصعيد المدني أو الجنائي.

المطلب الثاني: توصيات تحسين التنظيم التشريعي للعقود الإلكترونية في النظام السعودي .

1- تحديث نظام التعاملات الإلكترونية مراجعة نظام التعاملات الإلكترونية الصادر في عام 1428هـ وتعديلاته، لتضمن نصوص أكثر تفصيلاً بشأن: (لحظة ومكان انعقاد العقد الإلكتروني، الأحكام الخاصة بالعقود المؤتمتة).

2- تقنين الإثبات الرقمي والتوقيع الإلكتروني: إرساء قواعد متقدمة للإثبات الرقمي تشمل التوقيعات الرقمية، الرسائل المشفرة.

3- وضع نظام خاص للعقود الإلكترونية ذات الطبيعة التجارية: إصدار لائحة تنظيمية تفصيلية للعقود التجارية الإلكترونية تتضمن الاشتراطات الفنية، والمتطلبات النظامية، وحماية الأطراف من الشروط المجحفة.

¹²⁴ حنان عبدة علي أبو شام، (2020)، التوقيع الإلكتروني وحجية الأثبات، المجلة العلمية للنشر العلمي، ع18، ص 486.

4- إنشاء منصة وطنية موحدة لتوثيق العقود الإلكترونية: تطوير منصة إلكترونية رسمية تحت إشراف وزارة العدل ووزارة التجارة، لتوثيق العقود الإلكترونية وحفظها بشكل آمن، مع إمكانيات التحقق من الهوية وتأكيد الأطراف.

5- تعزيز التكامل بين الجهات الرقابية: تحسين التنسيق بين الجهات التشريعية، القضائية، والرقابية لضمان تطبيق موحد لأحكام العقود الإلكترونية، وتجنب التفاوت في التفسير والتنفيذ.

6- تدريب الكوادر القضائية والإدارية على منازعات العقود الإلكترونية: إعداد برامج تأهيل مستمرة للقضاة وكتاب العدل والمحامين في مجال التعاملات الرقمية والبيئة الإلكترونية، بما يعزز كفاءة حسم النزاعات المرتبطة بها.

الخاتمة.

لقد شهدت العقود الإلكترونية في المملكة العربية السعودية نمواً مطرداً، مدفوعاً بالتحول الرقمي الشامل ورؤية 2030 الطموحة. ورغم الجهود التشريعية المقدرة في سن أنظمة مثل نظام المعاملات الإلكترونية، ونظام التجارة الإلكترونية، ونظام الإثبات، التي سعت لتقنين هذه التعاملات وإضفاء الحجية القانونية عليها، إلا أن الممارسة العملية كشفت عن تحديات تشريعية لا يزال يتعين معالجتها لضمان بيئة قانونية متينة وفعالة تدعم الاقتصاد الرقمي وتحمي حقوق الأطراف.

أولاً: النتائج

- 1- أكد النظام السعودي - من خلال نظام المعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية - على الاعتراف بالعقود الإلكترونية ومنحها الحجية القانونية، شريطة استيفاء الأركان النظامية.
- 2- إن المملكة العربية السعودية قد أحرزت تقدماً تشريعياً ملحوظاً في تقنين العقود الإلكترونية، من خلال أنظمة مثل نظام المعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية ، مما منح هذه العقود الحجية القانونية، متى استوفت شروطها النظامية.
- 3- اهتمت الهيئة السعودية للتنظيم والرقابة المالية بوضع أنظمة قانونية جديدة لسد الفجوة القانونية في التعاملات أو العقود الإلكترونية، مثل نظام المعاملات الإلكترونية، ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ومؤخراً نظام التجارة الإلكترونية وغيرها.
- 4- لضمان سلامة العقود الإلكترونية، يجب التحقق من صحة التوقيع الإلكتروني وسلامته. كما يُصادق على التوقيع اليدوي شهود أو مختار أو كاتب عدل، يُصادق على التوقيع الإلكتروني جهة أو إدارة عامة أو خاصة مخولة بالتحقق من صحة التوقيعات ومنح شهادة التصديق
- 5- تُثير التجارة الإلكترونية والعلاقات القانونية الناشئة في بيئتها العديد من الإشكاليات القانونية للأنظمة القانونية القائمة، والتي تتمثل في الوسائل الإلكترونية لممارسة الأنشطة التجارية
- 6- ومن التحديات التي برزت مع انتشار الكتابة الإلكترونية والوثائق الإلكترونية أنه لكي تُقبل الكتابة كدليل، يجب تسجيلها على وسيط يسمح ببقاء الكتابة في مكانها ونفاذها، مما يسمح بالرجوع إلى

الوثيقة كلما دعت الحاجة لمراجعة شروط العقد أو عرضها على المحكمة في حالة نشوء نزاع بين الطرفين.

7- أن التحول في طبيعة المستندات من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الإلكترونية يواجه تحديات في الاعتراف القانوني بها على قدم المساواة مع المستندات الورقية، فلذلك من الضروري تحديث التشريعات وممارسات الإثبات لتعكس التغيرات التكنولوجية وضمان حماية الأطراف في المعاملات الإلكترونية.

8- سعت التشريعات القانونية في دول العالم، من خلال قوانينها أو أنظمتها، إلى تحقيق المساواة بين المستندات الإلكترونية والورقية في الإثبات. وقد برز مبدأ التكافؤ والتوازن بين المستندات الإلكترونية والورقية، انعكاسًا للتطورات التكنولوجية.

9- وجود توقيع إلكتروني موثق لإثبات صحة السجل الإلكتروني، ووجود تراضي بين طرفي العقد، مع تأكيد هويتهما، وأن الآثار القانونية المترتبة على إثبات صحة المستندات القانونية تشمل القبول القانوني للمستند الإلكتروني.

10- صحة العقود الإلكترونية: على الرغم من إقرار النظام السعودي بصحة العقود الإلكترونية، إلا أن هناك غموضًا في بعض جوانب تحقق الرضا وعيوب الإرادة (كالغلط والتدليس) في البيئة الرقمية، وصعوبة في التحقق من الأهلية. كما أن التحديد الدقيق للمحل والسبب في بعض المعاملات الرقمية قد لا يكون واضحًا بالقدر الكافي.

11- إثبات العقود الإلكترونية بالرغم من اعتراف نظام الإثبات بحجية الدليل الرقمي، إلا أن الممارسة العملية تواجه تحديات كبيرة في ضمان سلامة وموثوقية هذا الدليل من التغير أو التزوير، وتحديد مصدره وتاريخه بدقة.

ثانيًا: التوصيات

1. يُوصى البحث بضرورة تعديل نظام المعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية ليتضمنا أحكامًا واضحة بشأن العقود الذكية، الذكاء الاصطناعي، وأنظمة التعاقد المؤتمتة.

2. يوصي البحث بضرورة مراجعة وتحديث نظام المعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية ونظام الإثبات بشكل دوري ليشمل التقنيات الناشئة وأنماط العقود المستحدثة (مثل العقود الذكية، عقود الذكاء الاصطناعي)
3. يوصي البحث بضرورة إصدار دليل شامل يوضح إجراءات إبرام العقود الإلكترونية، شروط صحتها، وآليات فض النزاعات، يساهم في توحيد التطبيق العملي للنظام.
4. يوصي البحث بضرورة نشر الوعي القانوني بين أفراد المجتمع والمؤسسات التجارية بآليات إبرام العقود الإلكترونية وحقوقهم وواجباتهم في البيئة الرقمية.
5. يوصي البحث بضرورة إنشاء دوائر قضائية متخصصة في المحاكم التجارية للنظر في قضايا العقود الإلكترونية والتجارة الرقمية، لضمان تراكم الخبرة القضائية
6. يُوصى البحث بضرورة العمل على تطوير منصات التحكيم الإلكتروني والوساطة الرقمية باعتبارها أدوات فاعلة وسريعة لحل الخلافات الناشئة عن العقود الإلكترونية.

قائمة المصادر:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب العلمية.

1. ابو الهيجاء محمد إبراهيم، (2002)، التعاقد في البيع بواسطة الانترنت - عمان.
2. أنور سلطان، (1995)، الموجز في مصادر الالتزام، منشأة المعارف - الإسكندرية
3. بن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، (2003)، لسان العرب، تحقيق أحمد عامر حيدر، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
4. بن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم، (1994)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث ، حرف الدال، فصل العين.
5. بندق، وائل أنور، موسوعة القانون الإلكتروني وتكنولوجيا الاتصالات، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، لعام ٢٠٠٧
6. البيه، محسن عبد الحميد، (٢٠١٣)، قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية وفقا القانون الإثبات وقانون التوقيع الإلكتروني المنصورة مكتبة الجلاء الجديدة.
7. الحلو، ماجد، (٢٠٠٧)، العقد الإداري الإلكتروني الإسكندرية دار الجامعة الجديدة.
8. خالد ممدوح، (2006)، إبرام العقود الإلكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر،
9. سلامة، أحمد عبد الكريم وإسلام، أحمد عبد الكريم، (2020)، القانون الدولي الخاص السعودي دراسة تأصيلية مقارنة، ط ٢ (الرياض: مكتبة الرشد
10. السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني، نظرية الالتزام،
11. شعبان، حسام أسامة (٢٠١٩م)، الاختصاص بمنازعات التجارة الإلكترونية بين القضاء الوطني والتحكيم عبر الانترنت، ط ١ (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ٢٠١٩م).
12. عوض، هشام موفق، (2017)، أصول المرافعات الشرعية في النظام القضائي السعودي، ط ٢ (الرياض: مكتبة الشقري).

13. غبيدات، لورنس محمد، (2020)، العقود الالكترونية والبيئة الالكترونية في النظام السعودي.
14. الفيروز آبادي، محمد يعقوب بن إبراهيم الشريازي ، القاموس المحيط، المؤسسة العربية ، دار بيروت للنشر، بيروت.
15. متولي عبد المؤمن المرسى، الوجيز في القانون الدولي الخاص ط ٢ (الرياض: دار الإجابة، ٢٠١٨م).
16. مجاهد، أسامة أبو الحسن، (٢٠٠٠م)، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة.
17. محمد إبراهيم أبو الهيجاء، (2002)، التعاقد في البيع بواسطة الإنترنت، عمان،
18. محمد علي البدوي الأزهرى، (2020)، النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، دار الكتب الوطنية، بنغازي
19. محمد، عباس حسني، (2011)، حقيقة العقد في الفقه الإسلامي والقانون، شبكة الألوكة الشريعة- آفاق الشريعة .
20. المرسى، متولي عبد المؤمن محمد سليمان إيمان مأمون أحمد، (٢٠٢٣)، قواعد الإثبات في النظام القانوني السعودي والقانون المقارن السعودية دار الإجابة للطباعة والنشر والتوزيع.
21. المصري، محمد وليد، (2002)، الوجيز في شرح القانون الدولي الخاص، دراسة مقارنة للقانون الأردني مع التشريعات العربية والقانون الفرنسي، ط1، دار ومكتبة الجامعة للنشر والتوزيع عمان.

ثالثاً: المجلات والمقالات العلمية.

22. أحمد بكري محمد عبد التواب، (2024)، العقد الإلكتروني ووسائل أثباته في القانون المصري- دراسة مقارنة مع القوانين العربية، المجلة القانونية .
23. الأسدي، عبد الرسول، وأبو كطفة، علي عبد الستار، (٢٠١٥ م)، الضوابط العامة للاختصاص القضائي الدولي في منازعات التجارة الالكترونية: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية، مج ٢٢ ع ٤
24. الامم المتحدة، قانون الاونستيرال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، في ٢٠١٦،

25. ايدك، محمد طلعت، (٢٠٢١)، الحجية القانونية لتوثيق المحررات الإلكترونية دراسة مقارنة، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد (٥٠)، مركز جيل البحث العلمي
26. الأيوبي، محمد (٢٠٢١م)، تنازع الاختصاص القضائي الدولي في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، ع ١٠
27. التونسي، محمد مصطفى، (٢٠١٨)، الطبعة القانونية للمحررات الإلكترونية ومدى حجيتها في الإثبات، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، كلية الحقوق جامعة دمشق، المجلد ٤٠، العدد ٦
28. الجمال، فواد، (١٩٩٨م)، رؤية قانونية نحو التجارة الإلكترونية، تقرير مقدم لرئاسة مجلس الوزراء المصري مركز دعم واتخاذ القرار، القاهرة
29. حامدي، بلقاسم، (٢٠١٣)، التوقيع الإلكتروني كوسيلة حديثة للإثبات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٧ جامعة باتنة، الجزائر
30. حجازي، شادي محمد عرفه، (٢٠٢٠)، الإثبات بالوسائل الإلكترونية في العقود الإدارية دراسة مقارنة بين النظامين المصري والسعودي مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية إدارة الأعمال جامعة الأمير سطام العدد (٧٣).
31. حسين بن ناصر عقيل، (2020)، الإختصاص القضائي للعقود الإلكترونية في القانون السعودي، المجلة العلمية للنشر العلمي، ع 16.
32. حنان عبدة علي أبو شام، (2020)، التوقيع الإلكتروني وحجية الإثبات، المجلة العلمية للنشر العلمي، ع 18.
33. الخالدي، إيناس بنت خلف، (2012)، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات: دراسة في نظام التعاملات الإلكترونية السعودي. مجلة كلية الآداب، ع 60، ج 2.
34. رامي علوان، (2002)، التعبير عن الإرادة عن طريق الإنترنت وإثبات التعاقد الإلكتروني، مجلة الحقوق جامعة الكويت، ع 4، السنة 26..

35. الزهرة برة، (2019)، شهادة التصديق الإلكتروني كآلية لتعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مج10، ع1.
36. زيد بن عبد الكريم الزيد، (1436)، العقود الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة للملتقى السنوي للحقوقيين.
37. سعد ناصر العزام وأحمد محمد بشير، 2022"، بعنوان التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج 2، ع6.
38. سناء بالحسن عامر، (2024)، الأحكام القانونية للتراضي في العقود الإلكترونية في ضوء التشريع الليبي، مجلة ابحاث قانونية، مج 11، ع1.
39. سند حسن سالم صالح، (2013)، التعاقد بالطريقة الإلكترونية في التشريع اليمني مقارنة بالتشريع المصري، جامعة أسيوط.
40. عبد العزيز فتحي العلواني، (2021)، حماية المستهلك الإلكتروني وفق نظام التجارة الإلكترونية السعودي- دراسة تحليلية، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، ع7
41. عبد الهادي بن موفق الهنري، (2024)، أحكام الدليل الرقمي وفق نظام الأثبات السعودي، مجلة كلية الشريعة، ع28، ج3.
42. عبدالله، أبو بكر مبارك، و أحمد، سهى الفاتح عبدالله. (2018)، مفهوم العقد في الفقه الإسلامي والقانون الإماراتي، الفكر الشرطي، مج 27، ع1.
43. عثمان عارف مصلح حسن، (2024)، إثبات العقد الإلكتروني، مجلة كلية الشريعة والقانون تفهنا الأشراف، ع 29، ج3،
44. عزة علي محمد الحسن، 2019" التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في النظام السعودي: نظام التجارة الإلكترونية 1440، مجلة العلوم القانونية، مج5، ع10.
45. عقيل، حسين بن ناصر، (2019)، الاختصاص القضائي للعقود الإلكترونية في القانون السعودي، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد السادس عشر.

46. العلواني، عبد العزيز فتحي، (2021)، حماية المستهلك الإلكتروني وفق نظام التجارة الالكترونية السعودي "دراسة تحليلية" مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية العدد السابع.
47. لورنس محمد غبيدات ومحمد فواز مطالقة، 2018 "بعنوان العقود الإلكترونية والبيئة الإلكترونية في النظام السعودي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهما الأشراف - دقهلية،
48. الماحي، حسين عبده، (٢٠٠٢م)، نظرات قانونية في التجارة الالكترونية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة المنصورة، العدد ٣١:
49. مبارك بن محمد الخالدي، (2024)، الإثبات بالدليل الرقمي وتطبيقاته القضائية - دراسة فقهية مقارنة بنظام الأثبات السعودي، مجلة قضاء1، ع34.
50. المحاسنة، عبد الله جاسم، (2023)، العقود الإدارية الإلكترونية. مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، ع50.
51. المهدي، محمد ومهداوي عبد القادر (٢٠١٨م)، الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ١٨
52. نايف بن ناشي العثماني، (2024)، إثبات البيع في عقود التارة الإلكترونية في ضوء النظام السعودي، مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية، مج11، ع2.
53. نجوي رأفت محمد محمود، (2020)، النظام القانوني لمجلس للعقد الإلكتروني، مجلة جامعة جنوب الوادي الدولية للدراسات القانونية، ع5.
54. نوره محمد الجاسم، 2020"، مدى فعالية العقود الإلكترونية في تحقيق شروط الأمان في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لنشر البحوث والدراسات، مج1، ع7.
55. الهويريني، عبد الله علي محمد، والسيد، هدى محمد عبد الرحمن، (2024)، حجية الإثبات بالوسائل الالكترونية في العقود الإدارية في النظام السعودي - دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون تفهما الأشراف، العدد (٢٩)، الجزء الرابع، ص4059.
56. الياس بن ياسي، (2003)، التعاقد الإلكتروني والمسائل القانونية المتعلقة به، مجلة الباحث، ع2.
- رابعاً: الرسائل العلمية.

1. الشريعة، عبدالرحمن زغل، (2014)، الضوابط القانونية والشرعية للرضا بالعقود: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق.
2. السليم، عبيد عيسى تليلان الشايب، محمد وغيطان يوسف علي محمود، (2013)، ضمان العقود التجارية الإلكترونية: دراسة فقهية مقارنة بالقانون رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
3. الأحمد، خالد، (٢٠١٣م)، مدى كفاية قواعد الاختصاص القضائي الدولي لفض منازعات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه كلية القانون جامعة عمان العربية الأردن..
4. لموشي، خولة ٢٠٢١م، الإثبات في العقد الإلكتروني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خير بسكرة، الجزائر.
5. حسن، يحيى يوسف فلاح، (٢٠٠٧)، التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
6. البشير، تناح (٢٠٢٠م)، قواعد الاختصاص الدولي لفض منازعات عقود التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق العلوم السياسية الجزائر..
7. البلوشي، عدنان (٢٠١٢م)، الاختصاص القضائي والتشريعي في المنازعات الناتجة عن العقود الإلكترونية وسبل حلها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة عمان العربية، الأردن.
8. إياس فايز داود خليل، (2024) أحكام الأهلية في العقود الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية
9. حوالف عبد الصمد، (2015)، النظام القانوني لنظام الدفع الإلكتروني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية

خامساً: المؤتمرات العلمية والمواقع لإلكترونية.

1. ميريام الأشقر، (2021)، الموسوعة السياسية على شبكة الإنترنت، العقد الإلكتروني ووسائل إثباته. تدقيق أسماء فراج، متاح على الموقع الإلكتروني، <https://political-encyclopedia>

2. لعماري وليد، لوحايدية عبد الناصر، (2019)، الضمانات القانونية ضد مخاطر استخدام وسائل

الدفع الإلكتروني، الملتقى الوطني المنظم بقسم كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة ، 1.

3. ياد رضا، حجية التعاملات الإلكترونية قراءة موجزة في نظام التعاملات الإلكترونية السعودي،

<https://erlf.com/ar/publications/force-of-evidence>

سادساً: القوانين والقرارات الوزارية.

1- موقع الهيئة الوطنية للأمن السيبراني إرشادات الأمن السيبراني الموفري خدمة التجارة الالكترونية، عبر

الرابط التالي: <https://mc.gov.sa/ar/ECC/Pages/default.aspx>

2- اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام ١٩٨٣م، مادة ٢٨ فقرة

3- قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة 1996م، الأمم المتحدة ، نيويورك 2000

4- القانون المدني الفرنسي الصادر عام ١٨٠٤ م

5- قانون المعاملات الإلكترونية الأردني.

6- اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية.

7- نظام التعاملات الإلكترونية- المملكة العربية السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء

رقم 80 لسنة 1428.

8- نظام المعاملات المدنية السعودي، المرسوم الملكي رقم 191، بتاريخ 29 ذو القعدة 1444 (الموافق

18 يونيو 2023)، المملكة العربية السعودية - هيئة الخبراء.

9- نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/1 بتاريخ 1435/1/22 في مادته الحادية

والثلاثون

10- نظام التجارة الإلكترونية قرار مجلس الوزراء رقم (628) بتاريخ 1440/11/6، المملكة العربية

السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.